

المنتدى التونسي للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية

سوسيولوجيا الهامش في زمن الكورونا

الخوف - الشاشة - الانتظارات

ماهر حنيد

أفريل 2020



المنتدى التونسي للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية

سوسيولوجيا الهامش في زمن الكورونا

الخوف - الشاشة - الانتظارات

ماهر حنين

أفريل 2020

شكر

يعود الفضل في ضمان إنجاز هذه الدراسة وتوفير شروط إتمامها في وقت قياسي وفي ظلّ وضع صعب لا يسهّل العمل الميداني الى المستجوبين أوّلا اللذين قبلوا تقديم شهاداتهم وقبلوا المشاركة في التحقيق ويعود أيضا الى كلّ الأصدقاء الذين يسّروا ربط الاتصال والذين تحمّسوا للفكرة ودفّعوا لتنفيذها وطوّروها بالرأي والنصيحة والنقاش وكلّ الذين قدموا الدعم والمعونة فكّل الشكر والامتنان لهن ولهم جميعا.

أملنا أن يكون هذا العمل الذي نقترحه في سياق المشاريع البحثية والتحليلية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية مساهمة أولى في خطة عمل أشمل لما بعد الأزمة الصحيّة لطرح قضايا التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية سواء من الناحية المعرفية أو من الناحية العملية على المدى القصير والمتوسط.

04	مقدمة عامة
07	• الإشكالية
08	• الإطار النظري والمفهومى
13	• عناصر المنهجية
17	I. سوسيولوجيا الهامش في قلب العاصفة
20	• الوباء المفاجئ: اللامبالاة، الخوف، والقلق المضاعف
26	• المهاجرون الأفارقة من جنوب الصحراء لا عنصرية بعد اليوم؟
30	• أرياف معزولة تونس المنسية تواجه الكورونا
	• البطالة القسرية التشغيل الهش حين ينضاف الوباء الى المعاناة
35	• الهيكلية
52	• الاحتكار والفساد حين يدفع الفقراء الكلفة الأكبر
55	• الأحياء الشعبية واقع مرّكب ومعيش يومي مختلف
62	II. الانتظارات أيت دولة لأيت مجتمع؟
63	• التضامن الاجتماعي بعد الثورة
68	• دولة ديمقراطية اجتماعية أو الفوضى
73	III. من المحلي الى العالمي ثلاث استخلاصات أوليّة
	• المجتمع المهيكل وسوسيولوجيا الهامش في تونس عشرة
75	• سنوات بعد الثورة
81	• الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: البوصلة القادمة
89	• حدود الفردانية، عودة الدولة وقيمة المشترك
103	الخاتمة

لم تقف البشرية المعاصرة كما تقف اليوم أمام مرآة واقعها المأساوي فالأمر لا يتعلق هذه المرّة بالحرب على فضاعتها ولا بالأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها ولا بكارثة طبيعية محدودة الأثر وبطيئة الانتشار من طينة الأعاصير والزلازل والبراكين نحن قبلة وباء عالمي فاجأ الكلّ ولم تنهياً له الدّول والحكومات.

لقد سبق أن واجهت الإنسانية منذ بداية القرن الماضي أوبئة حصدت عدّة أرواح فبعد الطاعون الأسود الذي أودى بحياة ثلث سكان أوروبا 25 مليون من 75 مليون جملة سكان القارة حينها (1347-1348) فالأنفلونزا الإسبانية لسنة 1918 التي قدّر عدد ضحاياها بين 50 مليون و100 مليون نسمة وهو ما يقارب 5% من سكّان المعمورة ثم كان وباء السارس SARS. 2002-2003 وكذلك إيولا وسط وغرب أفريقيا والذي أصاب ثلثي السكان وخلّف 11 ألف ضحية ومرض فقدان المناعة الايدز الذي عرف ذروة انتشاره بداية القرن حيث بلغ عدد المصابين عبر العالم 40 مليون 95% منهم في البلدان الفقيرة و25 مليون في القارة الأفريقية وحدها وعرفت كذلك كوارث بيئية ناتجة عن الاستخدام اللاعقلاني للطاقة النووية مع انفجار مفاعل تشارنوبيل في أبريل 1986 وهي كلّها ذكريات أليمة لا تزال آثارها الفعلية والنفسية حيّة ومسكوت عنها.

لقد أيقظت هذه الصّدّات البشرية من سباتها العميق وأججت الغضب لدى السياسيين والأطباء والبيولوجيين والأيكولوجيين لحين واستخلص منها مفكرون وباحثون دروس شتى، فالنظام الاجتماعي والاقتصادي وحتى القيمي كما يقول أدغارموران كان يترنّح ولكنه يستعيد توازنه ويجدد نفسه ليعود أكثر شراسة، ولم يسمع لنداءات الباحثين والمدافعين عن البيئة والنّاقدين لتسارع نسق التقدم التقني والصناعي وارتفاع نفقات التصنيع

الحربي وكذلك التوسع العمراني وظهور المدن العملاقة¹ التي تكثف الأنشطة الاقتصادية والتجمعات السكنية المكتظة وتنامي النزعة الفردانية والتنافسية والكلفة الاجتماعية لسياسات التقشف الحكومية كوصفة عالمية تفرضها المؤسسات المالية على الجميع .

آخر الهزات التي عصفت ببعض يقينيات الرأسمالية المعاصرة كانت أزمة 2008 ثم انتفاضات الربيع العربي والتي ألهمت حركة عالمية شاملة " للأرجليزية " Degagisme. امتدّت من اسبانيا إلى وال ستريت. ووحدت الـ99% في مواجهة الـ1%.

رغم تلاحق الأزمات وفضاعات الحرب والمجاعات على طول القرن الماضي وبداية هذا القرن تبدو البشرية كما لو أنها خاضعة لعقيدة دغمائية عنيدة منذ نهاية الثمانينات قاعدتها النظرية نهاية التاريخ ومولد الإنسان الأخير، أركان هذه العقيدة صارت معلومة السوق وحدها بلا رقيب ولا حسيب قادرة على تعديل نفسها بنفسها لا معنى للروابط الجماعية والاجتماعية فالتاريخ يصنعه الأفراد الأذكى والأقوياء ولا مفر من الحيف والبقاء للأفضل الفقر والهشاشة مسؤولية الأفراد الغير أذكى الكسالى والمتواكلون.

الأزمة الحالية وفي أقل من 100 يوم أولى وضعت العالم أمام هشاشته وأمام استحالة استمرار الحركة داخل العالم الاجتماعي خشية العدوى والألم والموت ودفعت السياسيين إلى اتخاذ قرارات غير مسبوقة لغلق المدن وعزل الدول ودعوة الجيوش للإسناد واستخدمت عبارة الحرب أكثر من مرّة في خطابات المسؤولين الحكوميين.

وتترافق مع كلّ ذلك محاولات أولية للتحليل والفهم والاستشراف ينخرط فيها كتاب وفلاسفة ومختصون نفسانيون وعلماء اجتماع. فبالرغم من

1 La notion de la ville globale est proposée par Saskia Sassen, les villes globales insérées dans le processus de la mondialisation concentrent les fonctions centrales de direction des grandes firmes ; et les services pour entreprises

الاهتمام المَرَكز حول دور الطب والبحوث المخبرية والسريية للتصدي للوباء وبحثا عن علاج أو لقاح تحتل العلوم الاجتماعية والإنسانية مكانة متزايدة لدى الجمهور الواسع، فالأمر يتعلق بانقلاب كامل لنظام العيش والعلاقات ولمعنى الحياة نفسها.

التناول السوسولوجي للواقع هنا وكما ذهب إلى ذلك بورديو ليس تناولا محايدا أو تناولا باردا بل هو في عمق التحولات الغائرة التي تخترق الجسم الاجتماعي برمته، فالفعل التنظيري لا يتم في سماء الأفكار المعلقة بل في مغارس المعيش والنظريات لا تصاغ ولا تكتسب قوتها التفسيرية أبدا من فراغ اجتماعي، فهي تنسج في سياق خصوصي يصعد إلى سطح العالم جملة الإشكاليات الجديدة.

مهنة عالم الاجتماع تغدو عند بورديو بهذا المعنى دراسة علمية للعلاقات الاجتماعية والأفعال والتمثلات التي من خلالها يتشكل المجتمع، هي الحقل المعرفي الذي يركّز على فهم الكيفيات التي يسير ويتغير بها الجسم الاجتماعي، وعلى العلاقات بين الأفراد والمجتمع، والعمل والحركات الاجتماعية، والفئات والطبقات والعائلات والشبكات والأصدقاء، والتنظيمات والمدارس والمؤسسات، من خلال جوانبها الثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية والاقتصادية وبنفحة ماركسية نقدية مجدّدة يهتم بورديو بكل آليات تملك رأس المال (الاقتصادي والثقافي والرمزي) وبآليات إنتاج وإعادة إنتاج الهيمنة داخل كل نسق اجتماعي .

لا يخضع المجتمع إذن لنفس القدر من الرفاه ولا يحظى أعضاؤه بنفس القدر من السلطة والاعتراف تلك هي الفرضية التي يشتغل عليها كلّ الجهد البحثي لديه.

ما نرصده ونحن نتابع تطور آثار هذه الوباء إعلاميا وصحيا وسياسيا هو ضربين من التعليقات والتحليلات الأولى تتناول الأزمة في كليتها كأزمة إنسانية مشتركة وجامعة تطرح على الأرض مساءلة كلّ مشروع العولمة

الرأسمالية والثانية تضيء أكثر مناطق مخفية ومظلمة ومنسية وتُنظر إلى الزوايا الصعبة والميتة مقارنة بالطوبوغرافيات الكلية. والكلّ يعد النفس بمرحلة مراجعات كبرى وعميقة لما بعد الكورونا.

منطلقنا لهذه الدراسة هو إدراكنا أننا قد دخلنا مرحلة حاسمة وجديدة لشنّ حملة نقدية عميقة للخيار الليبرالي والرأسمالي الذي يحكم العالم وهي حملة لا بدّ أن تتغذي من كلّ ما هو محلي وخصوصي ومجهري حتى تكون قرائننا دامغة ومجدية.

الاشكالية

غاية هذه الدراسة السوسولوجية التي فرضها امتلاء اللحظة الاجتماعية بالدلالات والمعاني وتداخل فيها الخطاب الإعلامي الآني والعلمي والسياسي والأمني.

هي توجيه الاهتمام إلى نقطة عمياء في كلّ نظرة كلية لازمة وكلّ تصوّر كلي للحلّ وهي مجتمع الهامش في زمن الوباء بمعنى هي محاولة للإجابة عن السؤال المركزي التالي كيف عاش مجتمع الهامش والهشاشة في تونس هذا المنعطف؟ كيف تمثل الأزمة وتداعياتها؟ هل كان يتملّك وسائل التوقّي والحماية اللازمة المادية منها والمعنوية؟ ثمّ ما هي تطلعاته المستقبلية وهو لا يزال ينتظر منذ عشرة سنوات بعد الثورة حقيقة التغيير في حياته اليومية؟

ما يرشح من هذا التساؤل المحوري فرضيتين تتعلق الأولى بأن التونسيين بحكم اختلافهم وتفاوت مستوي عيشهم ودخلهم ومواقفهم الوظيفية في المجتمع لم يتقبلوا الحدث وطرق التوقّي من الوباء واملاءات السلطة التنفيذية بنفس الطريقة وليس لهم نفس التمثّلات والتصورات للخطر والكلفة الممكنة للحضر الصحيّ العام وهو ما يولّد ضرورة سوء تفاهم بين

مجتمعين على الأقل "المجتمع المندمج" من جهة والمجتمع أو المجتمعات الموازية والغير مندمجة".

أما الفرضية الثانية فهي أن كلّ تعاطي سياسي تقني أو قانوني أو أمّني لا يستطيع أن ينفصل عن البعد الاجتماعي المركب للمشكلة الصحيّة فالأزمة تصير تبعاً لذلك عاملاً مسرّعاً لطرح مقولات التضامن الاجتماعي والعدالة التوزيعية ودور الدولة على محك الواقع.

الإطار النظري والمفاهيمي

شغلت تونس ولا تزال اهتمامات الباحثين أولاً بثورتها الناجحة في الإطاحة بالاستبداد وثانياً بتقدم مسار تحولها الديمقراطي السلمي عبر إقرار دستور جديد في جانفي 2014 وتنظيم انتخابات دورية متتالية أقرت التداول على السلطة وضمنت وحدة الدولة واستمرارها في إقليم مرّقت فيه الحروب الأهلية والتدخلات الأجنبية دولا مجاورة. لم تهدأ نهائياً خطوط التصادم بين صنف من العلمانيين وصنف من الإسلاميين إلى اليوم رغم توسّع القناعة بضرورة التوافق عند آخرين ولا يزال الخطر الإرهابي جدياً ولم تستقر المنطقة برمتها ولا يزال الاتحاد الأوروبي يريد شراكة معنا تخدم مصالحه أولاً لم تتوفر باختصار ضمانات كافية ليطمئن التونسيون على ديمقراطيتهم المكتسبة.

لقد غلب على المرحلة السابقة جدل عمومي طغت عليه مفاهيم ومصطلحات " الثورة " "الانتقال الديمقراطي " "الحدّثة " " الهوية " الدولة " الدينية " الدولة المدنية " " المواطنة " ...

ما لم يصعد بوضوح كامل إلى سطح الاهتمام هي فاعلية الحركة الاحتجاجية والاجتماعية لمجتمع الهامش والتي طورت على مدى السنوات الخمس الأخيرة أدوات تعبئتها ونضالها وضغطها وتدرّجت لتصبح فضاء مفتوحاً لفرض أولوية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية استناداً إلى وعي حادّ

بمعنى المواطنة الاجتماعية وعلى أرضية الدستور الجديد وقيم العدالة الاجتماعية والمساواة الضامنة لكل ديمقراطية فعلية. ورغم تواصل وصم هذه الحركات سلبيا واتهامها بتعطيل النمو الاقتصادي ضلت هذه الأصوات المرتفعة شاهدا على معاناة لا يحسّها إلا من يعيشها في "اللحم الحيّ".

خيارنا تساوقا مع بحوث وأعمال سابقة إبراز هذه المجتمع التحتي والمجهري والمغيب في مثل هذا الظرف وهو خيار ينطلق من موقف نظري للتناول السوسيولوجي للحياة الاجتماعية.

حيث أن الاهتمام باللامرئيين les invisibles. الاجتماعيين هو في جوهره اعتراف بوجودهم لأنّ اللا مرئية الاجتماعية كما يتناولها أكسيل هونيث هي التجلي العملي للموقف الاستعلائي إزاء الآخر ورفض الاعتراف بوجوده وهي في بعض وجوهها فعل إرادي وهو أيضا اهتمام بجهد من تسميهم بيتلر "فاقدي الوجه". les sans-visage. أي أولئك اللذين لا تريد سلطة المهيمين أن تراهم فهم بسعيهم أن يكون لهم "وجه" إنما يبحثون عن حضور مادي في الفضاء العام ضاغط على الآخرين فارضا عليهم يقظة ايتيقية² سريعة يلحقها برنامج سياسي بديل للنهوض الاجتماعي.

حين نطرح المسألة من منظور ابستيمولوجيا علم الاجتماع فإننا نضع وجهها لوجه خيارين³ لممارسة البحث السوسيولوجي الأول هولستي. Holiste يهتم بالكلي بالبنية وبالمحددات الكبرى لسلوك الأفراد والثاني يولي اهتماما بالفرد والجزئي والمجهري، هذا التقابل يعكس هاجس الباحثين في الحقل التونسي على المراوحة بين نماذج تفسيرية تولي الأهمية إلى الكليات الاجتماعية وتلك التي تعطي الأولوية للبنيات المجهرية ولا ترى إمكانية لفهم المجتمعات ودراستها إلا من خلال الانكباب على معالجة الأشكال المجتمعية

2 Judith Butler vie précaire 2005 ; les sans -visage – ils ne sont pas seulement marginalisés mais effacés de l'espace public

3 للمزيد من التفاصيل أنظر مولدي قسومي مجتمع الثورة جامعة منوبة 2015

الصّغرى فالوقائع الاجتماعية في مختلف مجالات الفعل تتقاطع بالضرورة مع كلّ الأطر الاجتماعية بدءاً بالأطر المجهرية وصولاً إلى الأطر الفيزية (الهولستية)

ولما كان كلّ توحيد للمقاييس لا يفيد إلا المهيمين ففيه إخفاء لما يراد إخفاؤه كما نقرأ عند بورديو بالتالي تغييب متعمّد لوجهة نظر الخاضعين للهيمنة.

من هنا يأتي اهتمام هذه الدراسة بالمقصيين والمهمّشين والمغيّبين أو اللامرئيين في سياق الاعتراض على هذه الهيمنة وخوض لصراع الاعتراف بهم لا من جهة كونهم فقط ضحايا يستحقون الشفقة بل باعتبارهم مواطنين يحق لهم التمتع بكل الحقوق ودون تمييز. أولها ان يكون لهم صوت في الفضاء العمومي الذي لا تريده نانسي فرايزر حكراً على الطبقات المهيمنة اي فضاء برجوازي.

في سياق هذا الأفق النظري تتبلور العدة المفهومية الازمة لتأطير التقصي المرتقب لموضوع دراستنا فلقد ظهرت بجلاء الكتابات حول مصطلح الاستبعاد الاجتماعي في الحقل الفرنسي بعد ظهور مؤلف لونوار⁴ وفيه استخدام مؤسّع لدلالة المستبعدين ليشمل كلّ الأفراد الذين يعانون مشكلات اجتماعية ولا يتمتعون بأي حماية اجتماعية ولا تأمين اجتماعي ويتسع استخدام هذا المفهوم ليشمل لدى عديد الباحثين لا فقط ضعف الأسباب المادية والفقر ومحدودية الدّخل ليتعلق بكل المعوقات التي تمنع فرداً أو مجموعة من الأفراد أو فئة من الاندماج في المجتمع هنا يصف بوركهارت⁵ الاستبعاد الاجتماعي بأنه "عدم المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والأساسية ويتضمن أربعة أبعاد هي :

4 René lenoir les exclus un français sur dix nouvelle édition 15 apres seuil 1989

5 ذكره هدي أحمد الديب ومحمود عبد الحليم محمد في الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع مجلة إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع العدد 31 - 32 صيف وخرريف 2015

- عدم الاستهلاك (التمكن من شراء السلع والحاجيات والخدمات والحصول على سكن لائق).

- عدم حيازة نظام توفير من قبل امتلاك مدّخرات وراتب تقاعد وملاذ وقت الأزمات.

- العجز عن المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال فرص العمل القار وضمان الدّخل والحصول على التعليم والنفاذ للخدمات العامة.

- عدم المشاركة السياسية والمساهمة في صنع القرار على المستويين المحلي والوطني وبالتالي ضعف التفاعل مع المجتمع المحلي والوطني.

تضافر هذه العناصر يعمق بصورة جلية درجة الهشاشة وتؤدي إلى تعميق مظاهر الانكسار الاجتماعي داخل النسق والنظام الذي يحكم كلّ مجتمع وي طرح بوضوح في مقابل ذلك قيم التضامن والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لا فقط وقت الأزمات بل كخيار اجتماعي وسياسي استراتيجي والمقصود من جهة أخرى بالهشاشة هنا لا تلك المرتبطة حصرا بالحياة السيكولوجية الفردية بل الهشاشة المقترنة بالحرمان الاجتماعي وبعدم الاعتراف والتغيب رغم أنها دامغة في الواقع المادي.

فرانسو دوبي⁶ يميّز بين اللامساواة في حدّ ذاتها واللامساواة المتمثلة كانهدام وغياب للعدالة فأشكال اللامساواة ليست فقط معطيات موضوعية وكمية قابلة للقياس هي كذلك وقائع معنوية ومعيارية " وهي وقائع لا بدّ أن نأخذها في تنوعها وتعدها لأن المعيش اليومي للأفراد غير متماثل مما يجعل تصوّراتهم غير متماثلة هذا الواقع الاجتماعي المركب يحملنا على

6 Francois Dubet(dir) inégalité et justice sociale Paris la découverte . voir aussi S. Paugam les formes contemporaines de la pauvreté et de m'l'exclusion ; le point de vue sociologique Genesés Vol 31

الاعتراف أن كل تصنيف للسكان يبقى مؤقت لان الحدود بين فئات اجتماعية وأخري ليست نهائية بل متحوّلة.

مصطلح "الإنسان الهامشي" يرجعنا كذلك إلى روبر بارك بعد أن فضّلت العلوم الاجتماعية طويلاً مفاهيم أخرى من قبل الفقر، الأقلية، المنحرف والمقصي والمختلف وهي تسميات متعددة تغطي بطريقة مختلطة ظواهر اجتماعية واقتصادية.

فكأن كل مجتمع ينتهي بطبعه إلى إنتاج مهمشي ومنبذيه وغربائه، في كل زمان ومكان هناك أفراد يعيشون على هامش المجتمع في مواجهة مع الرأي العام والثقافة الشعبية والتقاليد الاجتماعية، وضعوا بعيداً وتمت إزاحتهم من الدائرة الاجتماعية ومن الوحدة الوظيفية للكّل الاجتماعي، لأن حضورهم ينظر له على كونه تهديداً للجسم الاجتماعي عندها يمكن أن يتخذ التهميش بعداً تراجيدياً ويصير هذا الإنسان المبعد "آخرًا هامشيًا". ويستبطن المجتمع لا جدواه وحاجته للاحتماء منه باعتباره خطراً.

ولئن كانت الظاهرة موجودة بصفة دائمة، فإن طريقة الاستبعاد أو التهميش لم تكن هي نفسها لأن القيم التي تستند إليها المجتمعات تختلف من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، ففي قلب الجسم الاجتماعي توجد مراجعات مستمرة لبديهيات وقيم المجتمع المتغيرة وفقاً لسياقات تاريخية محلية وعالمية.⁷

العمل السوسولوجي التحليلي الذي نسعى إليه يطمح اقتحام عوالم الهشاشة وتملك آليات تفكيك خطابها وتصوراتها كمهمة بحثية وكمدخل لتملك أدوات التأثير في الواقع وتغييره.

ويسعى من خلال الوعي بهذا التصنيف التراتبي للمجتمع الغير العادل تحويل اللامرئي إلى مرئي والى اعتراف بالآخر الهامشي ونزع الوصمة

7 سلمى بالحاج مبروك الآخر الهامشي الحوار المتمدّن 15 / 3 / 2014

السلبية التي تلحق به وما يتولد عنها من تأثيرات سلبية ومأساوية في الحياة اليومية للموصومين وهو ما نعتبره النواة الصلبة والغاية الأولى لهذا العمل.

عناصر المنهجية

منهجية هذا البحث الموجه تنخرط ضمن المقاربة الكيفية التي تسعى إلى فهم الواقع الاجتماعي بالاستناد إلى تمثّلات الفاعلين ومقولاتهم وسلوكهم في بيئتهم المخصوصة وقد تعزز هذا الخيار الأنتوغرافي مع مدرسة علم الاجتماع بشيكاغو حين تناولت دراسة واقع وثقافة الأحياء الشعبية في هذه المدينة الأمريكية مستخدمة عدة تقنيات لجمع الملاحظات والمعطيات والشهادات والسير الذاتية.

الأنتوغرافيا التأويلية كخيار منهجي واع تنظر إلى الحياة الاجتماعية كنص حامل لمعنى وقابل للتأويل فحين يؤكد جيرتز أن الأنتوغرافي، ومهما فعل من تجميع وتنظيم للبيانات المتعلقة بثقافة ما، سوف ينخرط في نهاية الأمر في عملية "وصف مكثف". فثقافة المجموعات البشرية تتكون من أنسجة متشابكة من الدلالات يخيطنها الفاعلون ومن ثمة سيكون تحليله في المنتهى ليس علما تجريبيا يبحث عن قانون بل فعل تأولي وهو ما يجعل عمله ملائما لخصوصية الظاهرة الإنسانية وخصوصية البحث العلمي المرتبط بها.

الإنتوغرافيا النقدية بشكل أكثر تفصيل هي نوع مخصوص من البحث الإنتوغرافي يدافع فيه أصحابه عن تحرير الجماعات المهمشة في المجتمع والباحثون النقديون يتبنون قناعات سياسية، ويتطلعون إلى اتخاذ موقف معارض لعدم المساواة والهيمنة وللتغاضي عن احتياجات المجموعات الضعيفة التمثيل والأهداف المعلنة للإنتوغرافي النقدي، هي تمكين الناس من فاعلية أعلى ومنحهم مزيداً من السلطة، وتحدي الوضع الراهن، ومناقشة

الشؤون المتعلقة بالقوة والسيطرة وذلك بالتطرق لموضوعات مثل القوة والتمكين والظلم واللامساواة والهيمنة والفساد.

تنزل البحث في سياق خاص واستثنائي جعلنا نعتمد منهجية تحليل كفي يستند في جمع المادة التحليلية بالدرجة الأولى إلى تقنية المقابلة أو المحادثة النصف مؤطرة وهي تقنية منهجية لمساءلة أفراد وفي بعض الحالات مجموعات بطريقة نصف موجهة تسعى إلى تحفيز وتذكير المبحوث وهو هنا "الأخر الهامشي" لعرض معلومات أو آراء أو ما يتعلق بحياته وتجربته أو محيطه الاجتماعي.

استحالة انجاز المحادثات بشكل مباشر وحرصا منا على انجاز العمل دون تأخير في انتظار القيام بدراسات ميدانية أوسع وأدق في ظروف العمل العادي جعلتنا نلجأ إلى تجميع شهادات عدد من المستجيبين عن طريق الهاتف ووسائل التواصل الاجتماعي.

وقد ركزت الاستجابات على تنزيل منعطف وباء الكورونا في سياق تجربة الفاعل أو الفاعلة المألوفة وآثاره النفسية والاقتصادية والاجتماعية على سير الحياة اليومية كما سعت هذه الاستجابات إلى تقصي الأفق الذي يخرط فيه الفاعل وتمثله للمجتمع والدولة في ضوء تجربته الشخصية والفئة التي ينتمي إليها.

لقد درجت البحوث والممارسة الميدانية في مجال علم النفس⁸ وسبر الآراء على استخدام هذه التقنية وهي اليوم حلاً ممكناً يحتاجه البحث

⁸ La téléphonie permet une dialectique entre l'intime et le social. c'est-à-dire la sphère publique, entre l'internalité et la réalité de la vie quotidienne. L'entretien clinique au téléphone Brigitte Cadéac et Didier Lauru Dans Le Carnet PSY 2007/8 (n° 121)

وقد بينت لنا تجربة المحادثات التي أجريناها حقيقة التداخل بين ما هو نفسي واجتماعي في ظروف الآزمة الحالية في عرض المبحوثين لشهاداتهم وهو ليس موضوع هذه الدراسة ولا مجال اختصاصنا

السوسولوجي في سياق انفتاحه وتجديده لوسائله بتوظيف الوسائط السمعية البصرية (الصورة، التسجيل الصوتي، الشريط المسجل).

ووعيا منا بحدود هذا التمشي والذي يحرم الباحث من الالتقاء بالمستجوبين والتفاعل معهم ومع انفعالاتهم ولغتهم الجسدية وجمع الملاحظات من داخل فضاء عيشهم وتجربتهم وسعيا منا لملاً هذا النقص وتنويع المواد القابلة للتحليل فقد تم الاتصال ببعض المستجوبين أكثر من مرة للعودة على بعض النقاط وتدقيقها علاوة على ذلك حرصنا على تجميع عناصر أخرى لمنهجية بحثنا فعدينا للفضاء الافتراضي حيث ينشط العديد من الفاعلين والمبوهوئين لإثراء الملاحظة والمادة التحليلية إضافة إلى ذلك مكنتنا معرفتنا وملاحظاتنا المشاركة في تجارب الحركات الاحتجاجية وحصيلة شهادات سابقة ونقاشاتنا المستمرة من خلال عدة لقاءات ومتابعات مستمرة للمنتدى ولحملات المناصرة من تنزيل هذا البحث في سياق أوسع وفهم وقع أزمة تفشي الوباء العالمي على سوسولوجيا الهامش في سياق تاريخي واجتماعي أشمل، كما وفرت لنا المواد الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي معطيات إضافية وتصريحات ومواقف مرتبطة بموضوعنا.

استفدنا كذلك من عديد الأدبيات والتقارير والدراسات والإحصاءات المنشورة ذات الصلة بموضوع دراستنا حتى ننزل ما رشح من معطيات وملاحظات جديدة ضمن الانشغال العام بالمسألة الاجتماعية وقضايا الديمقراطية والتنمية.

اختيار العينية البحثية لم يرتبط بفضاء جغرافي محدد بل هدف إلى تمثيل جزئي اختياري لتعبيرات الهامش من خلال استجواب مبوهوئين في أماكن نائية تفتقد للماء الصالح للشرب وللقدرة على التزود وفاعلين من ضحايا التشغيل الهش من عمال الحضائر والعاملات في القطاع الفلاحي والنسيج وفئة المعطلين وذوي الحاجيات الخصوصية وسكان الأحياء الشعبية بالعاصمة والمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء.

وتبقي الاستخلاصات التي انتهت إليها الدرّاسة جزئية ومؤقتة وتنتظر دراسات ميدانية في وقت لاحق لفرق من الباحثين المتعددي الاختصاصات سواء للقيام بدراسات مقارنة أو لإضاءة جوانب أخرى في سوسولوجيا الهوامش

الفكرة الناظمة لهذا الاختيار هي توجيه البحث الأتوغرافي نحو جغرافيا الهامش وأساسا الجهات الدّاخلية التي همّشها منوال التنمية منذ عقود والأحياء الشعبية التي مثلت جغرافيا حاسمة في اندلاع الثورة ولا تزالان تمثلان إلى اليوم جغرافيا الفعل الاحتجاجي.

ما سنقدمه من نتائج وتحليل لشهادات 20 مستجوب 8 نساء و10 رجال) ليست كافية لمسح مختلف جوانب الموضوع ولكنها تفتح نافذة أولى على أفق بحثي لا بدّ أن يتواصل لاحقا.



مجتمع الهامش في قلب العاصفة

يتم التطرق للهامش في الدراسات السوسولوجية التونسية أو حول تونس خاصة بعد الثورة بحثا عن الدور الذي لعبه هذا الهامش في تعبئة المجتمع ضد النظام السابق وبالتالي ضخّ طاقات شعبية فعلية جعلت من انتفاضة 17 ديسمبر تتحول إلى ثورة مدنية سلمية توجت بإجبار الرئيس السابق على الفرار وسقوط رأس النظام.

وفي مراحل لاحقة اهتمت سوسولوجيا الانتخابات والهجرة والتطرف العنيف التعبيرات الفنية الشبابية كموسيقى الرّاب بهذا الهامش كما لو أن الجميع يعترف أن فهم هذا المجتمع المغيب شرط ضروري لوضع مخططات التغيير الاجتماعي والسياسي.

ويحيل مفهوم الهامش جغرافيًا ومجاليًا في المقام الأول إلى الولايات الداخلية للجنوب التونسي ولايات الوسط والشمال الغربي التي تؤكد كل مؤشرات التنمية حجم الهوة التي تفصلها عن باقي البلاد ويحيل أيضا إلى الأحياء الشعبية الضخمة حول المدن الكبرى وخاصة تونس العاصمة والتي يقطنها خاصة الوافدون من المدن الداخلية بحثا عن العمل وهروبا من الريف ويأسا من الحياة في مناطق نائية، الدلالة الأخرى التي يتخذها مفهوم الهامش تحيل أيضا إلى كلّ تلك الفئات الهشة من معطلين وعملة وقتيين ومتقاعدین محدودی الدّخل ومهاجرين ومن ذوي الحاجيات الخصوصية.

وتحرص عدة دراسات سوسولوجية وتقارير إعلامية وورقات بحثية حول الهجرة الغير نظامية أو العنف أو التطرف العنيف على الاشتغال على فرضية العلاقة بين التهميش وهذه الظواهر الجديدة وهو ما أدى أحيانا بقصد أو دون قصد إلى استمرار الالتباس بين حقيقة هذا الهامش المركبة وكلّ المشاكل والقضايا السياسية المطروحة والإمعان في اتهام الهامش بأنه جغرافيا كل أمراض المجتمع "الأصلي".

وأبعد من ذلك تزيد الوصمة السلبية "للآخر الهامشي" من قبل جزء من صنّاع الرأي في تعميق الهوية بين فضاء الهامش وباقي الجسم الاجتماعي وتعمق درجة الانكسار الاجتماعي الخاد وتقوي الإحساس بالقهر والغبن.

من جهته يعيش الهامش أو الهوامش في تجلياتها المتعددة الأبعاد المختلفة للأ مساواة الاجتماعية والاقتصادية والرمزية والسياسية وتنتج سرديتها وتمثّلاتها وعن نفسها وعن المجتمع والدولة والعالم وتبحث عن حلول للتأقلم، وصارت خاصة بعد 2011 أكثر حماسة وقدرة على فرض نفسها وصوتها بوسائلها الخاصة والغير معتادة داخل الفضاء العام المادي والافتراضي عبر أشكال الاحتجاج الجديدة وتعبيرات الغضب وموسيقى الرّاب وفن الشارع ومجموعات الألتراس ووسائل الفعل الجماعي الجديدة المتاحة.

ولأن للهامش صوته وكلماته⁹ ووصفه لمعيشة اليومي فهو يصير فاعلا مستقلا معبرًا عن ذاته من خارج الخطاب "الرسمي" والسائد وهو خطاب الدولة والإعلام أي خطاب المهيمن وهو خطاب موجه وجائر وبارد لا يفهم وفي أفضل الأحوال عام لا يجد فيه المهيمن صدي لذاته وهويته ومعاناته ودوره وحتى عندما يأتي الفهم متأخرا فإنهم بلا جدوى "أنا فهمتكم لبن علي أيام قبل رحيله" لم توقف غضب الهامش حين انفجر في وجه نظامه.

تأسيسا على ذلك وانطلاقا من المواد التي جمعناه من المستجوبين ومن تحليل تدوينات حرة على شبكات التواصل الاجتماعي وعدد من البيانات والمواد الإعلامية نستعرض هنا دلالات المعاناة والخوف وحتى اللامبالاة التي قابل بها الهامش هذا الوباء العالمي المفاجئ ثم تجليات ومستويات الهاشنة المركبة التي يواجه بها المهمشون واقعهم الجديد قبل أن ننتهي بتطلعات هذه الفئات وانتصاراتها الآنية والمتوسطة المدى.

9 Didier Lapeyronnie. Ghetto urbain : Ségrégation, violence, pauvreté en France aujourd'hui, avec Laurent Courtois (Paris : R. Laffont, 2008), p. 58.

الوباء المفاجئ: اللامبالاة، الخوف، والقلق المضاعف

تلاحظ الدراسات البسيكو-سوسولوجية تغيّرا في أنماط سلوك الأفراد والجماعات زمن الكوارث والأوبئة فما كان يعرف " بالعقلانية " التي تحكم السلوك والتصرفات في مسار الحياة اليومية حتى وإن كانت هشة ينهار فجأة. ويسجّل علماء الاجتماع أن إيقاع الحياة اليومية، ورتابتها وروتينيتها المعتادان يرتبكان، فالحياة اليومية للأفراد والمجتمع تتضمن أنماط معروفة من التفاعلات والعلاقات والتوقعات والحلول الجاهزة ويشكل الحدث الكارثة وهو هنا هو الوباء خروجا حادًا وصادما عن هذا الرّوتين،¹⁰

أمير 34 سنة من ذوي الحاجيات الخصوصية يعيش بمفرده بعد طلاق والديه في مسكن صغير بحي شعبي بمدينة القيروان يكشف عن خوفه منذ ظهور المرض وفرض الحجر الصّحي "منذ بدأ الحديث عن حالة أولى ثم ثانية بدأت كخييري وجيراني أشعر بالخوف وامثلت للدعوة للبقاء في المنزل عندي 5 أيام لم أعادته لم أتعود على مثل هذه الوحدة أنا كنت أخرج من البيت على الكرسي المتحرك للتزود بحاجيات أساسية أو للذهاب إلى دار الشباب لمشاركة في أنشطة نادي المسرح كنت أتابع مباريات كرة القدم في المقهى فأنا من عشاق هذه اللعبة والمنتخب الوطني كنت أتابع دروس تعليم الكبار التي توقفت بدورها اليوم أشعر بالخوف بل بالفرع وشبح الموت، لا علاقة لي بالعالم الخارجي لا أحد يزورني بسبب الحضر سوى قريبتني لمدي بعض المواد الغذائية"

10 Dans le balancement inexorable des histoires humaines, c'est le sentiment du tragique de la vie qui, à nouveau, tend à prévaloir. Le dramatique, est résolument optimiste. Le tragique est aporique, c'est-à-dire sans solution. La vie est ce qu'elle est"

عزلة أمير عن العالم الخارجي وحياته بين كرسيه المتحرك وسريه للنوم حوّلت حياته إلى سجن مخيف " ثمة فرق بين واحد ساكن فيلا واحد ساكن في بيت عبارة زنزانه"

"هل سأستطيع الخروج مرة أخرى من هذا المكان هل سألتقي بأصدقائي في الشارع ودار الشباب هل سأشاهد مرة أخرى منتخب كرة القدم ونسور قرطاج اللذين كتبت لهم أغنية ترددها الجماهير؟

مثل هذه الأسئلة تؤزّق أمير وتعمّق معاناته في مثل هذه الأيام.

أمير الذي يتمتع بمنحة العائلات المعوزة وبمنحة إضافية بـ50 دينار لمواجهة الظرف الصعب يؤكد أن هذا المبلغ لا يكفي فهو يعيش في منزل بكلفة كراء تصل إلى 200 د ساعده في الحصول عليه صديق وهو مهّد بالمغادرة لأن صاحب المنزل يريد شهر ضمان الخصاصة المادية ترافق في هذه الأوقات التباعد الاجتماعي المفروض على أمير فالعالم الخارجي كان بالنسبة له هو عالم الحياة وعالم الأمل رغم الضيق المادي. الشعور بالوحدة والعزلة الاجتماعية لمن يقبعون في قاع الهرم الاجتماعي يتخذ وزنا مضاعفا فالحجر يدفع الأفراد الي وضعهم الطبقي الصّعب مقارنة بوضعيات طبقية أخرى تجعل عزلة الأفراد أكثر تحمّلا.

جمال من جهته 42 سنة عامل حضيرة من ولاية مدنين يعمل بالمحكمة العقارية بجرجيس عاش أياما عصبية في الفترة الماضية فقد التقى قبل أيام من إيقاف العمل ببهو المحكمة بمواطنين قادمين من الخارج وصافحهم وعانقهم لتستقر منذ تلك اللحظة في أعماقه انفعالات الخوف "لقد انزلت في غرفتي وتجنبت الوالد لأنه شيخ مريض ولم أغادر المنزل خفت أن تكون العدوى قد تسلفت إلى جسدي أنا عامل الحضيرة الفقير تعاضم خوفا حين علمت أن جربة صُنفت بؤرة وبائية خاصة وأننا لا نملك

بنية صحيّة دنيا في ولاية مدنين للتصدي لتفشي الوباء وكثرة المصابين لا قدر الله".

هذا ما صرّح به لنا جمال ليؤكد درجة القلق التي صار عليها منذ ظهور الفيروس وتفشيه درجة التراجيديا التي يعيشها جمال تنبؤ عن معنى انسداد الأفق أمام مواطن تونسي مقصي ومهمّش عمق المناخ العام لتفشي الوباء غربته في وطنه. كلّ معنى الحياة صار موضوع سؤال في ذهن جمال وكلماته¹¹.

محدّثنا قبل جائحة كورونا ناشط في تنسيقية عمال الحضائر بمدنين ويعيش منذ عشرة سنوات تحت وطأة هذا الشّكل من التشغيل الهشّ ويعبر عن حزن كبير كلّما فارق أحد عمال الحضائر الحياة آخرهما كانا صديقه من قبلي المرحوم الجيلاني الرحيمي ومن سليانة المرحوم ناجي العياري تعبيره عن حزنه كان عبر بهذه الكلمات في الملتقى الأخير للحركات الاجتماعية: "أجل أمرٌ عظيمٌ لكنّنا ذهبنا إلى موتنا ضاحكين لو كان موتنا"

"ولو كان موتنا كان من أجل وفقة عزّ وتحرير أرضٍ وتحرير شعبيّ سبقنا الجميع إلى جنّة المؤمنين"

"ولكنّهم .. قرّروا أن نموت ليبقى النظام نموت مصادفة ككلاب" الطريق

حجم الألم والخوف تضاعف لدى جمال فهو ينظر إلى نفسه مهّددا بالموت مرتين كعامل حضيرة قياسا إلى زملائه المنتمين إلى هذه الفئة الهشة وهم يواجهون الأمساواة في حق الحياة ومهّددا بالمرض والوباء الخفي.

المقولة الشعبية "ميّت حي" تجد هنا كلّ دلالتها في هذا المقام فهي تشير إلى حياة بيولوجية خالية من الحياة عند بعض الفئات لم يزدها خطر الوباء والحظر الصحي الأمساوية وقسوة.

انفعال الخوف والقلق بقدر ما هو عام ومشارك بين الجميع بل يمكن القول أنه اليوم ردّ فعل طبيعي لدي الجميع عبر مختلف مجتمعات العالم إلا أنه يبقى تجربة ذاتية فالكلمات "خوف" "قلق" "توتر" "يأس" ليست سوى تسميات عامّة لا تنفذ إلى نفس المعيش الشخصي لكل فرد ولكل فئة اجتماعية وتصبح بمثابة م لصقات نضعها على حالات غير متشابهة، ومن المهمّ من الناحية السوسولوجية أن ندرك حدّة هذه الفوراق وأن نصعد إلى السطح ما هو مخفي ومغيّب.

لم يعبر المستجوبون فقط عن الخوف بل نجد كذلك عن نوع من القبول بالأمر الواقع ودون تعبير عن هلع كبير حسين من ذوي الحاجيات الخصوصية يقتات من بيع الشاي في قفصة قاطن بحي السرور مع عائلته يهون من خطر هذا الداء "انا لا أعطي أهمية لهذا الموضوع الجميع يتكلمون بصخب حول هذه الكورونا وأنا منشغل بوضعي .. لا بدّ لي من الخروج للبحث عن الرزق" يلزمني نخرج نلقت زوز فرنك " ما يقتل كان العمر يا ولدي يكذب عليك إلى قلبك حاجة أخرى الشدة في الله وفي حتى حدّ غيرو "

هذا التداخل بين الشعور الديني والإيمان العميق بالقضاء والقدر والحاجة الملحة لاستمرار العمل لتحصيل القوت هو الذي يجعل حسين يبدو غير متوتر بسبب تفشي الوباء، مظهر آخر من مظاهر اللامبالاة نجده لدى الشباب في هذا السياق سهام من سكان حي التضامن طالبة بقسم الفلسفة بدار المعلمين العليا لا تخفي غضبها وعدم تفهمها للشباب من سكان حيها " أشعر بالبهتة وانا أرى شباب الحي في الخارج متجمّعين دون أي احترام لإجراءات التّوقي ومسافة التباعد الاجتماعي هذا سلوك غير مسؤول تقول سهام ويعكس غياب الوعي".

ليس الحيّ الشعبي وحدة ثقافية فالمسافة بين تمثل سهام (فتاة وطالبة جامعية) لا تتطابق مع تمثّلات شباب حيها وهو تباعد اجتماعي يكشف الطبيعة المركّبة للسلوكات الفردية داخل الأحياء الشعبية التي تخترقها بدورها تباينات لهويات فرعية قابلة للتعايش وقابلة للتصادم. التقابل بين ما تعبّر عنه

سهام من تفهّم للاجراءات الحكومية وسلوك شباب حيّها يؤكد فعلا أن الحياة اليومية داخل الحيّ لا تخضع لنفس القواعد.

في نفس السّياق حميدة معطّلة عن العمل من أصحاب الشّهائد من معتمدية جدليان من ولاية القصرين " ليس هناك احترام للحظر الصحي الشامل لدى الشباب المقاهي مفتوحة خلّسة والشباب لا يزال ينظم مباريات كرة قدم في البطحاء خوفاً على نفسي وعلى أُمي جعلني أتصل بمركز الأمن حتى يطلب من الشباب الالتزام ببيوتهم لدي انطباع بأنهم كما لو كانوا يتمنّون المرض ويسعون إلى نشره بين الناس انتقاماً "

القطيعة السلوكية والذهنية الجزئية والحينية بين حميدة وشباب جهتها جعلها تجد في الأمن ملاذاً وتتصالح مع دوره كأمن جمهوري محمول على ممارسة الضبط الاجتماعي على "الخارجين عن القانون" وهو موقف جديد في خطاب حميدة التي اشتكت سابقاً من سلوك الأمن في تصديه للاحتجاجات الاجتماعية التي كانت تشارك فيها. ليس التوتّر بين شباب الجهات الدّاخلية المحرومة والأمن "الحاكم" كما يسميه الشباب حالة بنيوية بل متحوّلة إلى حدّ أن تمثل مفهوم قانون الدّولة كقانون عادل وأن عنفها المشروع لفرض سلطتها هو تمثل ممكن مما يكسر الصورة النمطية لسوسيولوجيا الهامش كسوسيولوجيا رافضة للدّولة أو هي مجتمع الأدولة

مثل هذه اللامبالاة المثيرة للدهشة كما تقول حميدة لا تعود فقط إلى تفسيرات جوهارانية Essentialiste . تربط بين ضعف الحس المدني والسلوك العقلائي والهوامش والمقصيين بل يمكن تأويلها كذلك من خلال ما يسميه بورديو "الطبقة المشيئة" في إشارته إلى الفلاحين الرّازحين تحت الهيمنة إلى حدّ يفقدون فيه القدرة على إنتاج وتصوراتهم لهوياتهم وللعالم الاجتماعي إنهم لا يتكلمون بل يتكلّم عنهم نحن أمام شباب لا يكاد ينتج سوي

اللاّ معني أحيانا لغياب رؤية ومرجع فهو لم يتعود على موضعة ذاتيته¹² مسكون بالزجر من كلّ شيء كما يمكن تأويله أيضا بغياب التّصادي la dissonance بين الخطاب الرسمي وانفعالات وأحاسيس الفاعلين. وهو مشكل تاريخي في علاقة الدّولة الأبوية بالمجتمع وضعف الثقة في النخب السياسية.

نحن إذن أمام تمثّل اجتماعي آخر للوباء داخل مجتمع الهامش فالخوف والقلق يتعايش مع اللّامبالاة ومع التسليم بالقدر هذا التداخل هو في حدّ ذاته تجلي للعناصر المكونة لسوسيولوجيا الهامش فالتدين والعدمية وضعف درجة الوعي بالمخاطر والمغامريّة تتعايش مع الفقر والشعور بالعزلة والخوف المحبط. في هذا المعني تتأكد للباحث فضائل وضع الواقع الاجتماعي المجهري موضع اهتمام لتجاوز الأحكام السائدة والتعميمات السريعة.

سلوك آخر مغاير للأهالي في المناطق الريفية عبّر عنه منصف من دوار الهوايدية " نحن نعيش الآن تقريبا 40 عائلة هنا في ريف طبرقة نشعر أن الوباء بعيدا عن ريفنا الجميل ثم نحن تعودنا على تأمين حاجياتنا الغذائية من منتوج فلاحتنا ونستطيع مواصلة الحياة في هدوء المشكل أكبر في المدن الكبرى وفي العاصمة حيث الاكتظاظ والازدحام "

ما يقرّه منصف من سكيننة آمنة تستطيع أن تعيشه قرية فلاحية من منتوجها الفلاحي ومن حفاظ أهلها على عاداتهم التقليدية تقلب صورة الهامش في زمن الوباء وتثير مسألة بقاء الناس في أريافهم وتمكينهم من مقومات الحياة على أرضها لا تهديدها. وتؤشر عديد الدراسات والاحصاءات في العالم أن

12 Pierre Bourdieu le bal des célibataires crise de la société paysanne en Béran seuil 2002 ; ou aussi la notion de " l'homme blasé " chez G simmel du secret comme expression de la réactivité sociale ;in sociologie de l'expérience du monde moderne Paris Meriseirs Kleinien 1986 cité par محسن بوغيزي التعبيرات الاجتماعية و المجال الاجتماعي (سوسيولوجيا الامبالاة ص 154-160) الدار العربية . للكتاب 2009

المدن الكبرى والمكتظة هي الأكثر تضررا وأن تشتت السكان في الأرياف يحدّ من العدوي من ذلك مثال ايطاليا حيث منطقة "لا مبارديا " المتطورة اقتصاديا والمفتوحة على الصين وعلى العالم هي التي انطلق منها الوباء وتحصي أكبر عدد من الضحايا.

خوف سكان الأرياف والأحياء والمناطق المعزولة هو بالمعنى السيكولوجي العام مشروع غير أنه مع ما نلمسه من تعدد المواقف إزاء الأزمة الحالية وإجراءات التوقي منها واحتمالات الخروج منها تحوّل المشكل إذن من تعريف الخوف كأنفعال (حزين) للحماية الذاتية إلى كيف نعرفه في علاقة باجتماعية الفرد فالعلاقة بين الخوف والقلق والهلع أحيانا تتحدد في ربط مع الانفعالات والمشاعر المشتركة أيضا وليس في الزوايا المغلقة للنفس الفردية العميقة والمنعزلة كلّ المسألة رهينة بتعبير فرويدي مجموع أشكال التلبية الواقعية التي يمكن أن يترقبها كلّ واحد من العالم الخارجي¹³ والتي تجعل ضرورة تكيف الأفراد مع حالة الهلع الجماعي غير متماثلة .

المهاجرون الأفارقة من جنوب الصحراء لا عنصريّة بعد اليوم؟

لم تعد تونس منذ سنوات بلد عبور بالنسبة للمهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء بل صارت بلد إقامة واستقرار فإلى جانب الطلبة المتمتعين بحقوق الإقامة القانونية يعيش بيننا عدد هام من المهاجرين الغير نظاميين من عدة دول افريقية دخلوا عالم الشغل الهش في قطاعات المقاهي والمطاعم والحراسة والبناء والفلاحة الموسمية والمعينات المنزليات ... لم تكن حياتهم سهلة قبل الأزمة بسبب ظروفهم الاقتصادية ووضعهم الغير

13 فرويد قلق في الحضارة ترجمة شرف الدين البوغديري منشورات ونجهاد للتنوير تونس 2008: الشبقي الذي يولي أهمية للعلاقات مع الآخر والرنجسي والعملي لا يقيمون علاقات مع الواقع الموضوعي بنفس الطريقة وهم لا يواجهون كذلك المصادر الثلاث لمعاناة البشرية بنفس الطريقة وهي قساوة الطبيعة وقابلية جسدنا للانقراض وقصور الاجراءات المخصّصة لتنظيم علاقات الناس ببعضهم سواء في العائلة والمجتمع والدولة

قانوني بموجب القوانين الحالية أولاً وكذلك بسبب ممارسات عنصرية تستهدفهم تصل إلى حدّ العنف.

كغيرهم من الفئات الهشة بعثرت أزمة كورونا التوازن الهش الذي كان يعيش وفقه المهاجرين ونظّموا وفقه حياتهم اليومية والعائلية وحتى الروحية بتوفير فضاءات خاصة وتحويلها إلى كنائس للصلاة. وانخرطوا في الدورة الاقتصادية دون حقوق كاملة جعلتهم في بعض الاحياء خاصة النساء منهم في وضعيات " تجارة بالبشر"¹⁴

أيوب طالب لجوء سوداني يعيش في تونس منذ أقل من سنة بعد أن دخلها من ليبيا براً على إثر توتر الأوضاع الأمنية كان يعمل في قطاع البناء (المرمّة) بأجر لا يتجاوز 25 د يومياً دون أي تغطية صحيّة وحق في راحة أسبوعية توقف عن العمل ويعيش اليوم مع مجموعة (24) من طالبي اللجوء السودانيين والصوماليين والارتريين في أحد الفنادق الصغيرة في العاصمة يتقاسمون نفس الفضاء المشترك وجناح الاستحمام يقول أيوب في وصفه لوضعه اليوم " بعد فقدان عملي مع ظهور الوباء أصبحت أشعر من يوم إلى آخر بالخوف والقلق من المرض والعدوى ومن طول مدّة البطالة كما أنا قلق على أهلي لأنني لا أملك المال لإرساله إليهم الآن في مثل هذا الظرف "

أيوب يضيف إلى أنه لم يتمكن من العمل في أحد ورشات إصلاح السيارات مجال اختصاصه فهو حامل لديبلوم مهني في ميكانيك السيارات وذلك بسبب قوانين الشغل ورفض أصحاب الورش انتدابه للعمل.

العنف المسلط على المهاجرات من جنوب <https://ftdes.net/rapports/femmessubsahariennes.pdf> 14
الصحراء دراسة ميدانية هاجر عرايسية

”كلّ ما كنت أخطط له واسعى إليه من تقديم ملف هجرة إلى كندا أو أي بلد أوروبي صار الآن بعيد المنال.. كلّ أحلامي تبخرت“.

وضعية أيوب المسكون اليوم بالخوف على نفسه وقلقه على أهله ويأسه من المستقبل ليس سوى عينة من وضع صعب يعيشه اللاجئون والمهاجرون في تونس منذ مدّة واليوم تحت تأثير الأزمة الشاملة تزداد أوضاعهم سوءا.

بلاماسي مهاجر من الكوت ديفوار وناشط في الوسط الجمعياتي للمهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء يؤكد ذلك فيقول ”الأزمة الحالية لمعظم المهاجرين اقتصادية وصحية وإنسانية نحن لم نسجّل أي حالة معلنة للإصابة بالمرض في صفوف المهاجرين ولكن التوقف عن العمل بالنسبة للجميع يمثل معضلة فالجميع يعمل دون عقود عمل قانونية حامية للحقوق في مثل هذه الوضعيات لدينا مشكل كبير في ضمان بقائنا في منازلنا إن نحن لم نقدر على خلاص كرائها آخر كلّ شهر والفترة قد تطول“.

يضيف بلاماسي ليوضّح لنا خصوصية معاناة المهاجرات من النساء اليوم ” عدد كبير من النساء العاملات في المطاعم والمقاهي ومعينات منزليات الآن في البيوت في المرحلة الأخيرة تم التخلي عن خدماتهن لأن العائلات التونسية ملازمة لبيوتها ولا تحتاجهن ثم هناك حرص عند العائلات على تجنب أي علاقة بالعالم الخارجي والخوف من أن تحمل المعينة المنزلية الفيروس إلى البيت“

هذه الشهادة تطرح مشكل إنساني وحقوقى هيكلي مرتبط بعدد هام من المعينات المنزليات ممن كنّ عرضة للتلاعب والاستغلال من قبل شبكات جلب للنساء من عدة دول إفريقيا للعمل بالمنازل وقد كان هذا العالم مغلق

ومخفي قلّ أن تكشّفنا عن أسراره بصورة علنية واسعة واليوم يصبح بالضرورة عالما مكشوفاً وي طرح على المجتمع الكلي أسئلة لا بدّ من مواجهتها.

في نفس السياق يضيف بلاماسي "سيكون لنا في الأيام القادمة مشكل صحيّ خاصة مع النساء الحوامل والمهاجرين المصابين بأمراض مزمنة المحتاجين إلى دواء ولا يملكون مدخّرات كافية لمواجهة المرحلة القادمة "

هذه الشهادة الهامة تضع مجتمعنا أمام هشاشة الأوضاع الصعبة للمهاجرين اللذين يعيشون بيننا فمع موجات الاعتداءات العنصرية التي عرفناها سابقا وأشكال التشغيل الهشة ورفض حقوق الإقامة القانونية ينضاف اليوم تهديد وباء كورونا.

كلّ المنظمات الحقوقية العالمية ونشطاء المجتمعات المدنية ومنهبي الرأي العام يؤكّدون على أهمية العناية الخاصة بالمهاجرين واللاجئين وواجب حمايتهم بالنظر إلى أوضاعهم الإنسانية القاسية¹⁵. وقد جاءت الإجراءات الحكومية الإيجابية الأخيرة لفائدة المهاجرين بعد تنسيق وتشاور بناء بين المجتمع المدني ووزارة المجتمع المدني وحقوق الانسان لتجسيد مدي التضامن الممكن مع هذه الفئة الاجتماعية الهشة على أرضية حقوقية إنسانية.

ويبقى الدّرس الأهم من الناحية الانتربولوجية والسوسيولوجية هو الوعي الحاد بعد التصويت على قانون ضد التمييز العنصري كتطور تشريعي¹⁶ هام في الترسنة القانونية لتونس ما بعد الثورة هو انخفاض منسوب العنصرية اتجاه الافارقة من جنوب الصحراء وظهور مبادرات تضامنية عدة في اتجاههم.

15 <https://www.unicef.fr/article/covid-19-les-populations-de-refugies-de-migrants-et-de-personnes-deplacees-pourraient-etre-0> 14 <https://www.ohchr.org/NewsEvents>
(<https://www.unicef.fr/article/covid-19>-<https://www.ohchr.org/NewsEvents>)

16 صدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية قانون أساسي عدد 50 لسنة 2018 مؤرخ في 23 اكتوبر 2018 يجرم التمييز العنصري ويعاقب عليه بالسجن

أرياف معزولة تونس المنسية تواجه الكورونا

تعدّ مشكلة الريف من أكثر المسائل التي تطرقت لها الدراسات المرتبطة بالثورة سواء من جهة أزمة القطاع الفلاحي الهيكلية منذ بداية الاستقلال أو من جهة الوضع التنموي والانساني الذي خلّفته السياسات العمومية والخيارات الاقتصادية في علاقة بالريف أو الدواخل فمن زاوية الاقتصاد السياسي¹⁷ اختارت الدولة التونسية أن "تقترح" حلّ الهجرة على سكان المناطق الدّاخلية لتعويض عجزها عن تحقيق التنمية في المكان عينه، وهو ما تجلّى بوضوح عشية الثورة حين وقفت الدّولة نفسها على حجم الهوة التي تفصل المعتمديات النائية والمعزولة عن المعتمديات الغنية من خلال مؤشرات التنمية الجهوية المنشورة سنة 2012 هذه العطالة التي أصابت الجهات الداخلية لم تعد مانعة للتنمية اقتصاديا فقط بل صارت مهدّدة لمقومات الحياة الأساسية للتونسيين القاطنين أريافهم وفي تكرار التحركات من أجل الحق في الماء منذ جويلية 2012 الدليل الدامغ علي ذلك. وقد تعاملت حينها الحكومة مع هذه الاحتجاجات بالتجاهل والعجز والايقافات والمحاكمات في عدة مناطق¹⁸

آمال محامية من منطقة الذهبيات وناشطة صلب حراك الحق في الماء تصرح "نحن نتحرك من أجل الحق في الماء منذ سنوات واليوم بسبب الدّيون المتخلدة بالجمعية المائية لا توفر هذه الأخيرة الماء لمتساكني الجهة نحن لا نملك اليوم أهم مقوم للحياة وهو الماء فما بالك بمواد النظافة والتعقيم".

المرصد التونسي للمياه أخبر عن تواصل انقطاع واضطراب في توزيع الماء الصالح للشرب في عدة جهات فقد وصلت إلى المرصد بعد شهر من

¹⁷حمادي تيزاوي الحساسية الاجتماعية المفرطة لاقتصاد محلي هش وغير مهيكّل ضمن الثورة التونسية القادح المحلي تحت مجهر العلوم الانسانية مجموعة مؤلفين المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014

¹⁸محاكمات ضحايا العطش منشورات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 2013

إعلان أول حالة إصابة جملة التبليغات عن انقطاعات ومياه ملوثة واحتجاجات أغلبها افتراضي عن طريق شبكة التواصل الاجتماعي في 22 ولاية.

المرصد الذي تؤمنه جمعية نوماد 08 يعمل منذ سنوات حول ملف الحق في الماء وتلوث المياه الصالحة للشرب في عدة جهات رئيسها علاء المرزوقي يؤكد لنا "تشكو عدة جهات منذ سنوات نقصا في التزود بالماء الصالح للشرب خاصة في موسم الصيف وتبقي أحيانا بلدات برمتها دون ماء لمدة أيام .. شبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه هزمت ولم توفر الدولة الاعتمادات اللازمة لإصلاحها"

هناك مشكل استراتيجي للماء في تونس ليس هذا مجال التوسع في تحليل أسبابه ومخاطره يضيف علاء لنبقي فيما هو راهن. رغم التطمينات الرسمية ما زلنا نسجّل نقصا واضطرابا في توزيع الماء في بعض الجهات خاصة تلك المناطق التي تزودها الجمعيات المائية وقد أصدرنا بيان لدعوة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بإرجاع الكهرباء وتأجيل ديون بعض الجمعيات.

تحسبا لكل طارئٍ إذن أصدر المرصد والجمعية بلاغا في 12 مارس حمل عنوان ضحايا العطش ضحايا الكورونا استند إلى الفصل 44 من الدستور وتوجه إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ووزارة الفلاحة والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز.

سَلِّم أوليات هذه الجهات العطشى يضع الحاجة إلى الماء في قاعدة هرم الأولويات وهو ما يجعلها تصمّ آذانها عن أولويات الآخرين بل لا تتفهمها وهي تنبّهنا مرة أخرى أن إجراء موحدا يعم البلاد لا يأخذ بعين الاعتبار هذه الفوارق لا يضمن انخراطا واسعا وهي واحدة من الصّعوبات التي تجدها اليوم كل الحكومات في العالم لفرض نمط عيش واحد على شتات من البشر لا

يملكون نفس الإمكانات وليست لهم وفق سلم ماسلو. la pyramide de Maslow.¹⁹

من البديهي القول إن دافع المطالبة والاحتجاج من الحق في الماء هو غريزة البقاء والاستقرار دفاعا عن حق الحياة للإنسان ككائن حيّ وهو دافع يتأجج أكثر وسكان الريف والمناطق المعزولة مطالبين بعدم التنقل والحركة والانخراط في الرؤية الوطنية لمواجهة الكورونا بمحاورها الصحية والإدارية والأمنية. يصعب على الدولة أن تبسط نفوذها المشروع وأن تأسسه. Institutionnaliser. لا وجود لاعتراف معياري بسلطة الدولة في ظل إستمرار علاقات الهيمنة والظلم والاحتقار²⁰

أثر هذا التهميش الهيكلي للجهات الداخلية والذي يذهب إلى أبعد من معضلة الماء الصالح للشرب يبرز مرة أخرى في ضلّ هذه الأزمة فيما يقوله لطفي صاحب شهادة جامعية معطلّ عن العمل من بوحجلة ولاية القيروان "توقفت عن العمل الموسمي في جني الزيتون مؤخرا بعد أن منعتنا دوريات أمنية من التحول إلى ولاية المهدية بسبب إجراء الحضر الصحي أنا معطل عن العمل منذ سنوات عملي في حقول الزيتون وقتي واضطراري انقطاعي عنه أفقدني دخلا كنت أضمن به حدّا أدني للبقاء وعدم اثقال كاهل عائلتي"

هذه الحلول التي يلجأ إليها عديد المعطلين بالقبول بأعمال وقتية وهشة وبأجور زهيدة كانت بمثابة الحلول اليومية التي تدبرها الشباب المعطلّ وهي اليوم حلول معلقة ومؤثرة على حياة الشباب خاصة في هذه الجهات التي لا تتوفر فيها فرص عمل جدية وقارة.

19 La pyramide des besoins, ou pyramide de Maslow, est une représentation pyramidale de la hiérarchie des besoins, une théorie de la motivation élaborée à partir des observations réalisées dans les années 1940 par le psychologue Abraham Maslow. (wikipedia.org)

20 أنظر سفيان جاب الله ورقات تحليلية ورقة حول احتجاجات 2018 الحق في الماء المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

فالقيروان تنتمي إلى الشريط الثاني من الولايات حسب التقسيم الذي يقترحه الجغرافي عدنان حيدر من الشمال إلى الجنوب²¹

هذا التقسيم بين الجهات ينعكس في مقول لطفي حتى في ضلّ هذه الأزمة "ما لاحظته حين كنت أنتقل إلى ولاية المهدية التي أعمل بها هو عناية السلطات بتطبيق إجراءات الحضر مقارنة بالقيروان مرة أخرى نتأكد أننا منسيون وأنا لا ننتمي لتونس في المهدية كل شيء منظم، في بوحجلة الفوضى عارمة"

نحن أمام إحساس عميق ومؤلم بالتمييز والتجاهل من قبل السلطات المركزية لدى لطفي وهو إحساس يتقاسمه معظم سكان الجهات الدّاخلية. ويظهر وقت الأزمات بصورة جلية.

هادي من أبناء العائلات المعوزة يؤكّد حدّة هذا الانكسار فهو يعمل اليوم بعد سلسلة من التحركات في الاتحاد الوطني للتضامن الاجتماعي بجهته يقول "في فرنانة أولوية الناس هي تأمين غذائهم والتأكد من حصولهم على المساعدات العديد اضطر إلى التحوّل من الأرياف إلى مركز المعتمدية والمدينة أملا في صرف المساعدات التي أعلن عنها أو التزود بالسמיד والعلف لأغنامهم غير مكثرئين بإجراءات الحضر وبشروط التباعد الاجتماعي"

عبد الحليم يعرّفه أصدقاؤه بأنه شيخ المعطلين 40 سنة عضو ناشط في التنسيقية الوطنية للحركات الاجتماعية "يوجّه عبر صفحته على الفاييس

21 Adnane Hayder " les dynamiques régionales en Tunisie : de la régionalisation à la métropolisation revue tunisienne de géographie n 37 2006

الشريط الأول يضم تونس الكبرى والمدن الساحلية الشريط الثاني يضم وسطي يضم باجة زغوان سليانة القيروان سيدي بوزيد وشريط غربي ضعيف التطور يضم جندوبة، الكاف، القصرين قفصة، توزر قبلي، وتطاوين

بوك نداء إلى والي الجهة في سيدي بوزيد للالتفات إلى الريف والمعتمديات وعدم التركيز على مركز الولاية.

إدارة الأزمة مركزيا وجهويا بينت بصورة فعلية أن السلطة المحلية الحديثة التأسيس بعد انتخابات ماي 2018 لا تملك القدرات الكافية لوجستيا وماديا وسياسيا للتصدي لمطالب الجهات فالمجالس البلدية المنتخبة الجديدة ولا الولاية والمعتمدين والعمد لم نجحوا بشكل كامل بحسب هذا الشهادات في طمأنة سكان مناطقهم بل تتنازعهم صراعات وتجاذبات ذات أبعاد حزبية أحيانا وضلت الانتظارات كلها موجهة للسلطة المركزية ورئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية.

وهو ما يعني أن تنظيم السلطة السياسية داخل إقليم الدولة ليس فقط مسألة قانونية وترتيبية بقدر ما هي مسألة سياسية وتنموية فالاستبداد كان قادرا إلى حد ما للحفاظ على ولاء الهوامش من خلال دور الحزب / الدولة ومن خلال الحوكمة عن طريق الانتظار "بتعبير حمزة المؤدب أي لجوء المسؤول الجهوي والمحلي لتأجيل المشكل قدر المستطاع لا إلى حلّه، محاولات تعويض التجمع الدستوري الديمقراطي وشبكة الولاءات التي كان يملكها في مجتمع الهامش وتوظيفه سياسيا لا تزال قائمة وهي مساعي مستمرة من قبل عدة أحزاب تمكّنت من الحكم أو لها قوة حضور ميداني ولكنها لا تبدو اليوم ذات أفق لا أحد يملك السيطرة على الهامش بالمعنى المادي ولا السيطرة على صوته كما كان يتمّ ذلك زمن التسلط وهيمنة الحزب الحاكم .

هذا ما يؤكده حسيب حين يذكر باعتصام "جندوبة تريد تنمية حقيقية لسنة 2019 وحين ينقل لنا تشكيات أرياف جندوبة لقلّة المواد الأساسية ونفاذ صبر الأهالي بعد 10 أيام من إجراءات الحضر الصحي ويذكرنا بجدوى الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة في الحدّ من الغضب والاستياء غير أن مثل هذا التمشي لم يكن خيارا استراتيجيا للدولة في

السنوات الماضية. ولم تتوفر الإرادة السياسية لطرح قضايا التنمية المحلية والجهوية بجدية.

هناك بلا شك حاجة كذلك للتذكير سريعا إن القادح المحلي للثورة والمعبر عن حدة الانكسار المجالي بتعبير عمر بلهادي في تحليله لجغرافيا توسّع الاحتجاج لا يزال يعتمل في رحم المجتمع وهو بصدد البحث عن أشكال تعبير سياسية ومدنية سلمية.

وتشير الأرقام المحينة لسنة 2015 أن نسبة الفقر بالشريط الساحلي تتراوح بين 6.3% و12.9% في حين تصل إلى 17% بالجنوب الغربي و30.3% بالوسط الغربي ويبلغ عدد التونسيين الذين يعيشون الفقر المدقع 320 ألف وهم عاجزون عن توفير حاجياتهم الأساسية الغذائية قبل حاجياتهم الأخرى من سكن ولباس وتوجد ولايتي القيروان والقصرين في أسفل قاعدة الهرم بـ 10% وفي القيروان وحدها يعيش 85 ألف تونسي تحت عتبة الفقر المدقع و199 ألف تحت عتبة الفقر .

مرة أخرى وهذه المرة بسبب الوباء تقف تونس على عمق المعاناة الاجتماعية للهامش وعلى القطيعة التي تزال تفصل جزء من النخب الاقتصادية والسياسية عن حقيقة هذا الواقع وهو ما يجعل العمل العلمي في مجال علم الاجتماع بحثا عن نقط الالتقاء بين المسألة السياسية والمسألة الاجتماعية والتأكيد عليها

البطالة القسرية التشغيل الهشّ حين ينضاف الوباء الى المعاناة الهيكلية

ضلت أرقام الفئات الهشة غير معلومة بصورة دقيقة للعموم واليوم صارت هذه المعطيات من خلال الخطاب الحكومي والتغطية الإعلامية متداولة بين الناس فالى جانب 700 ألف معطل عن العمل نحصي 285 ألف عائلة معوزة، 622 ألف عائلة ذات دخل محدود حوالي 70 ألف عامل حاضرة، و40% من 950 ألف متقاعد يتقاضون جراية اقل من الأجر الأدنى المضمون

نضيف إليهم آلاف النساء العاملات في القطاع الفلاحي واللواتي يمثلن 70 % من مجمل اليد العاملة الفلاحية , قاعدة الهمم الاجتماعي العريضة التي تشكو الخصاصة وضيق ذات اليد تصطدم بحدث أربك حياتها اليومية وزرع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا توازنها الهش ونزع الحجاب عن معاناتها. من الحيف تحويل مواطنين يتقاسمون معنا تراب الوطن ويتمتعون وفق الدستور بنفس الحقوق إلى أرقام أو إلى حشود بشرية احتلت الشوارع رغم أوامر الحجر الصحي. في هذه العلنية وفي هذه المرئية دلالات وهي تطرح على الديمقراطية التونسية تحديات صارخة لم يعد من الممكن اليوم غضّ النظر عنها.

سواء عاملة فلاحية من معتمدية بن عون من ولاية سيدي بوزيد كانت توفر لعائلاتها 11 دينار يوميا بعد كلّ عمل فعلي فأجرها الصافي 14 دينار تقتطع منه 3 دنانير كلفة التنقل من بن عون إلى الضيعة الفلاحية فقدت عملها في الأيام الأخيرة في التنقل على متن الشاحنات والعمل في الحقول صار يمثل خطرا جديدا هو خطر العدوى لكن الوقوف عن العمل إكراه صعب ومرّ تقول أسماء " ليس لنا حلّ آخر غير ذلك في البداية واصلنا العمل مع تخفيض عدد النساء على متن الشاحنة الواحدة ولكن الأخير أجبرنا على التوقف عن العمل في الضيعات في هذا خسارة مالية لي ولعائلتي زوجي كان يعمل بشكل متقطع على عربة مجرورة " كريمة " وهو منذ مدة غير قادر عن العمل بسبب المرض تقدمنا بمطلب للحصول على منحة العائلة المعوزة دون جدوى فهو لم يبلغ بعد سن 60 حسب ما يقوله المسؤولون ولا يحق له ذلك "

زعة من نفس الجهة وفي نفس وضعيتها واحدة من النساء الفلاحيات اللواتي فقدن مورد رزقهن على هشاشته ولكنه حيوي فالنساء العاملات في هذا القطاع متشبثات بشغلن وتحولن في الوسط الريفي إلى معيل أول لأسرهن. قياسا على أسماء وزعة الشاهدتان على كلفة المحنة الأخيرة بعد تعطلّ العمل والتنقل تعيش آلاف النساء مثل هذه الأوضاع

نذكر بأن هذه الفئة الهشة من النساء العاملات في القطاع الفلاحي تعدّ من أكثر الفئات الهشة عرضة لدفع كلفة اجتماعية باهضة اليوم فهن ضحايا عمل في ظروف قاسية وبأجور ضعيفة دون حماية اجتماعية كافية وشاملة وعرضة باستمرار لحوادث مرور سميت بحوادث "شاحنات الموت" الباحثة فاتن مباركي في مقال نشر²² سابقاً وقفت على معاناة المرأة الريفية فكتبت "تعتبر النساء الريفيات في تونس الفئة الأكثر تضرراً في المجتمع التونسي، فهنّ يعملن بشكل رئيسي كمعيناتٍ بدون أجر في الفلاحة الأسرية، أو كعاملاتٍ موسميّاتٍ بأجور متدنية وفي إطار غير مهيكّل، ودون تغطية أو ضمان اجتماعي. حيث تظهر الإحصائيات أنّ 33.3% فقط من النساء الريفيات منخرطاتٌ في منظومة الضمان الاجتماعي. وهذه النسبة ضئيلة جداً مقارنة بعدد الريفيات العاملات في القطاع الفلاحي الذي يعتبر أحد ركائز الاقتصاد التونسي، حيث يمثل 9% من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر 16% من فرص الشغل، وهو يقوم بدرجة أولى على قوّة العمل النسائية، حيث يستوعب حوالي نصف مليون امرأة، أي ما يقدر بحوالي 43% من النساء الناشطات في الوسط الريفي، من بينهن 32.5% أجيراتٌ في إطار العمل غير المهيكّل داخل المقاطع الفلاحية، والمزارع الكبرى

تأنيث الفقر في الوسط الريفي ومخاطر العمل الغير مهيكّل على المرأة الريفية لم تعد تحتاج إلى مزيد الإثبات فهي حقيقة يعلمها الجميع تصعد إلى دائرة الضوء والاهتمام الرسمي مع كلّ حادث أليم لتعود للاختفاء الأرقام التي نقرأها تغني عن كل تعليق.

يساهم معيش المرأة الريفية الغارق في التهميش، والذي يظهر بشكل واضح على سطح الحياة الاجتماعية بسبب حوادث الموت الجماعي التي تتعرض لها النساء العاملات في المناطق الريفية. "فهن يجترن مسافات

22 فاتن مباركي أنظر المرأة الريفية العمل الغير مهيكّل السفير العربي المرأة الريفية العمل الغير مهيكّل السفير العربي وكذلك فاتن مبارك المرأة الريفية حفريات في المعيش

طويلة تصل إلى 20 كلم، للوصول إلى موقع العمل بشاحنات أو جرارات فلاحية، تنقلهن لمقار أعمالهن دون حماية من حوادث الطريق الوعرة التي تسلكها تلك الشاحنات. ولقد بينت الإحصائيات دائما حسب مبركي أن 10.3 % من العاملات في الأرياف هنّ ضحايا حوادث الشغل، منهن 21.4% معرضات لمخاطر حوادث العمل، و62.2% يعملن في ظروف صعبة، و18 % يعملن في ظروف صعبة جداً.

هكذا نقف اليوم ونحن نواجه جائحة كورونا أن اللأمساواة تجعل المجتمع لا يواجه الصعوبات والأزمات بنفس الإمكانيات ونفس الحقوق إنكار قضايا الواقع لا يعني غياب هذا الواقع ونعني به تحديدا واقع الهشاشة المميز لأوضاع المرأة الريفية التي تقبل بالعمل الهش وتعرض نفسها لمخاطر حوادث الشغل وتفتقد لكل آليات الدفاع الجماعي عن حقوقها توقف العمل في الوسط الريفي يطرح مشكل اقتصادي واجتماعي فعلي في قلب هذا المجتمع والاقتصاد الغير مهيكليين

في سياق هذا الاقتصاد الغير مهيكلي أو الموازي والذي تقدر الدراسات الاقتصادية الواقعية حجمه في مجمل النشاط الاقتصادي العام بما يقارب 40% تقدم لنا راضية مطلقة وأم لثلاث أبناء من قبلي شهادة حول وضعها الحالي "أجبرت لدخول عالم الاقتصاد الموازي بعد أن فقدت عملي بالمغازة العامة ما تحصلت عليه من تقاعد ضئيل لا يكفيني للتكفل بكل مصاريف أبنائي ومواجهة صعوبات الحياة كان نشاطي يقوم على التحوّل مرة في الشهر إلى الجزائر مع عدد آخر من نساء قبلي لجلب بضائع ومواد لترويجها وبيعها في السوق الأسبوعية كنت أقوم بذلك بنفسي صعبة نساء آخرين يعيشن من هذا النشاط اليوم ومنذ غلق الحدود وتضييق الحركة توقف هذا النشاط وخسرت عائدات كانت شبه قارة".

راضية تعترف أن توازنها المالي يمكنها من الاستمرار في الإنفاق على عائلتها بعائدات تأجير منزل صغير والتعويل على الاقتصاد العائلي والتميق في مقابل ذلك تضيف راضية "عدة نساء أخريات تضررن كثيرا من هذا الوضع الجديد ولن يقدرن على الصمود كثيرا في وجه الأزمة إن طالت".

قدرة المجتمع المحلي الفعلي لا فقط الرسمي المندمج والمهيكل على مواجهة الحضر الصحي وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية لا تبدو قوية وهو ما يطرح من جديد بشكل ملح ضرورة وضع آليات قادرة ودائمة للتنمية في مثل هذه الجهات الحدودية هذه الحقيقة السوسولوجية تؤكدها منذ مدة وخاصة بعد 2011 جلّ التحركات الاجتماعية فمعالجة هذه المسألة كما سبق إقراره من قبل محمد علي بن زينة²³ من خلال التركيز على وصمها بالتهريب أو بالاعتماد على مقارنة أمنية صرفة تفتقد النجاعة ما لم تنبني على دراسات علمية ميدانية لفهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها والتي تعيد إنتاجها. تعطلّ هذا النشاط اليوم لا بدّ أن ينظر له كما تؤكد راضية نفسها باعتباره إضعاف لقدرات المجتمع المحلي بحلول ذاتية على تحمّل تداعيات الأزمة فاستمرار النشاط التجاري الحدودي وقّر للشباب المعطلّ أو لأمهاتهم قسبة هواء حيوية وأجل انفجار الأوضاع الاجتماعية من خلال نجاعة هذه الحلول "الترميقية" le bricolage. مؤقتا وتخفيف الضغط على الدولة التي لم تنجح في ربط القطاع الفلاحي في الجهة المنتج الأول للتمور بالصناعات التحويلية بسبب سيطرة رؤوس الأموال لمساحات واسعة من الواحات وعدم الاستثمار في الصناعات التحويلية في الجهة بل تحويل المنتج إلى خارجها فضلا عن غياب إستراتيجية لاستغلال الموارد الطبيعية من بتروول ومواد منجمية لتنشيط منظومة التشغيل.

23 عندما تلتقي التجارة الموازية مع النوع الاجتماعي محمد علي بن زينة بمشاركة روضة القدري وآمال الفرجي كلمات عابرة منشورات نشاز 2019

من منظور أوسع يطرح حمزة المؤدب هامشية المناطق الحدودية باعتبار النشاط الاقتصادي الغير مهيكّل في المناطق الحدودية إجابة موضوعية لمسار تاريخي تونسي هو "التطور الغير متناظر للدولة"²⁴ أي التنمية الغير عادلة للمجال الترابي للدولة بين الجهات الساحلية والجهات الدّاخلية مما حوّل غياب الدولة إلى دافع لتشكّل حالة اقتصادية شبه مستقلة عن المسار الاقتصادي الرسمي وغير خاضعة لقوانينه ابعدها عن المناطق الحدودية يتمدد الاقتصاد الموازي داخل المجتمع وانسحاب فاعليه والناشطين فيه للالتزام ببيوتهم ليس أمرا يسيرا لا على العاملين فيه ولا على المستفيدين منه في استهلاكهم اليومي.

في مستوي آخر من المهم أن نسلط الضوء على قطاع آخر يشكو تراكما للمشاكل منذ سنوات وخاصة منذ نهاية الثمانينات التي عرفت شبه انهيار لهذا القطاع المشغل خاصة لليد العاملة النسوية ونعني بذلك قطاع النسيج والملابس، اليوم ما يقارب 160 ألف امرأة يعشن من عملهن في هذا القطاع الذي يعتمد بالأساس على الشركات المصدرة كليا بموجب قانون 72. "فالمظالم التي تتعرض لها المرأة العاملة في قطاع النسيج أصبحت ترتقي إلى عنف ممنهج ومقنن من قبل أصحاب القرار في مختلف المستويات داخل هذه الصناعة، في الداخل والخارج، وبتواطؤ من الدولة، التي هيأت، من خلال ترسانة كبيرة من القوانين والتشريعات، الإطار الملائم لاستغلال اليد العاملة النسائية في هذا القطاع، وذلك عبر تقنين أشكال العمل الهش ومن

24 ترجمة لما تسميه. Beatrice Hibou la formation asymétrique de l'Etat en Tunisie أنظر حمزة المؤدب الشباب والتهريب في منطقة القصيرين التونسية ، في سوسيلوجيا الهوامش في تونس بإشراف محمد علي بن زينة، مريم عبد الباقي، ألفة لملوم ألرت أنتارنشيونيل، دار محمد علي للنشر 2018

خلال تبني مبادئ اقتصاد السوق المحررة من كل القيود في إطار منوال تنموي جائر شرع في تطبيقه منذ منتصف الثمانينات.²⁵

إنّ معاينة حالة الإقصاء والتهميش التي أصبحت تعاني منها النساء العاملات، بعد طردهن وغلق الأبواب أمامهن، يجعلنا نؤكد أن الظروف الحالية التي تعمل فيها المرأة العاملة في قطاع النسيج تجعلها ضحية لآفتين: الأولى آفة الاستغلال خلال مسارها المهني والثانية آفة الإقصاء الاجتماعي والتهميش عند قطع العلاقة الشغلية بشكل تعسفي قبل الوصول إلى سن التقاعد.

"لقد وفر منوال التنمية الحالي المنبثق عن سياسات الإصلاح الاقتصادي الهيكلي، التي فرضتها العولمة، الإطار الملائم لهشاشة العمل، إذ وفرت الدولة كل التشريعات القانونية الملائمة لمصالح رأس المال على حساب اليد العاملة. لقد أخضعت قوة العمل تدريجياً لآليات اقتصاد السوق المحررة من كل القيود والتي تتعامل مع اليد العاملة كبضاعة تخضع لقانون العرض والطلب دون أن تراعي هذه الآليات الحقوق الأساسية لليد العاملة التي نصت عليها كل العهود والمواثيق الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان عامة. فقد نصت مجلة الشغل منذ 1996 على أشكال جديدة من العلاقات الشغلية في إطار ما يعرف بمرونة التشغيل والتي كرسّت هشاشة العمل مثل العقود محددة المدة الزمنية وعقود المناولة وعدم ترسيم العمال وغيرها... والتي أصبحت تمثل الإطار التشريعي الذي

25 المرأة العاملة في قطاع النسيج من هشاشة عمل إلى الإقصاء الاجتماعي دراسة من إنجاز الأستاذ منير حسين <https://ftdes.net/rappports/textile2.ar.pdf>

يشتغل ضمنه أكثر من 75% من اليد العاملة في قطاع النسيج في البلاد التونسية.²⁶

"كما وفرت مجلة الاستثمار كل الحوافز والتشجيعات لاستقطاب المستثمرين الخواص وكان ذلك أساسا على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء العاملات في قطاع النسيج خاصة أن بقاء هذه الصناعة بعد إلغاء الاتفاقيات متعددة الألياف، أصبح رهين قدرتها التنافسية التي انبنت على ميزة انخفاض أجور العاملات. فكل التشريعات القانونية التي وفرتها الدولة لفائدة المستثمرين الخواص وفرت الأرضية الملائمة لانتهاك حقوق العاملات مهما كانت وضعيتهن الشغلية، سواء في إطار العقود محددة المدة أو غير المحددة المدة، وينضاف إلى هذه التشريعات، السياسات المرنة التي اتبعت من قبل مختلف الإدارات المعنية بتطبيق القانون في هذا القطاع وغيره والتساهل مع الانتهاكات المسجلة في حقوق العاملات بتعلة السعي إلى الحفاظ على مواطن الشغل، مما تسبب في ضياع حقوق الآلاف من العمال والعاملات خاصة عند الغلق الفجئي للمؤسسات وإعلان إفلاسها أو إعادة توطينها في مناطق جديدة داخل أو خارج البلاد دون إمكانية تتبع المسؤول القانوني للمؤسسة، إلا في حالة إثبات المسؤولية في التفليس وهو ما يحرم العمال من إمكانية تنفيذ الأحكام الشغلية التي تسندها المحاكم التونسية لفائدتهم أو من استرجاع الأموال المنهوبة من قبل هؤلاء

26 إنتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العاملة في قطاع النسيج جهة المنستير نمذج من إنجاز الأستاذ منير حسين <http://www.ftdes.net/rappports/textile.ar.pdf>

المستثمرين، والتي تشمل مستحقات وغرامات العمال إلى جانب مستحقات صندوق الضمان الاجتماعي والضرائب وبقية الديون إن وجدت.²⁷ "لقد تجسدت هشاشة العمل في هذا القطاع من خلال جملة من المظاهر أهمها:

- تدهور ظروف العمل خاصة في مصانع المناولة من الدرجة الثانية والتي تشمل:

* فضاء العمل الذي لا يستجيب للشروط الدنيا التي تتطلبها هذه الصناعة.
* طبيعة العمل في هذه الصناعة نفسها والتي تعتبر مرهقة وشاقة بسبب طول مدة العمل اليومي وساعات العمل الإضافية التي عادة ما تفرض على العاملات خاصة تحت ضغط تلبية آجال تصدير المنتج.
* مخلفات العمل في هذه الصناعة من أمراض مهنية خاصة فيما يتعلق بالاضطرابات العضلية وآلام المفاصل والحساسية إلى جانب التعرض المستمر لحوادث الشغل في ظل غياب قواعد السلامة المهنية في أغلب المؤسسات.
- الانتهاكات في العلاقات الشغلية المرنة أصلا والتي تشمل عقود الشغل وبطاقات الخلاص والمنح والساعات الإضافية والأجرة والتغطية الاجتماعية وغيرها...

إن الخيارات والسياسات التي تبنتها الدولة إثر تبني الإصلاح الاقتصادي الهيكلي جعلها طرفا غير محايد، فبقدر ما عملت على توفير كل الحوافز والتشجيعات لرأس المال الخاص، من خلال الإعفاءات الجبائية السخية بهدف التشجيع على الاستثمار، بقدر ما عملت على خلق الظروف الملائمة، عبر توخي سياسات الإغراق في مختلف المجالات للحفاظ على الميزة التي

27 المرأة العاملة في قطاع النسيج من هشاشة عمل إلى الإقصاء الاجتماعي دراسة من إنجاز الأستاذ منير حسين <https://ftdes.net/rappports/textile2.ar.pdf>

قامت عليها صناعة النسيج والمتمثلة في اليد العاملة الرخيصة، لاستغلال النساء العاملات في هذا القطاع وانتهاك حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية. وذلك عبر تقنين أشكال العمل الهش والمرونة في تطبيق القانون التي نصت عليها تشريعاتها ويبرز ضعف الدولة أمام الاستثمار الخاص، وخاصة الأجنبي منه، وعجزها عن ضمان حقوق العاملات من خلال إخلالها التام بواجباتها التي نصت عليها مجمل العهود والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها والتي تنص على حماية النساء العاملات من كل أشكال الاستغلال والتمييز وهذا ما يتسبب في إضعاف هيبة الدولة وقدرتها على وضع حد لعمليات التحيل في حق العاملات بتواطؤ وتهاون من الدولة نفسها.²⁸

"وتتأكد مسؤولية الدولة تجاه النساء العاملات من خلال السياسات الاجتماعية التي عملت على تكريسها والتي لا تراعي مصالح العاملات رغم ما توفره من مداخل هامة من العملة الصعبة تقدر بحوالي خمس الناتج الداخلي الخام الصناعي الوطني. وقد تسببت هذه السياسات في تفجير ممنهج للنساء العاملات في قطاع النسيج عبر تهميشهن لفترات طويلة وعدم مراعاة تآكل مقدراتهن الشرائية نتيجة التضخم المالي والغلاء المشط للأسعار، خاصة بعد الثورة، مما تسبب في انتهاك صارخ لحقهن في ضمان حقوقهن الأساسية في الغذاء والسكن والصحة فأجرهن المحدود لا يمكنهن من الحصول على الحريات الضرورية لتجديد قوة عملهن وهو ما يجعلهن مضطرات إلى الاكتفاء بوجبات غذائية بسيطة كميًا ونوعيًا ويلتجئن إلى التزود

28 المرأة العاملة في قطاع النسيج من هشاشة العمل إلى الإقصاء الاجتماعي دراسة من إنجاز الأستاذ منير حسين <https://ftdes.net/rappports/textile2.ar.pdf>

بقطع الحلوى والمرطبات الرخيصة للحصول على السكريات الضرورية أثناء العمل.

كما أن الدولة لم تراعى، خلال المفاوضات الاجتماعية التي كانت تقوم بها للزيادة في الأجور، الأوضاع الاجتماعية الرديئة التي كانت تعاني منها النساء العاملات في قطاع النسيج جراء تآكل قدرتهن المعيشية وتفقيهن الممنهج تحت تأثير تطبيق السياسات النيوليبرالية المتوحشة. والدولة عبر هذه السياسات تسلط عنفا اقتصاديا واجتماعيا على هذه الشريحة الاجتماعية الهشة. وينضاف إلى كل ذلك التشريعات والقوانين التي تفر التمييز حتى بين النساء أنفسهن في مجال التغطية الاجتماعية وحق الولوج للتقاعد المبكر للمرأة العاملة المسرحة قبل سن التقاعد بشكل تعسفي عبر فرض شروط لا تراعي اختيارات المرأة وحقوقها النفسية والصحية والجسدية التي تكفلها كل التشريعات التي صادقت عليها الدولة التونسية عندما يشترط بلوغها 50 سنة و3 أبناء في الكفالة لتمتع بهذا الحق. فبأي حق تحرم المرأة التي لم تتزوج أو التي تزوجت ولم تنجب أو أنجبت أقل من 3 أطفال من التمتع بنفس الامتيازات التي تتمتع بها زميلاتهن اللاتي أنجبن 3 أطفال، رغم أنهن كن في نفس ظروف العمل وتعرض لنفس الانتهاكات. إن عدم التغطية الاجتماعية للنساء العاملات اللاتي وقع إقصاؤهن من العمل بطرق مختلفة يعتبر انتهاكا صارخا لا يمكن تبريره من قبل الدولة لحقهن في التداوي، خاصة وأن جلهن يعانين من أمراض مهنية مزمنة.²⁹

29 انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العاملة في قطاع النسيج جهة المنستير نمذج من إنجاز الأستاذ منير حسين <http://www.ftdes.net/rappports/textile.ar.pdf>

"تتعرض النساء العاملات في قطاع النسيج إلى جانب الاستغلال وانتهاكات حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية خلال مسارهن المهني إلى الإقصاء والتهميش الاجتماعي عادة بعد سن الأربعين بأشكال مختلفة حسب وضعيتهن القانونية، ذلك أن معظم أرباب العمل في هذا القطاع لا يفضلون تشغيل النساء المتقدمات في السن نظرا للأمراض التي تتعرضن لها ولتراجع مردودهن في العمل وهو ما يجبرهن على البطالة القسرية. وفي أغلب الأحيان يحرمن من حقهن في التداوي ويعجزن عن توفير ضروريات العيش في وقت تزداد فيه متطلبات متابعة وضعهن الصحي وتوفير مستلزمات تربية الأبناء. كما أن التشريعات الحالية لا تمكنهن من الولوج إلى التقاعد المبكر إلا ضمن شروط محددة لا تتوفر لأغلبهن (50 سنة عمر و 3 أبناء في الكفالة أو نسبة عجز تفوق 66%) ويتعرضن إلى هذه الوضعية بطريقتين مختلفتين مقننتين توفرها التشريعات الحالية في إطار ما يعرف بتطبيق مرونة التشغيل. - الطريقة الأولى : وتشمل النساء العاملات في إطار عقود محددة المدة حيث يلجأ المؤجر إلى عدم تجديد العقد عندما تتعرض العاملة لحادث شغل أو أمراض مهنية تؤثر على مردودها في العمل أو كذلك عندما تتقدم في السن بعد الأربعين فتصبح غير مرغوب فيها حتى ولو اكتسبت خبرة هامة بعد سنوات طويلة من العمل في هذا الميدان، حيث تتبخر حقوقهن المهنية بهدوء تام ولا تعترف التشريعات بسنوات العمل المضنية التي قضيتها في العمل غير اللائق ودون أن يملكن حق التشكي أو الاحتجاج تحت ضغط منظومة مرونة التشغيل بل إن التشريعات لا تمكنهن حتى من حق التقاضي للتعويض عما تعرضن له من استغلال فاحش لسنوات طويلة قد تتجاوز العشرين سنة دون أن يثمن الجهد الذي قدمه. وتعتبر هذه الوضعية تمييز مسلط من قبل الدولة على هذا الصنف من العاملات اللاتي تعملن في إطار

منظومة متوحشة مقننة تحت غطاء تطبيق مبادئ اقتصاد السوق المحررة من كل القيود وفي نفس الظروف التي تعمل فيها زميلاتهن المترسمات دون أن يملكن نفس الحق في الدفاع عن حقوقهن، بل إن الوضعية تشتد أكثر بالنسبة للعاملات اللاتي يعملن في إطار المناولة باليد العاملة حيث يسلط عليهن التمييز حتى في مستحقات العلاقة الشغلية من أجور ومنح وتغطية اجتماعية... في انتهاك واضح لمجلة الشغل ولكل القوانين المعمول بها.

- الطريقة الثانية: وتشمل النساء المترسمات حيث يلجأ أصحاب المؤسسات إلى الغلق الفجئي للمؤسسة للتخلص من التزاماتهم تجاه العاملات في حالة طردهن تعسفا والتي تنص على تسديد غرامات الطرد التعسفي وهو ما يدفعهن إلى التقاضي في المحاكم التي عادة ما تسند أحكاما في أغلب الأحيان غير قابلة للتنفيذ لتجدن أنفسهن في النهاية في وضعية مشابهة لزميلاتهن غير المترسمات، اللاتي يقع التخلص منهن بهدوء، من حيث الإقصاء الاجتماعي والتهميش.³⁰

بالإضافة إلى الأجر الزهيد الذي تتقاضاه العاملات في القطاع ومخاطر الأمراض المهنية والطرده التعسفي يتنامى لدى العاملات شعور بالغبن والاستغلال ليلي إحدى العاملات منذ ثلاث عقود كانت قد صرّحت سابقا تقول "حين أسمع أن هناك من يتقاضى راتبا شهريا قدره 1500 دينار أو 2000 دينار أجهش بالبكاء وتتملكني حالة من الحزن والشعور بالقهر وأشعر أنني لست مواطنة في بلد يتشدد حكامه بحقوق المرأة، بعد 30 عاما من الشغل يوجد

30 المرأة العاملة في قطاع النسيج من هشاشة العمل إلى الإقصاء الاجتماعي دراسة من إنجاز الأستاذ منير حسين <https://ftdes.net/rappports/textile2.ar.pdf>

على صاحب المصنع بأجر قدره 400 دينار لا يكفي حتى وإن اقتصرنا على أكل البصل"³¹

هذا الإحساس بالغبن الملازم لعاملات النسيج "بنات المعمل" كما يقال عنهن غالبا يتكشّف أكثر فيما صرّحت به لنا مؤخّرا بعد أزمة الكورونا ربح 42 عام عاملة أصيلة القصرين تعرضت إلى الطرد التّعسفي بعد غلق المعمل التي كانت تعمل به وتحيّل صاحبه المستثمر الأجنبي "منذ وصول الوباء إلى إيطاليا بدأنا نشعر بحدّة الخطر بعض المعامل واصلت العمل إلى حدّ 20 مارس البنات والنساء تملكهم الخوف المعامل فيها 100 و150 عاملة آلات الخياطة قريبة لبعضها " يكذب عليك ما فما حتى ماكينه بعيدة مترو على الأخرى "

ربح التي حافظت على علاقات تواصل مع زميلاتها تؤكّد أن العديد منهن شعرن بالقلق الشديد على حياتهن وعلى مصير أبنائهن " أنا تركت ابني لدى جرتي ما هو مصيره لو أصبت بالمرض" هذا ما تنقله ربح عن إحدى العاملات من جهة أخرى تعيش ربح بعد خسران أجراها وعدم حصولها عن تعويضات الطرد المستحقة بواسطة " الكريدي " لي الآن 200 د ديون لدي دكان الحي ليس لي حل آخر ولست أدري كيف سأخرج من هذه الوضع ليّ ربي "

حدة الأزمة التي تعيشها ربح تتداخل فيها عدة عناصر: سنوات من العمل وقرار الطرد التعسفي الجائر وعجزها صحبة زميلاتها (60عاملة) عن الحصول على منحة الطرد التي أقرها القضاء واليوم هشاشة اقتصادية واجتماعية تلزمها بالحضر وبالتوقف عن كلّ حراك احتجاجي كانت منخرطة فيه للمطالبة بحقوقها

الوجه المخفي للمرأة التونسية استغلال إلى حدّ الاسترقاق <https://middle-east-online.com> 31

في شريط قصير³² أنتجه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالشراكة مع منظمة "بدائل" الكندية نقف على عديد الشهادات المماثلة لوضع العاملات في القطاع للإشارة إلى الأمراض المهنية، الإحساس بالاستغلال الاجتماعي والطبقي من قبل بعض المستثمرين الأجانب، ضعف الحماية القانونية والتمثيل النقابي بسمة تلخص حدة هذه المعاناة "مرتبي كان هو شرط حياتي هو موردي لتوفير الحاجيات لابني وابنتي اليوم أنا بلا مرتب فقدت كل شيء"

المنتدى يتابع منذ بداية الأزمة تداعياتها على عاملات النسيج ونبه من آثارها السلبية وقد برز ذلك من خلال البيان الذي أصدره بتاريخ 19 مارس 2020³³

في مسار آخر تعيش فئات اجتماعية أخرى هشاشة هيكلية وهي اليوم في الخط الأول للقوى العاملة المستمرة في فترة الحظر وتوقف قطاعات اقتصادية أخرى وهي قطاعي عاملات النظافة وأعوان الحراسة تستعمل عبارة الهشاشة في العمل في فقه قانون الشغل باعتبارها صفة تطلق على من يكون في وضعية غير ثابتة ومؤقتة ووقتيية وهي تشير إلى حالة الضعف والهزال والقابلية للانكسار والزوال³⁴ ويترتب عن هذه الهشاشة في العمل اللامساواة في الأجور، حرمان من الترقيات، العمل تحت تهديد، الطرد التعسفي. والغاء عقود العمل الوقتية.

هذه الهشاشة الهيكلية لجزء هام من قوة العمل تجلّت خطورتها في هذا المنعطف حياة الطرابلسي الكاتبة العامة لجامعة المهن المختلفة

32 <https://www.youtube.com/watch?v=ZQU7Lm5zQE> منسيات آلات الخياطة

33 <https://ftdes.net/ar/communique-ftdes-et-asf/> بيان: من اجل سلامة وحقوق العاملات والعمال

في الصناعات ذات الكثافة العمالية

34 التشغيل الهش في تونس وتداعياته على العمال الاتحاد العام التونسي للشغل قسم الدراسات والتوثيق أفريل

2009

بالاتحاد العام التونسي للشغل توّضح "عاملات النظافة يعملن في القطاع الخاص وفق قانون المناولة المشغل المباشر لا يوفّر لهن مواد التنظيف والتعقيم بعضهن يشعرن بالنفور والتجنب من قبل العاملين والموظفين كما لو كنّ حاملات للفيروس مثل هذا الإحساس قاس كما تؤكّد حياة " لتنظيم العمل بالنسبة للمرأة العاملة الذي يقسم يوم العمل إلى حصتين الأولى صباحية بساعتين ثم حصة مسائية بساعتين بعضهن يلجأن للبقاء في الشارع لجمع قوارير البلاستيك وبيعها لمستودعات تجميع للحصول على مبلغ إضافي في آخر يوم عمل.

هذه الفئة النسوية الثالثة بعد عاملات قطاع الفلاحة وقطاع النسيج تكشف واقع الهشاشة الذي تعيشه النساء في قاع المجتمع وتدفع للوقوف على تداعيات هذا الاقصاء الاقتصادي والاجتماعي على الدور السياسي المفترض للنساء في مسار بناء ديمقراطية تضمن الحقوق لكل التونسيين وترفع كلّ اشكال التمييز ضدّ النساء.

أعوان الحراسة العاملين كذلك بموجب عقود مناولة تعرف بالعقود الثلاثية بين مؤجر مسدي لخدمات ومؤسسات متعاقدة للاستفادة من الخدمة والأجير فئة أخرى تسلط عليها حياة الضوء تزايد كما تقول "الطلب على هذا الصنف من الأعوان في هذه الفترة في المؤسسات حتى المغلقة تحتاج لأعوان حراسة كامل اليوم أعوان الحراسة يعملون تحت الخوف المزدوج من المرض في غياب أي اهتمام بهم من قبل مشغليهم ومن تهديدات الاعتداءات والعنف "البراكاجات" حياة تستعرض بشكل أكثر تفصيل أوضاع هذه الفئة "اليوم هؤلاء ناس تكوينهم التعليمي ضعيف وظروفهم "على قدّها" يشغلهم مقالولون هم وسطاء بينهم وبين الشركات التي يعملون بها هذه الأيام العديد منهم اتصل بي وعبر لي عن تخوّفه من العدوى في ضل انعدام وسائل الحماية التي لا يوفرها المقاول وغياب تغطية صحية هذه فئة من نوع خاص وعددهم كبير وفي عدة قطاعات صناعية وخدمائية"

ما تثيره حياة من موقع مسؤوليتها النقابية جدّ مهم لأنه يطرح أهمية الحق النقابي والحماية الاجتماعية في اي تصور قادم لعلاقة العمل برأس المال والأجير بالمشغل، شهادة حيّة ومباشرة لواحد من شريحة هشة أخرى من العاملين في المقاهي والمطاعم لأحمد 30 سنة عامل ليلي بمطعم وسط العاصمة منذ أربعة سنوات ليس له أي عقد عمل كتابي مع مشغله توقف عن العمل منذ منتصف فيفري فقد أجره ويعيش ضائقة صعبة " لن أقدر على تحمل التوقف عن العمل سأضطر للخروج ولكن لا أفق للحصول على عمل " البلاد مسكرة البلاد واقفة "

مثل هذا التعبير الحائر والمحبط يلخص صعوبة تخيل المستقبل لدى قطاعات واسعة من ضحايا التشغيل الهش ومجتمع الهامش هي تجربة نفسية واجتماعية قاسية تتداخل فيها عناصر الحيرة والعجز والانتظار هو ضرب من الاغتراب والخواء المشحون بالانفعالات السلبية. من المهم إذن الأخذ بعين الاعتبار لكلّ هذه الوضعيات الخصوصية ونحن نحكم على الوضع العام للبلاد فكما تقول السوسيلوجيا البراغماتية للفاعلين قدرة على خلق جملة من التوافقات وإبداع ابتكار أشكال من التأقلم والقدرة أيضا على التبرير والتصنيف الخاص بهم ليصبح انتاج معني الاشياء لا يتم خارج واقعها الاجتماعي بل داخله ومن خلاله فما يراه "الخارجيون " عن هذا الفضاء لا معني هو في نظر من هم بالداخل كلّ المعني

اصف بيات عالم الاجتماعي الإيراني المهتم بالمجتمعات الشرقية والمسلمة يعتبر أن بسطاء الناس يغيرون الواقع الذي يعيشون فيه بفرض سلطتهم على الأرض التي يحتلونها فهم يقضون سلطة الدولة كلما توفرت لهم الفرصة تلك هي طريقتهم في البقاء. هذا الفعل اليومي للمنازلة بين الدولة وممكنات الحياة لا يهدأ بيسر وهذا ما يجعل الحجر "الصحي" غير صحي في نظر العديدين لان جزء ممن يعيشون الهشاشة يخشون الجوع المحسوس أكثر من الفيروس اللأ مرئي لذلك لا تطابق في التمثلات بين شعار " شدّ دارك " ومبدأ " قوم اخدم مركي نهارك " كما يقول العديد منهم.

الاحتكار والفساد حين يدفع الفقراء الكلفة الأكبر

تقرّر كلّ الجهات بما فيها الرسمية ارتفاع المعدّل السنوي للتضخم ليصل إلى حدود 7% السنوات الأخيرة وهو ما أنهك بشكل واضح القدرة الشرائية للطبقات الشعبية الفقيرة وحتى الوسطى أزمة الكورونا ورغم الحرص الحكومي على حماية مسالك التوزيع والتزويد ومقاومة غلاء الأسعار لم تمنح حمى المضاربة والاحتكار وقد شمل ذلك تقريبا كلّ المواد فكأننا في ضلّ اللأ دولة والتعوّد على تصيّد الفرص.

ففي حين اشتكى سكّان المدن والفئات المتوسطة من ارتفاع أسعار المواد المعقمة Le gel hydro-alcoolique . والقفازات واللقنعة الواقية ظهرت في الأوساط الشعبية والريفية حيوية مادّة السميد كأساس للغذاء العائلي هادي من أبناء العائلات المعوزة ويعمل بالاتحاد الوطني لذوي الحاجيات الخصوصية بعد معركة طويلة دفاعا عن حقه في الشغل يصرح لنا "هناك مشكل فعلي في التزود بمادّة السميد سعر الكيس يكاد يتضاعف وهو غير متوفر .. هو بالنسبة إلينا مادة حيوية نحن في الأرياف لنا عاداتنا الغذائية لإعداد الكسرة والمأكولات بالاعتماد على السميد لا نستهلك عادة معجنات المكرونة الجاهزة كما في المدن فغياب السميد وارتفاع سعره يعني كارثة".

هذه المعضلة تؤكدها كذلك زعرة في منطقة بن عون "سعر الكيس تضاعف وليس من اليسير الحصول عليه" ربح تضيف في قصر هلال لتتحدّث حتى عن الزيت المستورد الذي "يباع بالوجه" كما تقول وهو ما يؤكده أحمد من الوردية الأولى "التجار هنا يحتفظون بالزيت وبيع بعض المواد النادرة لمن يعرفونهم".

هذا النقص في المواد الغذائية الأساسية خاصة في المناطق الدّاخلية والأحياء الشعبية وارتفاع الأسعار بقدر ما يعكس مرةً أخرى حمى الاستهلاك والتخزين تحسّبا للمجهول لدى بعض الفئات القادرة على ذلك وهو موضوع دراسة اجتماعية في حدّ ذاته ولكنه يعكس درجة الهشاشة والفقير وقلة ذات

اليد لدي الفئات المهمشة والمعدمة والمحدودة الدخل، نقص الغذاء يعني عند هذه الفئات كابوس المجاعة لهم ولعائلاتهم ربح تصرّح وتقول " أنا متأكدة أن نصف الناس المعدمة والزاولة يمكن يموتو بالجوع قبل ما يموتوا بالكورونا".

حادثة اعتراض شاحنة محملة بالسמיד هنا في العلا من ولاية القيروان تقول آمال تؤشر أن الناس تريد أن تؤمن غذاءها أولا ووفاة أب عائلة يشكو مرض السكري وهو ينتظر مجهدا كيس سמיד في الروحية تعني عن كل تعليق فهي الصورة الأكثر تعبيرا عن حجم التباعد الاجتماعي بالمعني الطبقي بين تونس الأعماق وتونس الرفاه.

الذاكرة الجماعية للفقراء وحتى الخطاب السائد لا يزالا يحفظان الدلالات الثقيلة للخاصة الغذائية "دار التكية" التي تشير إلى مؤوى العجزة وصفوف الواقفين للحصول على الخبز كمساعدة غذائية سواء الهاربين من الأرياف بسبب الجفاف أو بعيشهم على هامش المجتمع.

مشاهد الراهن في الوسط الريفي وفي هوامش المدن تعيد إلى أذهان البعض ما سجّله المؤرخون من حول هشاشة الفئات الفقيرة أمام الأوبئة والجفاف والمجاعات التي استمرت في تهديد نفس الجهات ونفس الجهات بشكل مضاعف "فقد كان سكان الوسط والجنوب يعانون من الانحباس المزمّن للمطر "الزمة" كما كانت أمراض الماشية وزحوفات الجراد تأتي على قطعان الماشية والمحاصيل الزراعية وقد اكتسحت بعض المجاعات الأرياف والبوادي (مجاعة العام الأبيض 1887، مجاعة 1936-1937 المعروفة بعام الرّوز ثم مجاعة 1944-1947³⁵)

هناك ذاكرة عميقة مرتبطة بالغذاء "بالخبزة" وحين تتكرر هذه العبارة اليوم كما تتكرر سابقا في مقولات الفاعلين "يلزمني نلقط خبزتي وخبزة

35 الهادي التيمومي تاريخ تونس الاجتماعي دار محمد علي 2001 ص 132-133

صغاري " " أحنا ناس نجريو على الخبزة " فإننا أمام هوية مستبطنة لدى الفاعل الاجتماعي في الهامش بأنه khobziste وهو ما يفسر إلى أي حدّ مثل الترفيع في سعر الخبز بالضعف سنة 1984 عاملا قادحا لانتفاضة شعبية.

بهذا المعني يكون سعر الخبز (السميد. الفرينة..) من جهة وتوفره يشكل عامل محدد في التوازنات الهشة لسوسيولوجيا الهامش لأن دلالتها ليست فقط اقتصادية بل كذلك أنثروبولوجية ونفسية قياسا إلى ما يقوله نوربت الياس فإن كلّ توليفة اجتماعية لا تحافظ على ذاتها إلا حين تحافظ فيها على توازنات الهشة.

معضلة الرؤى المكرو-اقتصادية هي هوسها فقط بالتوازنات المادية الكبرى والحال أن الغليان يُوَجِّح مجتمعات الهوامش ويعيد إلى ذاكرتها أياما سوداء عاشها الشيوخ بأنفسهم ونقلوها إلى أبنائهم.

هذه الخشية من شحّ المواد ومن العوز المادي كان يقابلها دوما شعور بالضيم الطبقي فالفئات الميسورة كانت تحتفظ لنفسها وفي منازلها بيت للتموين "بيت المونة" تعكس أريحية هذه الشرائح الاجتماعية في خزن القمح والزيت والفول ومواد أخرى.

"فالمضرب " والجرّة " والوزير " والخايبية " كانت من الأشياء التي نجدها عند الميسورين ولا نجدها عند المعدمين على مرّ التاريخ اليوم تعود هذه الصورة على حدّة التفاوت الطبقي ونحن نعيش جائحة الكورونا على لسان " لطفي المعطل عن العمل من متساكني بوحجلة " نحن في الريف وفي ريف القيروان تحديدا محرومون ونفتقد لأبسط مقومات العيش من يملك خمسة سيارات وخمسة منازل ويستطيع أن يسافر إلى الخارج ويذهب إلى المطاعم والنزل لا يستطيع أن يشعر بنا وبمعانئنا".

نستخلص مبدئيا أن شكوى المواطنين وآلامهم المعلنة من قلة الموارد المالية ونقص التزود بالمواد الغذائية الأساسية صعد إلى أعلى هشاشة التوازنات التحتية للمجتمع خاصة في ضلّ التهاب الأسعار.

من جهة أخرى يصبح للمشكل أبعادا سياسية حين يقترن ارتفاع الأسعار ونقص المواد بالمحسوبة ودوائر النفوذ لأنه يطرح مشكل الفساد وتحديدًا فساد النخب في عيون المهتمّين خاصة وأن واحدا من أهم شعارات الثورة هو مقاومة الفساد فالكشف عن مخازن سرية للبضائع في مثل هذه الأيام وتوريد معدّات فاقدة الصلاحية والتستر على مسؤولين محليين وجهويين ووطنين ومورّطين في مساعي الإثراء زمن الجائحة ورفض من هم من ذوي الخطوة الالتزام بالإقامة بمركز الحجر الصحي يجعل المجتمع غير واثق من جدية النخب والطبقة السياسية في محاربة الفساد وتفكيك منظومة الفساد وهي المنظومة التي قال عنها تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد "لقد تدعمت تدرجيا وأحكمت قبضتها على الدولة والمجتمع وتجمست عناصرها خاصة داخل عدد من المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية للدولة وعدد من الجماعات العمومية والمؤسسات العمومية وتنظيمات سياسية على رأسها التجمع الدستوري الديمقراطي ووسائل إعلام واتصال وأدت إلى إرساء سلوكيات ومواقف في المجتمع أثرت على العقلية الاجتماعية "

لا يبدو مثل هذا التذكير بلا جدوى اليوم لأنه يطرح مشكل اجتماعي وسياسي لا يزال قائما وهو التداخل بين مجمل مكونات منظومة الفساد التي لا تمثل أشكال الاحتكار الأخيرة ومحاولات استغلال الظرف إلا قمة الجبل والحال أن الشبكة أكثر تعقيد وموغلة في الدولة. نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة كانت في دورها بمثابة استفاء شعبي ضدّ الفساد وما تكرر من تصريحات القادة السياسيين في قرطاج والقصبة يعطي مؤشرات لأخذ هذه المعركة محمل الجدّ.

الأحياء الشعبية واقع مركّب ومعيش يومي مختلف

ترافق معظم التعليقات الإعلامية للصور المنقولة من الأحياء الشعبية صيغتين من التعليقات الأولى تقف عند حدود الدهشة الصدمة والتعاطف

والرجاء أن تزول مثل تلك الصور التي تنقل التجمعات البشرية في الأسواق وأمام مكاتب البريد والإدارات المحلية والجهوية طلباً للمساعدة "الآن" النمط الثاني من التعليقات أبوي فوقي يصف تلك الجموع بالغوغاء واللاً مسؤولة والغير واعية.

مما يجعلها موضوع غضب لما يمثله تصرفها من خطورة على المجتمع باحتمال توسيع نشر العدوى.

مثل هذه الأحكام حول الأحياء الشعبية أولاً غير علمية وثانياً غير مجدية لفهم حقيقي وعميق للآليات الخصوصية المشكلة لسلوك الأفراد والمجموعات داخل الأحياء الشعبية في الزمن العادي وفي زمن الكورونا ولفهم كيفية تقبل هذه الأحياء وخاصة شبابها إجراءات الحجر الصحي وقوانين الحياة الاجتماعية التي دعت إليها الحكومة مستندة إلى توصيات الأطباء وعلماء الأوبئة.

لا يمكن حصر ما كتب³⁶ عن سوسيولوجيا الأحياء الشعبية من مقالات علمية أو تحقيقات صحفية أو دراسات نكتفي هنا بالتذكير هنا بثلاث أعمال الأول للباحث فؤاد غربالي حول معاناة سكان الأحياء الشعبية بحي العقاربة بمدينة صفاقس والثاني تحقيق صحفي صدر في موقع نواة قَدّم عدد من العينات من داخل حي هلال العاصمة والثالث هو دراسة ميدانية للباحثة ليليا بليز حول البرباشة بحي التضامن.³⁷

³⁶ الباحثة فتحية السعيدى أحصت وجدولة الدراسات الجامعية بين 1970- 2000 المواضيع التي درست من قبل الطلبة الباحثين في خمسة عشر مجالاً، ويرتفع عدد البحوث بشكل عام في أربعة مجالات وهي: علم اجتماع الشغل (42)، علم اجتماع الحراك والتغير الاجتماعي (46)، علم اجتماع التنمية (51) وعلم اجتماع الثقافة والأنثروبولوجيا (71). إنسانيات

³⁷ سوسيولوجيا المعاناة من خلال المعيش اليومي لشباب الأحياء الشعبية مجلة عمران 2016 -

Territoire marginal ; immersion dans la ceinture pauvre de Tunis (Djebel jloud, Hay Hlel, Sidi Hassine) nawat.org

L'unité de recyclage des Baebacha à Ettadhamen , projet pilote basé sur les principes de L'économie sociale et solidaire Lilia Balise <https://www.international-alert.org>

هذه المراجع الثلاث وغيرها كثير هي عينة لما تنتجه ثلاث حقول متداخلة ومتكاملة اليوم حول المسألة الاجتماعية ونعني بها حقول البحث والاعلام والمجتمع المدني في زمن ما بعد الاستبداد.

هامشية الأحياء الشعبية إذن متعددة الأبعاد فهي مجالية أين تنعدم وفي أفضل الأحوال تكون البنية التحتية للمرافق العامة ضعيفة وهي كذلك اقتصادية واجتماعية بالنظر إلى دخل متساكينها ونوعية السكن المتجاور وهي كذلك رمزية تقتزن بالوصمة السلبية لشباب ومتساكني هذه الأحياء

أحمد القاطن بالوردية يؤكد "هنا وكذلك غير بعيد عنا بالكبارية المساكن صغيرة أقطن مع عائلتي المتكونة من 6 أفراد في منزل من ثلاث غرف" الحمد لله " بالنسبة لنا لكن جارتنا أرملة وأم لثلاث أطفال وضعها أصعب".

سهام من حي التضامن "يصعب على الناس هنا الالتزام بالحضر طريقة عيشهم وتسوّقهم تعيقهم هناك أزمة وعي نعم لكن هناك وضعيات صعبة كذلك اليوم الأحد الناس كانوا يتسوقون تقريبا كالأيام المعتادة" الناس الدور كالعادة".

في حي شعبي آخر من ولاية منوبة دوار هيشر "يؤكد سيف أن صبر الناس بدأ ينضب وأن طاقة تحملهم للحضر ولنقص الموارد المالية لا يمكن أن يطول كثيرا رغم الجهد الكبير الذي نحاول نحن شباب الحي ومبادرات المجتمع المدني القيام به".

المستوى الأول بناء على هذه الشهادات لتجليات معاناة الأحياء الشعبية زمن الكورونا يمكن عدّه سوسيو-اقتصادي مرتبط بمؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد ونوعية السكن والخصوصية الديمغرافية لهذه الأحياء

"يصعب على أم أن تسجن أطفالها في المنزل يقول أحمد من سكان الوردية هم بالضرورة سيتمردون وهي لن تقدر على منعهم خاصة وأن المدارس مغلقة وإمكانات الترفيه داخل البيت غير متوفرة" يلزمهم يخرجو يتنفسو سبحان الله" فظروف السكن لا توفر للأسر وسائل وظروف الراحة داخل الأحياء الشعبية.

ما تجدر الإشارة إليه في مستوى ثاني داخل هذه الأحياء هو ما يمكن أن نسميه أنتروبولوجيا الحياة اليومية فالحي والمقهى والأصدقاء وحلقات التجمع تحت الجدران هي سلوكات يومية تنسج وتبني العلاقات الاجتماعية والعلاقة العاطفية بالحي وبالأصدقاء وبالفضاء نفسه فالفضاء الخارجي جزء من الحياة الاجتماعية وهي حلقة ليس من اليسير كسرها بسهولة.

هناك ضرب من بسيكوسوسيولوجيا *psycho-sociologie de groupes*. المجموعات والعلاقة الرمزية والانفعالية بالفضاء الداخلي وهو الحي والخارجي خارج الحي. إن ديناميكيات التآلف الاجتماعي وتشكل الهوية الخصوصية لسكان الحي تتم في الخارج في المسجد بالنسبة للمسنين والكهول والمتدينين عموماً والمقهى والحلقة و"العقدة" و"الركشة" وفي التجمعات الاحتفالية في المناسبات الدينية والأعياد وهي استعدادات للتكيف الاجتماعي *habitus*. بالمعنى الذي يعطيه بورديو لديناميكيات التكيف الثقافي والسلوكي والذي لا يتم بمعزل عن الموقع الذي يحتله الفرد في النظام الاجتماعي.

هذا التشكل الحركي للهوية المرتبطة بالحي نجدها خاصة لدى الشباب وخاصة الذكور خارج أطر المجتمع التقليدية وخارج العائلة وتبدو، في غالب الأحيان، أكثر جاذبية وهذا ما يجعل سهام لا تتفهم عدم احترام شباب حي التضامن للحضر واستمرارهم في التجمع في حلقات للنقاش.

فهذه الأشكال العرضية داخل الأحياء أو صلب مجموعات الفيراج ومجموعات الرّاب تتغذى بمشاعر جماعية، وشغف متقاسم يسمح بخلق ضمير جماعي مشترك (نحن) يتحوّل إلى هوية جماعية جديدة تساعد على خلاص الذاتيات التي تعاني من عدم الاعتراف بوجودها، وتشكو من نقص في احترام الذات هناك إحساس لدي هؤلاء الشباب أن من يضع القانون داخل الحي ليس "الحاكم" بل هم وهو تنافس عميق على السلطة داخل هذا المجال فحين نقرأ على جدارية ضخمة بحي الكبارية "كباريون" للإشارة إلى أبناء الحي فإن في ذلك ضرب من الافتخار ورص الصفوف.

هذا التوتر اليوم بين من هم داخل المدينة الرسمية حضريا. -intra muros ومن هم خارج المدينة سكان الأحياء الهامشية والبناء الغير مهيكل extra-muros. يفهم من مداخل متعددة اقتصادية واجتماعية حتما ولكن كذلك من مداخل الأنثروبولوجيا السياسية وهي العلاقة بين السكان والدولة ودرجة الثقة في الخطاب الرسمي وقابلية شباب الأحياء الشعبية لتصديقه والامتثال له.

لذلك نقول أن هذا المنعرج الغير مسبوق في إرادة وضرورة فرض سلطة الحالة الاستثنائية داخل هذه الأحياء يصطدم بعقبات من نوع آخر لقد كانت هذه السياسة السكنية "العفوية" أو الغير مهيكلة ترافق السياسة السكنية المهيكلة لتوسّع تونس العاصمة خيارا رسميا مكن الوافدين خاصة على العاصمة وبعد العمليات الضخمة لإزالة الأحياء القصديرية من الاستقرار وقد لعبت فعلا هذه السياسة بسرعتها من تمكين فئات اجتماعية متوسطة من الموظفين والعمال من امتلاك مساكن خاصة في عقدي السبعينات والثمانينات ووقّرت للوافدين خاصة موطئ قدم راسخ في أرض العاصمة فالأمر يتجاوز تغيير في الإطار العام للعيش بقدر ما يمثل لقاطني هذه الأحياء الجديدة اعترافا وحضورا وانغراسا أم انتزاعه لأنه كان دوما مرفوضا وغير قانوني أحيانا.

ما تعرفه الأحياء الشعبية من أشكال مختلفة من التذويب لمتساكينها لا يمكن فهمه بعيدا عن السياق التاريخي لتشكل ضواحي العاصمة عند مرشد الشابي ليس في علاقة بالانفجار الديمغرافي بل بإعادة توزيع السكان داخل الفضاء الحضري للعاصمة حيث بقيت الأحياء الشعبية والهامشية (حتى بعد محاولات تهيتها وتحسينها) فضاء لساكنة لا تزال تجمعها روابط جماعية تقليدية "قبلية عشائرية" في حين كانت الأحياء الجديدة المنازه والمنارات مناطق سكن لا على أساس الرابطة الجماعية بل النجاح الفردي والارتقاء الاجتماعي للكوار والجامعيين والمهن الحرة المستفيدة من المصعد

الاجتماعي هذا ما يجعل كلّ توزع للسكان داخل الفضاء مولّد لنوع من العلاقة مع الدولة.

بتعبير نشأ بضرب من السخرية ثم صار وصمة لدى الجزائريين الحيطيست Les Hittistes. (الذين يقضون ساعات طويلة من اليوم وحتى من الليل أحيانا تحت الجدار) نحت شباب الأحياء الشعبية لأنفسهم هوية جماعية حول احتلالهم للفضاء الخارجي في أحيائهم وهو يحدقون في اللاشيء في هذه الاحتلال حرص على الضفر بموقع في فضاء المدينة يعمره حين يفتقد إلى موقع هي ضرب من المفارقة في توصيف عادل الحاج رحومة لأن الفراغ اليومي للشباب المعطل والمقصي صار مادة لبناء هوية جماعية حوّل وصمة القساء والهشاشة إلى ضرب من البناء الاجتماعي يكشف كيفية تشكل الروابط الاجتماعية داخل هذا المجتمع المصعّر

"شدّ دارك" أو الدّعوة للتباعد الاجتماعي أمر قطعي صعب التحمّل لأن فيه مصادرة حتى للهوية التي نحتها المهمشون لأنفسهم و"مسرحو" Théâtraliser من خلالها حياتهم في غفلة من المجتمع الكلي أو ضدّه بل هم أحيانا تصادموا ماديا مع قوات الأمن لتملّك الفضاء.

من جهة أخرى الحركية التي وفرتها وسائل النقل (المترو) جعلت حركة المتساكنين داخل المدينة حرّة وممكنة ولكنها وضعت وجها لوجه نمطين من المعيش اليومي يلخّصهما غربالي بتعبير مكثف ساق في الفقر ورأس في الأفق الثقافي للطبقات المتوسطة مما يغذي الرغبة في الاندماج أي في كينونة مثل الآخرين

وبالرغم من تغلغل خلايا الحزب الحاكم سابقا داخل هذه الأحياء فإنها لعبت دورا هاما في ثورة 17 ديسمبر 14 جانفي وهي اليوم فضاء مفتوح تريد الدولة بسط نفوذها عليه.

المعطى الجديد اليوم هو انخفاض منسوب الوصمة في حق سكان الأحياء الشعبية بعد أن كانوا سابقا "منبوذين" عند البعض وكانت كلّ أمراض

المجتمع تلصق بهم (العنف، الانحراف، المخدرات، الإرهاب ...) فالأمر لم يعد يتعلق بغلق هذه الأحياء وعزلها وإنكارها لحماية جزر الرخاء والعيش الهادئ للفئات الأخرى بل بالبحث عن مشترك مع سكان هذه الأحياء لأننا كلنا في نفس المركب.

العرض السياسي المطروح على مواطني الأحياء الشعبية اليوم هو الانخراط في المقاومة المأسسة لوباء الكورونا وهو انخراط ضروري لا يمكن تبرير رفضه أو التمرد عليه ولكنه عرض يحتاج أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الحياة اليومية والاجتماعية داخل الأحياء هذه الخصوصية المركبة للحياة التي تكشفها الدراسات السوسولوجية الجدد مفيدة لنا اليوم كفاعلين وهو أمر لا يخصنا بل يهم كل المجتمعات.

للحي الشعبي هويته الخارجية ولكن هذا لا يعني أنها هوية واحدة في الدّاخل بل تتعايش وتتصادم أحيانا هويات متعددة داخل الفضاء الجغرافي للحي تحكمها خطوط تباعد وتماس بين الشباب والشيوخ بين فئات متوسطة شرائح ومجموعات معدمة بين، العقلية الذكورية والمعاناة اليومية للمرأة، التدين والسلوك المتحرر من الدين وغيرها من الثنائيات، فالعنف والانحراف وتجارة الخمر والمخدرات خلصة والنشل مظاهر ملازمة لمناطق السكن الشعبي المزدهمة.

كما تتعايش داخله أحاسيس الغضب ضد الدولة و الاثرياء و تتشكّل داخله مسارات للبحث عن حلول آنية " التسليك " *la débrouille* ³⁸ وكذلك أشكال من المقاومة والتمرد

38 يحيل في المقول العامي الى القدرة على تسليك الخيط من الشرك أو الشوك كما تشير الى التمكن من مسلك ضيق للعبور في سياق الاحياء الشعبية والضواحي في فرنسا يستخدم المتساكنون

La débrouille, le système D disent les familles selon Cyprien Avenel, quartiers défavorisés et ségrégation, Hommes et migrations février 1995

II

الانتظارات أيت دولة لأيت مجتمع؟

بيناً في المرحلة الأولى من التحليل الآثار النفسية والاجتماعية لمخاطر تفشي الوباء وتوصلنا من خلال المادة التي جمّعناها الي تأكيد أهمية تناول سلوكيات الافراد وردود أفعالهم من خلال مواقعهم الاجتماعية ومعيشهم فالانسان ليس فقط وليس دائماً كائنا يخضع تصرفاته للعقل والحساب العقلاني بل هو كائن غرائزي انفعالي رمزي واجتماعي.

المرحلة الثانية من التحليل تستهدف محاولة أولية لفهم انتظارات هذه الفئات الهشة وتمثلاتها للدولة والمجتمع اللذان يوفران الحياة الحسنة أو الحياة الكريمة.

التضامن الاجتماعي بعد الثورة

التفاوض حول المشترك الممكن ليس سهلا اليوم لأنه لم يعد يطرح على أرضية فقط معنوية بل مادية تهم الثروة والموارد الاقتصادية كما يقول سيف "الناس تعبت وتحب تحلم هنا في دوار هيشر إذا كان هناك طريقة للتأثير في الواقع والتغيير لا بد أن يكون مع هؤلاء"

هذه السردية العائدة للحلم، للتضامن، للعدالة للخلاص الجماعي لا الفردي في كلمات المهمشين ومن فضاءات مقصية ومنسية تغمس السياسة من جديد في دنيا المشاعر والانفعالات الخيرة والسعيدة رغم الآلام وتحرر السياسة من معجمية البيروقراطية والتعالي المسألة مرتبط بوضوح عند خليل عباس ببناء الديمقراطية ذلك أننا لم نعشها لا تحت حكم بن علي ولا تحت حكم بورقيبة قبله وبقطع النظر عن التسميات فلقد فشل مسار الانتقال الديمقراطي في التأسيس للديمقراطية بمعناها الحقيقي "

فهل كان لابد من جائحة لي طرح المجتمع برمته مطلب الديمقراطية الحقيقية من جديد؟ أي الديمقراطية التي تجعل من المساواة في الحق في الحياة نبراسها الأول.

تبينا في بداية التحليل أن انفعال الخوف يحمل معه انتظار أو رجاء الخلاص الخوف يتعاظم وينمو ليتحوّل إلى هلع وهوس كلما ابتعد الأمل في تجنب المخاطر هذا الإحساس تجلي كذلك في سوسولوجيا الهامش بخصوصية هذا الهامش وبمقولاته المخصوصة.

حسين من ذوي الحاجيات الخصوصية بائع متجوّل للشاي بقفصة يمر بضائقة مالية يقول " ثقّتي في الله وحده الأعمار بيد الله عندما تحلّ ساعتنا جميعا سنرحل للقاء وجه ربي" ويضيف " أنا في حاجة إلى كرسي متحرك يعمل بالكهرباء " تعبت من الكرسي هذا " أيّ كان يوفر لي هذه الحاجة يرحم والديه من أهل الخير أو من الدّولة".

هذه الاحتماء بالرحمة الإلهية نجده على لسان عديد المستوجبين والمستجوبات "لينا ربي شكون عندنا آخر تقول ربح " "ما عندنا حتى حلّ غير الصبر ووجه ربي" تؤكد كذلك زعرة العاملة في القطاع الفلاحي المنقطعة عن العمل منذ بداية الحضر الصحي الشامل هذا التضرع إلى الله وطلب الرحمة يمثل ملاذا طبيعيا بل عامل طمأنة نفسي مهم لدى الناس بل أن عديد الدراسات النفسية والاجتماعية تؤكد على عودة هذا الشعور الديني حتى عند غير المتدينين وقت الأزمات لأنها تطرح سلسلة من الأسئلة الوجودية الغير قابلة للحلّ بالمعادلات العقلية السابقة لكن هل يعني ذلك أننا أمام غلبة وهيمنة للشعور الديني في سوسولوجيا الهامش إلى يحوّل إلى عامل تعبئة مضاد في مقابل إستراتيجية الدولة ؟

لا يبدو الأمر كذلك فغلق المساجد ومنع صلوات الجماعة إجراء تم قبوله دون ممانعة تذكر سهام من حيّ التضامن تستغرب تجمع الناس ليلا وخروجهم للتكبير في الجبل الأحمر أو في سيدي حسين " هذا سلوك غير مقبول تقول كلنا ندعو الله في أعماق نفوسنا لرفع البلاء لكن مثل هذا السلوك مرفوض وخطير ويؤدي إلى نشر العدوى ". هناك عودة جليّة من خلال ما تصرح به سهام لدين الضمير الداخلي وليس للدين كأداة عصيان وتمرد في وجه الدّولة المدنية ابعد من ذلك تكشف لنا حميدة عن انخراط إمام المسجد

في حبيها في دعوة الناس عبر صومعة الجامع ومكبر الصوت المخصص للآذان في حثّ الناس على احترام الحضر والعودة الى بيوتهم وتطبيق إجراءات الحكومة

مقارنة تاريخية سريعة بين واقع المجتمع وثقافته وأداء الحكام في تونس في القرن التاسع عشر تساعدنا على رصد مقدمات تحوّل تجعل علاقة الفرد بالأفق العقدي والديني لا تتم في تصادم مع توافق المجتمع على ما هو غير ديني (علمي، قانوني، مدني وهو ما يعني في الفلسفة السياسية الحديثة الفصل والتمييز بين الأخلاق الخاصة والأخلاق العمومية).

هذا الفصل يعني أن المنتظر من المجتمع عموما هي أخلاق مشتركة تقوم على نبذ الفردانية والأنانية وتكريس قيم التضامن والتآزر.

وتبرز اليوم في تونس علامات تشكل هذا الوعي الأخلاقي في استقلال وظيفي وهيكلية عن الفضاء الديني سواء من خلال منظمات المجتمع المدني وهي تنظيمات حديثة أو الحملات المختلفة التي ظهرت أخيرا والمبادرات الجماعية والفردية للتطوع والمساعدة والتبرع.

أيوب الأجيّ السوداني يشير إلى دور حملة "كوجينة الزوالي" التي زارته في مقر إقامتهم وقدمت لهم مساعدات غذائية ويشير إلى دور المجتمع المدني في التعريف بمعاناتهم وخوف حتى يتم نقلهم للإقامة بمبيت تابع للاتحاد الوطني للمرأة في تونس العاصمة، جمال ومجمد من تنسيقية عمال الحضائر بمدنين انخرطا في هذا المدّ التضامني والتطوعي لتنظيم صفوف الناس أمام مراكز البريد أو للحصول على مواد غذائية وأصدرت تنسقيتهم الجهوية بيانا في الغرض.

كريمة من القيروان علّقت تحركها الاحتجاجي بالعاصمة من أجل الحق في الشغل لتعود إلى مدينتها وتعبر عن استعدادها للتطوع والمساعدة وواصلت عبر صفحتها على شبكة التواصل الاجتماعي الدّعوة لاحترام الحضر.

الصورة الأبلخ في التعبير عن هذا الاستعداد للتطوع والتضامن نسمعه على لسان حميدة " أنا ممرضة متخرجة منذ 2008 سبق أن عملت كمتطوعة بمستشفى سببية بالقصرين دون مقابل كان حيننا مرض *H1N1*. منتشر نسيا لي تجربة مهنية نسبية ولي وعي بخطورة هذا الوباء لو دعنتي اليوم وزارة الصحة للتطوع لن أتردد رغم أن أمي مريضة وتقاوم سرطان وتحتاج حصص العلاج الكيمائي باستمرار "

زهور قريرة رئيس دائرة البحر الازرق ببلدية المرسى تؤكد قيمة هذا المدّ التضامني مع المهاجرين "عرفت منطقة البحر الازرق وهي منطقة سكن شعبية بالمرسى مقارنة بأحياء أخرى استقرار عدد هام من المهاجرين أغلبهم يعمل هنا في بلدية المرسى أو في أماكن أخرى في أعمال هشة و النساء كمعينات منزليات ظروفهم زادت صعوبة لذلك جاءت مبادرة بلدية المرسى لتخصيص مبادرة تضامنية لفائدتهم وتتمثل في تقديم مساعدات غذائية أو وصول شراء مواد غذائية وقد تفاعل مع المبادرة الكثير من جهة أخرى نظمنا بالاتفاق مع منظمة أطباء العالم عيادة اسبوعية مجانية في مقر الدائرة لمن يشكون أمراض وفي حاجة إلى علاج "

هادي في فرنانة من عائلة معوزة وحسيب عضو المكتب التنفيذي لاتحاد أصحاب الشهداء المعطلين عن العمل في جندوبة يشيران إلى الدور الذي يسعيان للاضطلاع به لدعم الجهد الوطني المجتمعي والحكومي في الحدّ من مخاطر تفشي الوباء أو في مساعدة الأهالي في مناطقهم.

حبيب كاتب عام النقابة الأساسية لأعوان الحراسة بنزرت يثمن الحاجة للحماية النقابية للعاملين في القطاع "العدد الجملي للأعوان العاملين بهذه الصيغة الهشة عن طريق المناولة والعقود الثلاثية الاطراف يقارب 7 آلاف عون أغلبهم دون تغطية اجتماعية صحية ودون تأمين التقاعد معظم الاعوان غير منخرطين في النقابات خشية تهديد المشغلين بالطرد أو النقلة التعسفية للعمل في أماكن بعيدة نحن هنا في بنزرت بفضل التمثيل النقابي ودعم الاتحاد الجهوي انتزعنا حقوق في زيادات في الأجر والحماية الاجتماعية وهو

ما استفدنا منه حتى في هذه المرحلة الصعبة ... لكن وضع باقي الزملاء مختلف هناك مآسي في قطاعنا "

كل هذه الشهادات وغيرها كثير في مجتمع الهامش وفي عديد الأوساط الاجتماعية الأخرى الميسورة ومن أصحاب المؤسسات وممّ--ن وضعياتهم الاجتماعية مريحة تعلن عن عناصر وعي مواطني ممكن بقيمة المشترك والمجتمع المتضامن "لسنا فقط أمام مقولات مثل" أخطى راسي واضرب أو "الأقربون أولى بالمعرف" تحيلنا إلى ما نسميه "أخلاق العناية" هذا الاتجاه الأخلاقي يزن بكل ثقله المعنوي على المجتمع (وعلى جلّ مجتمعات العالم) ليعيد ترتيب الأولويات فعوضا عن النظر إلى القطاع التجاري (الربح المنفعة) والقوي العسكرية (الإنفاق على التسلح) على أنها قطاعات المجتمع وتستحق أعلى مستويات الإنفاق المالي ينظر المجتمع اليوم إلى تلبية حاجيات الجميع (الصحة، الغذاء، الرّعاية، ..) وتحقيق السلام وتحسين البيئة أهدافا يجب أن نكرّس لها جلّ مساعينا الاجتماعية. فتوسع الممارسات "الاعتنائية" بالآخر

والتي يقوم بها الجميع وخاصة الشباب والنساء من شئنها اليوم المساهمة في تحرير المجتمعات من نزوع الفردانية ومن هيمنة التصورات التقليدية.

نسجّل في المحادثات التي أجريناها تجليين لهذه العلاقة الاعتنائية بالآخر الأولى عند بلاماصي "المهاجر" حين يحيي مبادرة بلدية المرسي لمساعدة وإيواء المهاجرين من جنوب الصحراء بدار الشباب بالمرسي وكذلك الدعوة إلى حملة تبرع ومساعدة للذين فقدوا عملهم من المهاجرين (في مقاهي ومطاعم ومنازل...) وكذلك مبادرة المنصة الالكترونية للتضامن مع المهاجرين أخلاق العناية تتجاوز الجنسية والدين واللون لتأخذ وجها إنسانيا واعداء.

التعبير الثاني لسيف من دؤار هيشر " جمع المساعدات وتوزيعها هنا من قبل المتطوعين لا يتم على أساس عائلي ودموي بل تضامني وإنساني "

في سياق البدائل الاقتصادية يطرح منصف الهوايدي ما يوفره الريف من مقومات اكتفاء غذائي نستطيع أن نجعل منه هدفا للسياسات العمومية مستقبلا وهو يتم بشراكة مع متساكني الأرياف.

المجتمع بحاجة أيضا كما نلمس مع حبيب عون الحراسة إلى التنظيم لبناء قوة وازن في الصراع من أجل الحقوق تلقى هذه الدعوة للمشارك في احتاج إلى ميزان قوي مجتمعي وسياسي يسمح للفئات الهشة أن يكون لها تأثير.

يخوض المجتمع برمته وهو يواجه وباء الكورونا صراعا قيما كذلك بين قيم الفردانية والربح والملكية الفردية وقيم الاقتسام والتوزيع والتضامن وهو صراع على غاية من الأهمية حين ننزله في السياق التاريخي التونسي وفي السياق السوسولوجي المجهري للهوامش حين ننقله من المستوي الأخلاقي إلى المستوي السياسي.

فأين تبرز قيمة هذا الصراع في الحقل السياسي كيف تسهم الأزمة الحالية في مزيد إنضاج الوعي الجماعي بالحق؟

دولة ديمقراطية اجتماعية أو الفوضى

"الاستثناء التونسي " بكل مسوغاته مقولة يتمّ توظيفها بغير وجه حق للتغطية على عدة هنات ومظالم تاريخية وراهنة. في الفترة الفاصلة بين 2011 و2014 أصبح إنقاذ الاستثناء التونسي يختزل في الخروج من نفق الدولة الدينية وهو على أهميته لا يمكن أن يتحول الى مغالطة لأن الجمهورية الثانية بموجب دستورها دولة مدنية وهي ايضا دولة اجتماعية فمن جملة 148 فصل يتضمن 30 فصل يرتبط بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهو ما يعني أن دستور ما بعد الاستبداد هو الأرضية الممكنة للمشارك تحتاح لعقد اجتماعي جديد لإنفاذها.

ربح العاملة المسرّحة بقصر هلال تقول إنها شاركت في تحرك يوم 8 مارس بمناسبة اليوم العالمي للمرأة أمام إذاعة المنستير للتعريف بقضيتها

"هزيت علم تونس علقت فيه نسخة من الحكم وخرجت ندافع على حقي كنا نحضرو في تحرك كبير نهار 1 ماي الأمور اليوم ليست واضحة لنرى ماذا سيجري" لا تبدو ربح متخيلة عن حقها بل أن وعيها به قد ترسّخ وهي تعيش هذه الأزمة

شقيقتها حميدة التي ضلت تعيش في القصرين تصرح " أنا ناشطة منذ مدة في الاعتصامات والاحتجاجات من أجل الحق في الشغل، شاركت هنا في حملة قيس السعيد وتحركت في كل المعتمدات معه لازلت أحافظ على علاقات مع التنسيقية المحلية لحملته سنتظر ما هي التغييرات الممكنة بعد هذه الأزمة إن لم يتغير شيء سنعود للتحرك".

من الإجحاف القول إن فضاء الهوامش فضاء غير ميسّر أو غير واع هو بصدد بلورة إشكال تسييسه الخاصة والجديدة وهو بصدد كسر حواجز عدّة منذ الثورة بل هو بقدر ما يستخدم مسائل تعبئة غير معتادة (شبكات التواصل الاجتماعي، موسيقي الراب، فن الشارع، مجموعات الاتراس) فهو كذلك بصدد تبني خطاب حقوقي وسياسي يستند إلى الدستور وقيم العدالة الاجتماعية ومبادئ تكافؤ الفرص.

ما يسجّل منذ سنوات هو تزامن هذا "التسييس الجديد" بحسب تسمية عالم الاجتماعي دنيس مركلين مع صعود دور جيل جديد من الباحثين الشبان في مجال العلوم الإنسانية ومن الكتاب الصحفيين وصنّاع الرأي المرتبطين بالفاعلين في فضاءات الهامش باحثون يسميهم سفيان جاب الله المرتدي لقبعتين اي باحثين منخرطين في فعل جماعي لتغيير الواقع يجعلون من قلمهم ملتزم علميا يقوم بوضعة البحث من جهة ويجد لنفسه موضع نضال من جهة أخرى في الواقع.

علامات الوعي بالتسييس جديد لمطالب الهامش وحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أي بتحويلها إلى مطالب تهدف لتغيير السياسات العمومية وفي السياق التونسي طرح مطالب الثورة في التنمية العادلة ومقاومة الفقر على محكّ الواقع لمسناها في عدة شهادات حينية ومبادرات وحملات مناصرة حميدة تعلق على إجراءات الحكومة المعلنة.

”الدولة اليوم خيّرت شعبها على أموالها وهذا مهم “ هناك إذن إقرار بأن يكون الاقتصاد في خدمة المجتمع وليس العكس وتوجيه السياسات الاقتصادية والنقدية والاستثمارية لتحقيق النمو المحقق بدوره للتنمية. التضحية بالتنمية لفائدة النمو هو مربط الفرس في النقد الذي يبلوره عبد الجليل البدوي لمنوال التنمية السابق والمتواصل فقد تم التخلي عن استراتيجية استبدال الواردات بالصناعات المحلية التي تم إتباعها منذ الاستقلال والتخلي أيضا عن السياسات القطاعية والأقطاب التنموية الإقليمية وعن كلّ استراتيجية تنموية والمراهنة وفقا للعقيدة الليبرالية الجديدة على آليات السوق والانخراط في العولمة وهو انخراط تحقق على مرحلتين الإعلان في 1986 ثم التجسيد الفعلي سنة 1995 وكلّ تقييم جدي لهذا الاندماج في العولمة عبر بوابة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تشير إلى مستفيدين رئيسيين الاتحاد الأوروبي الأوليغارشية المالية التي كانت مرتبطة بمنظومة الفساد وإلى متضرر رئيسي هو الشعب التونسي وخاصة فئاته الهشة التي انتفضت تريد التغيير.

المحور الثاني الذي ركّزت عليه الشهادات هو محاربة الفساد الذي تجلى في هذه الأزمة في ممارسات الاحتكار والمضاربة والبحث عن الإثراء السريع حالة وعي عالية تخترق المجتمع التحتي وتتقاطع مع منظمات مدنية وحقوقية مشهورة ومنددة بالفساد وبانخراط إعلامي صريح كلّ ذلك في تناغم وتصادي مع الهيئة العليا لمقاومة الفساد والمسؤولين الحكوميين وفي أعلى هرم الدولة وفي خطاب رئيس الجمهورية.

تشكي عموم الناس الفقراء الأكثر تضررا من ارتفاع الأسعار والمحسوبة هو حلقة أخرى من معركة سياسية مركزية اليوم في تونس وفي مسار انتقالها الديمقراطي هي معركة الحوكمة الشفافة والمساءلة والتصدي للإفلات من العقاب والحماية السياسية للمتهمين بالفساد والمتهربين من الضرائب هذه الجولة الجديدة من تصعيد الضغط على النخب السياسية والاقتصادية لتطهير الحياة الاقتصادية والسياسية وتعرية من يتورط في الفساد واستغلال النفوذ وتعميم تجارب ما يسمى بحزر النزاهة.

الدلالات السياسية الأخرى لشمولية الوعي السياسي الممكن هي أولا بيانات المجتمع المدني التي نبهت لهشاشة فئات ضعيفة وحماية حقوق الإنسان وضرورة تطبيق القانون على الجميع دون تمييز.

المنتدى نبه لضرورة حماية العاملين في قطاع النظافة الرابطة التونسية لحقوق الإنسان نبهت لمخاطر تطبيق الحضر الصحي والتعدي على حقوق الأفراد عديد منظمات المجتمع المدني تصدت بقوة لمشروع قانون بادر به النائب مبروك كشريد وعدد من النواب يضيّق على الحريات الفردية تحت مسمى "أخلقة الحياة السياسية" جمعية القضاة طالبت النيابة العمومية بفتح تحقيق حول عدم التزام رجل أعمال بالحجر الصحي الذاتي بأحد النزّل بسوسة.

موضوع الاحتكار للمواد الغذائية والتلاعب بالأسعار لا يطرح بشكل معزول في الرؤية الشاملة لأداء الفاعلين اليوم رغم تشتتهم وعدم التنسيق بينهم ولكن يطرح ضمن رؤية أشمل هي مشروع دولة القانون العادلة بين مواطنيها وهو ما يعدّ من مكاسب الثورة أولا و ضمانات الحريات ومن القوة التي اكتسبها وراكمها المجتمع عامة سواء المجتمع المدني المهيكّل وكذلك المجتمع التحتي.

حياة الكاتبة العامة لجامعة المهن المختلفة تؤكّد أن "عديد المهن ليس لها تمثيل نقابي وهي فاقدة لآليات للدفاع عن حقوقها ومن المهم أن

ندرك بعد هذه الأزمة حقيقة أوضاع هذه الفئات وما تعانيه في عملها وما تتعرض له من استغلال بل واهانة هناك طاقة كبرى للنضال في صفوف هذه الشرائح ومن المهم تنظيمها لأنها في حاجة إلى ذلك والعمل النقابي عموماً في حاجة لذلك مستقبلاً

التفكير في إيجاد وسائل للاندماج الاجتماعي عبر حق التنظيم النقابي مثلاً للنساء العاملات في قطاع التنظيف بعقود عمل هشّة الآن هو بمثابة توفير لحظة اجتماعية تهيئ للحظة سياسية ترسي مبادئ المواطنة في مجمل أبعادها وفي المقام الأول بعدها الاجتماعي فمكانة الإنسان (هنا المرأة) في العمل هي المحدد لمكانته في التنظيم الاجتماعي الكلي وفي درجة اندماجه أو هامشيته واقصائه.

مخاطر الأزمة قابلة للتحوّل إلى فرصة للتعبئة ولتغيير السياسات العمومية ومن أهم مكاسب سقوط الاستبداد هو توفر قدرات لدي المجتمع التحتي لمراكمة الوعي بحقوقه وانتاج تجربته النضالية وابتكار أطره المشتركة وهي قدرات قابلة للتعبئة في تواصل مع فئات اجتماعية اخري قد يزيدا درس الكورونا قناعة بأن الحرية والعيش السعيد غير ممكنين في مجتمع غير عادل.

III

من المحليّ إلى العالمي استخلاصات أوليّة

توصّلنا في المراحل السابقة من التحليل إلى بيان خصوصية تقبل وتعاطي المجتمعات المجهرية والمهمشة واللامرئية مع "ثورة" الحياة الاجتماعية التي فرضها وباء كورونا وفرضتها السياسات الوقائية التي أقرتها الحكومة خاصة إجراءات الحضر الصحي العام لا من جهة كونها مجتمعات سلبية متقبلة لهذه السياسة العمومية بل من جهة كونها تعجّ بفاعلين فرديين وبمسارات متمايضة ومتعدّدة.

وضعايات الهشاشة الاجتماعية، عزلة المناطق الدّاخلية، طبيعة الحياة داخل الأحياء الشعبية ومعاونة متساكنيها جعلت تجربة العيش اليومي في سوسيلوجيا الهامش تختلف عن تجربة العيش في سياقات اجتماعية أخرى وهي فوارق كان يمكن تبيّنها في أي دراسة ميدانية أخرى في أي سياق تاريخي عادي أو استثنائي غير أنه لهذا المنعطف التاريخي دلالات يمكن عدّها غير مسبوقة.

وهو ما سيجعل من موضوع هذا الجزء الأخير من العمل هو التركيز على ثلاث محاور تفكير قادمة في مرحلة ما بعد الأزمة الصحيّة تبحث أولا في العلاقة بين المجتمع "المهيكل" والمجتمعات الموازية أو ما سميناه سوسيلوجيا الهوامش ليصبح السؤال أي معنى لوحدة وطنية وتوافق في ضلّ مجتمع مفكك غير عادل وما هي المهام النضالية الأولى للمرحلة الرّاهنة لجعل درس الأزمة المفترض هو استحالة العيش المشترك مستقبلا في ضلّ مجتمع تبتعد قاعدة هرمه الاجتماعي عن قمّته كثيرا ويسودها إلتباس وتنافي متبادل؟³⁹

39 <https://www.leaders.com.tn-les-deux-tunisie-sous-l-angle-des-inegalites-de-revenu> Habib Touhami " Il n'existe pas d'outil de mesure objective des inégalités. Néanmoins, l'indice de

المحور الثاني يرتبط بالصّحة العالمية والمحلية المرتقبة والمرتجاة للضمير العالمي في علاقة بالجيل الثاني والثالث لحقوق الإنسان ونعني بذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهو ما يعني العودة إلى النقاش الفلسفي والسياسي حول مبدآي الحرية والعدالة بين التيارين الليبرالي والاشتراكي تاريخيا ومن ثمة العودة لفكرة الحق والعدالة والعودة في تونس للمسألة الاجتماعية كمسألة جوهرية في مسار البناء الديمقراطي.

المحور الثالث يرتبط بموضوع اهتمام أشمل داخل الدراسات الاجتماعية والفلسفية المتعلقة بنقد النيولبرالية كأيدولوجيا وكرؤية للمجتمع وللإنسان والعالم وبشكل أدق نقد الفردانية كمنط وجود مقابل تقريظ قيمة المشترك والانتصار لمبادئ التضامن الاجتماعي والإنساني.

المجتمع المهيكل وسوسيولوجيا الهامش في تونس بعد عشرة سنوات من الثورة

لا يتعلق الأمر برسم جدار فصل دائم وسميك بين العالمين فالتنظيرات الاجتماعية المعاصرة تبين أن آليات الإدماج والإقصاء متحرّكة بين من هم في "الدّاخل" أي المدمجون ومن هم في "الخارج" هؤلاء عدة فئات اجتماعية يصنفهم المجتمع لا معياريين بحسب منظومة قيمه وتراتبية وهرميته النساء السود المهاجرون، المرضى، المثليون، النازحون ... يعدّون في بعض

Gini constitue un outil globalement acceptable. Cet indice compare la répartition des revenus (ou de la consommation) à une situation d'égalité parfaite. Plus il est proche de zéro, plus on s'approche de l'égalité. Plus il est proche de un, plus on est proche de l'inégalité totale. Il se situe actuellement à 0,398 en Tunisie”

المجتمعات التي يعيشون فيها باعتبارهم فئات ومجموعات غير مدمجة أو مجموعات تكسر العلاقة مع المجتمع الأصلي.

السود في المجتمع الأمريكي كانوا إلى حدود ستينات القرن الماضي بالمعيارية القانونية والثقافية المهيمنة خارجيون ويخضعون للتمييز المنبوذين⁴⁰ في الهند طائفة تعد بالملايين وضعوا خارج دائرة الاعتراف ويعيشون على هامش المجتمع

سكان المستعمرات تحوّلوا من قبل مستعمرهم إلى كائنات غير آدمية فرانتزفانون تبيّن من خلال تجربته العلاجية مع الجزائريين تحت نير الاستعمار عقدة النقص التي بثتها الممارسات الاستعمارية للرجل "الأبيض" في أعماق السكان الأصليين وإحلال الخوف والمهانة مكان تقدير الذات لذاتها وهو سلوك لا يقتصر على المستعمر الخارجي بل أيضا يمتد إلى كلّ قوى التسلط الداخلي.

في سياق الدراسات الاجتماعية المعاصرة وإلى جانب المقاربة الطبقيّة الماركسية أساسا غيرت مقاربة ألان توران من براديغم نظرها للإدماج والإقصاء لتتناوله في فضاء أفقي يمتد للمجال الجغرافي والمهن والسن والإعاقات والجنس والرأس مال الرّمزي ليرصد منهم داخل نظام المجتمع المهيكّل ومن هم خارجه بتعبير توران " نحن نعيش في هذه اللحظة انتقالا من مجتمع عمودي ألفنا تسميته مجتمعا طبقيّا به أناس أعلى وأناس أسفل إلى مجتمع أفقي ... كان أناس الأسفل مقتنعين اقتناعا عميقا سابقا أنه

40 Les Dalits, encore appelés Intouchables sont des groupes d'individus considérés, du point de vue du système des castes, comme hors castes et affectés à des fonctions ou métiers jugés impurs, Selon le recensement de 2011, il y a 201,4 millions de Dalits en Inde, soit 16,6 % de la population (wikipediaorg)

بمقدورهم تقويض المجتمع بكامله بنموذج آخر أما اليوم فلم تعد المسألة أنك في الأعلى أو الأسفل وإنما هل أنك في الدّاخل أو في الخارج فاللذين ليسوا في الدّاخل يريدون أن يكونوا بالدّاخل بمعني آخر إنهم في الفراغ الاجتماعي⁴¹ وهي تجربة اجتماعية ونفسية ووجودية قاسية على الأفراد والجماعات.

فسواء اعتبرنا اللّامساواة ذات دلالة اقتصادية تتعلق بالدّخل ومستوى العيش بالأساس أو وسّعنا من دلالات التهميش والهشاشة لتشمل المجال الترابي والمجالي والرأس مال الاجتماعي والرّمزي وسياسات الاعتراف فإننا نقف اليوم على مفارقة أننا نعيش أمام مطلب الوحدة أو ضرورة الاتفاق على نفس الإستراتيجية لمواجهة الوباء وهي ضرورة صحّية في خضمّ الانكسار الاجتماعي والفوارق بين مجتمع مهيكّل ومجتمع أو مجتمعات متوازية لا تخضع بنفس الدّرجة إلى آليّة معممة.

لم يكن موضوع هذه الدّراسة كيف عاشت الفئات الميسورة والمتوسطة والعليا من المجتمع إجراءات الحظر الصحي وتحولات نسق معيشها اليومي وآثاره النفسية والأسرية والعلائقية وهو موضوع اهتمام مفيد للدراسات السوسولوجية المقارنة لفهم مجتمعنا لذلك فإننا لا نملك مادة بحثية ميدانية حول عينيّة من هذا المجتمع للمقارنة والمقارنة التي سنقوم بها تستند إلى أدبيات تحليلية متوفرة وملاحظات مستمدة من التغطيات الإعلامية.

بالاستناد إلى مرجع كلاسيكي⁴² في علم الاجتماع نفهم دور العمل في العلاقات المهنية وكّل اندماج عبر العمل يشكّل آليّة تنشئة اجتماعية تنقل الأفراد من التّضامانات التقليدية والبني العتيقة إلى التّضامانات الآليّة الحديثة

26 A Touraine face à l'exclusion ; Citoyenneté et urbanité ouvrage collectif esprit 199&

42 E Durkheim .leçons de sociologie PUF Paris 1950

ثم تتحوّل هذه التنظيمات المدنية والسياسية والنقابية والإعلامية إلى أدوات لتعزيز المشاركة السياسية هذا ما يجعل الحقل السوسولوجي لهذا المجتمع ضامن لمسارات الاندماج.

بصورة أقرب إلى مجتمعاتنا المعاصرة نظّر بورديو لمفهوم الحقل لمقاربة آليات الإدماج والإقصاء فهو يرى أن العالم المجتمعي، مقسّم إلى مجموعة من الحقول والفضاءات المجتمعية الفرعية، مثل: الحقل الفني، والحقل السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والتربوي، والرياضي، والديني والفني والإعلامي.

ويتميز كل حقل فضائي في نظر بورديو باستقلالية جزئية عن المجتمع ككل. وتتميز هذه الفضاءات ضرورة بالتراتبية الطبقية والاجتماعية، وباشتداد الصّراع الدينامي والتنافس الشديد بين الأفراد حول الامتيازات المادية والمعنوية، والصّراع حول مواقع السلطة والهيمنة، حسب طبيعة الرأسمال (مادي، رمزي، اجتماعي) الذي يملكه كل فرد داخل المجتمع. ويكون الصّراع في كل حقل حول مصالح مشتركة أو مصالح خاصة بكل عضو. ويتميز كلّ حقل بمجموعة من القواعد، مما يؤدي لمنطق التنافس والصّراع والهيمنة والعيش المشترك حول إمكانات اقتحام هذه الحقول ممن هم مقصّيون منها.

في السياق التونسي توّصلت الدولة التونسية إلى قيادة تحديث فوقي قادته نخب مدنية حضرية معلمنة وفي وضع آليات الإدماج كما كانت دولة مهنوية⁴³ تقوم على تمثيل خصوصي للجماعات المهنية وللحرف والمصالح لكن هذا الخيار الإدماجي طبع بسمتين تهميش الريف (اقتصاديا، رمزيا، وسياسيا) وبطريقة لا تشاركية وقد ضلّ هذا الإقصاء المزدوج يعتمل

داخل المجتمع وانتهى بالدولة إلى التسلطية والعجز عن استيعاب الغضب والتمرد الاجتماعي الذي انتهى بإسقاط رأس النظام.

حمادي الرديسي الذي اعتمده في هذا التلخيص انتهى إلى الإقرار بعلاقة مميّنة ومعطّلة للتغيير الاجتماعي بين دولة قوية ومجتمع مدني ضعيف.

انقلاب الأوضاع صار جليا منذ 2011 فمسار الانتقال الديمقراطي كاد يكتفي مرة أخرى بإدماج تاريخي صدامي ثم توافقي للإسلاميين في الحقل السياسي واستعصى الأمر على إدماج الهوامش والفئات الاجتماعية الهشة والغير معترف بها إما بسبب خيارات اقتصادية واجتماعية لا تزال ليبرالية أو بسبب ضعف التمثيل المدني والسياسي لهذا الهامش نفسه.

ما يرشح اليوم ونحن نعيش أزمة الكورونا في سياق ديمقراطي تعددي حرّ ثلاث محدّدات جديدة:

أولا تحوّل العلاقة التي وصّفها الرديسي في 2006 بين الدولة والمجتمع إلى علاقة بين دولة ضعيفة ومجتمع قوي أو يقظ ضعف الدولة المقصود به عجز ذراعها اليسرى بتعبير بورديو أي ذراعها الاجتماعي بعد عقود من التهرئة لقدراتها الاجتماعية ومن التنظير للتقشف وهو ما يعني أن الدولة رغم تمثيلها الديمقراطي للإرادة العامة عبر الانتخابات الحرة والنزيهة لا تملك سياسات اجتماعية واقتصادية عادلة وقادرة على تحقيق التنمية المرتقبة التحوّل من دولة تسلطية قوية إلى دولة القانون مكسب تاريخي للتونسيين بعد الثورة لكن هو بالنسبة لنا نصف الطريق باتجاه التصدي لتحديات العدالة الاجتماعية .

ثانيا جاهزية المجتمع المهيكّل وريث عملية الإدماج الأولي للدولة والمستفيد من المناخ الديمقراطي هناك ضرب من الالتقاء التاريخي بين

المنتج التعليمي لمدرسة الجمهورية في قطاعات الصحة والإدارة والنخب المنخرطة في العمل المدني والتقابات والمنظمات أي الفئات المدمجة بفضل العمل وتقسيم العمل وهيكله الحقوق الاجتماعية والمتحررة في الفضاء العمومي الديمقراطي اليوم نقف مرة أخرى على درجة من الهيكل والتنظيم والفاعلية لهذا المجتمع الحر والمستقل وظيفيا عن الدولة وعن حزب حاكم قوي أو عن فضاء ديني مهيمن تونس اليوم يحق لها أن تفخر بحيوية هذا المجتمع اليوم وهو يبتكر عشرات الحلول للتضامن والفعل .

ثالثا المجتمعات الموازية والمهمشة والمغيبية (الريف، الأحياء الشعبية، الفئات الهشة، الشباب المعطل..). وهي موضوع اهتمامنا تسجل حضورا فريدا هذه المرة هي أولا تدخل الفضاء العمومي بيولوجيا أي بأجساد عارية كغيرها فالفيروس منحها حق المساواة لأنها تعيش وتتحرك وناقلة مفترضة للفيروس. لسنا اليوم في الخطاب المهيمن أمام عملية إنكار لوجود هذه الهوامش والتي كانت تنعت سابقا في بعض المحطات نعوتا سلبية فيها الكثير من الإهانة والاحتقار (الانحراف، الجهل، التخلف، العنف ...) وهي كلّ الوصمات السلبية الملحقة بسكان الضواحي والأحياء في المدن الأوروبية الكبرى بل يتم في بعض الدراسات الرّبط بين ظواهر التطرف العنيف واللامدنية وغياب روح المواطنة والهجرة الغير النظامية و"عقلية" هذه الفئات وهو موقف "ماهوي" لا تاريخي يعيد انتاج آليات القهر المعنوي والنفسي التي تحدث عنها قانون على يد قوي تسلطية داخلية.

هذا القوس الذي فتحته أزمة الكورونا للاعتراف بهذا الهامش أولا من قبل الدولة ومن قبل المجتمع الكلي والمجتمع المهيكّل أو المدمج على غاية من الأهمية لأنه طرح بقوة مطلب الاندماج المستمر لهذه الهوامش وبقدر ما وقفنا على علامات مواطنة سلبية ولامبالاة أحيانا في خطاب الفاعلين في الفضاء السوسولوجي للهامش فأنا نرصد تبلور وعي متنامي بالمواطنة الاجتماعية (الحقوق الاجتماعية) وجاهزية تنظيمية أفضل عبر الحملات

وجمعيّات القرب والجسور التي يقيمها الهامش مع المجتمع المدني المنظم خاصة بفضل تحرير الإعلام وضمان حق التنظيم وزوال الخوف من الاستبداد.

لا تقتصر قيمة الموازي والهامشي في كونه قادح مؤقت أو مؤجج مستمر لقيم الشفقة والعطف على أهميتها بل لعلّ دخوله هذه المرة الفضاء العمومي باستحقاق فرضه الوباء يجعل من الإدماج الاجتماعي (العمل، الاعتراف، الحماية الصحية والاجتماعية) وكذلك السياسي مسألة حيوية بل شرطاً حاسماً في مسار التحول الديمقراطي.

سوسيولوجيا الهامش ليست بكفاء لا يتكلم عنها بل تتكلم بنفسها وهي قادرة أن تنتج مفردات ومسارات خلاصها وليست "غبار من البشر"، والدولة اليوم لا تبدو توحيدية Autiste، وهو ما يفترض أن يكون فرصة لإنجاز مهمتين أولها بناء جسر دائم بين المجتمع المهيكل المندمج بفضل سياسات الإدماج الدولتية السابقة أو الوراثة لأسبقيّة الإدماج والمجتمع الهامشي الضاغط من أجل إدماج مستحق هي حاجة إلى كتلة تاريخية بالمعنى الغرامشي جامعة لفئات مشتتة لها نفس المصلحة اليوم وهي حاجة بمعني آخر نجده عند نيغري لإنشاء المشترك.

المهمّة الثانية هي بناء القاعدة السياسية والقيمية الموحّدة لهذه الكتلة وهي مقاومة الفساد وتثبيت الحريات والتنمية العادلة ودمقرطة إنتاج الثروة وتوزيعها.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية البوصلة القادمة

تجهد عديد الكتابات المتعلقة بالأسس الفلسفية لمدونة حقوق الإنسان النفس من أجل الربط بين التقدم العلمي وشجاعة الموسوعيين وقدرة العقل التنويري على التجرؤ على سلطة الدين وسلطة الكنيسة شرنقة الفرد الحر في الفضاء العام هي في الأصل التتويج العملي القانوني والأخلاقي للاكتشاف

الفلسفي للإنسان كائنا حرًا بنجمان كوستون وضع مرتكزات هذه القناعة حين أعلن حق كل شخص في ألا يخضع إلا للقوانين المتفق عليها، ألا يُقمع، أو يساء إليه بأي شكل وفق أي إرادة الاعتباطية لكل فرد الحق في التعبير عن رأيه، في أن يختار مهنته، في أن يتصرف في ممتلكاته، في أن يتنقل دور مراقبة مسبقة، هذا الإنسان الحر يختلف قطعاً عن إنسان القرون الوسطى سجين الروابط الاجتماعية التقليدية والهرمية وسجين التسلطية الدينية.

غير أن حصر مغارس فلسفة حقوق الإنسان في جيلها الأول فقط وفي ثورة الفكر وشجاعة الفلاسفة وجسارة الشعراء والفنانين وحركة الإصلاح الديني التي أدت إليها يغيب حقيقة تاريخية أخرى وهي حاجة طبقة التجار الجديدة التي ظهرت مع نهاية عصر النهضة لتوسيع نشاطها وحركتها الاقتصادية في حلّ من سلطة الكنيسة وسلطة الأرستقراطيات المتحالفة معها.

لنلخص فنقول أن تلك الفترة التاريخية التي رفعت فيها الفلسفة مطلب التنوير، كانت أوروبا قد دخلت في عصر جديد هو عصر صراع ومواجهة، بين قوى رجعية اجتماعية وسياسية صارت تشكّل عقبة في طريق التحول التاريخي الذي تشهده أوروبا وتمنع الإنسان من حقه في الحرية..

وهي القوى القائمة حينها صلب النظام الاقتصادي الإقطاعي الذي يمنع الإنسان من حق الملكية وحرية التنقل وتحديد مصيره بنفسه، وهي السلطة المتداخلة مع السُلطة الروحية والبابوية الآسرة لعقل الإنسان وكذلك مع السلطة السياسية..

فلسفة الأنوار وحركة العلم كانت بمثابة القاعدة المعرفية التي انطلقت منها بذور فلسفة حقوق الإنسان في حين كانت القوى البرجوازية الصاعدة حديثاً في أوروبا هي قاعدتها الاجتماعية وكان لابد من خوض صراع حتى الموت من أجل انتصار القيم الجديدة.

بهذا تشكلت الليبرالية السياسية كأيدولوجيا تنطلق من علوية الذات الفردية الإنسانية، كذات أخلاقية عاقلة وفاعلة لها الحق في التملك والتنقل والتصرف كما تشاء، واعتبرت تلك الحقوق أخلاقيات عامة ومقدسة قبل أن تصاغ في مدونة حقوق الإنسان والمواطن بعد الثورتين الفرنسية والأمريكية ثم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عشية الحرب العالمية الثانية.

هذا التحالف بين حملة الفكر الجديد والفئات الاجتماعية الصاعدة من جهة ضد الكنسية والقوى الأرستقراطية المحافظة بالمعنى الاقتصادي بدأ يفقد جدواه وشرع في التراجع تاريخيا بعد أن أصبحت حركة الفكر النقدية والحررة قادرة على كشف أشكال جديدة من اضطهاد واستغلال الإنسان صارت تمارسها قوى رأس المال وهو النقد الذي شكّل في مرحلة جديدة تحالفا آخر هذه المرة بين الفكر الفلسفي النقدي والانحراف التسلطي للبرجوازيات الأوروبية والنزعة الاستعمارية وصعود الفاشيات.

لا قيمة للحريات الشكّلية أي القانونية في ضل غياب الحقوق الضامنة أولا للحياة. من الخطأ فهم هذه الإعلان على أنه إنكار لقيمة الحرية والحقوق الفردية والمدنية بل هو دفع لفلسفة حقوق الإنسان ومن ثمة للتصور الفلسفي للإنسان والعالم الاجتماعي نحو مربع صراع جديد.

عاشت الإنسانية منذ نصف قرن تقريبا صراعا صاخبا حيننا وخافتنا حيننا آخر بين منظري الليبرالية الجديدة على قاعدة السوق وحده يمكنه أن يوزّع بالطريقة المثلى العادلة الموارد والاستثمارات ويسمح بامتلاك الفرد لمصيره منظري نقد العولمة الليبرالية وعيوبها الملموسة المتجلية في مظاهر شتى مثل الفقر المتنامي والفوارق المتسعة بين الطبقات وفي الأجور وهدم المؤسسات التعديلية التي من شأنها منح جنون السوق وغريزة الربح.

مثل هذا التذكير السريع بجذور النقاش الفكري والسياسي القادم بعد أزمة الوباء والذي بدأت معالمه تتجلي يملي علينا اليوم في تونس طرح السؤال

الكوني على أنفسنا انطلاقاً من سياقات بلادنا التاريخية والسياسية والاجتماعية.

لم يكن أحد يتوقع بداية الألفية المخرج التاريخي من الاستبداد بالثورة الشعبية كما تمت على الأقل بتلك الطريقة السلمية والأفقية والجماهرية التحاليل الاقتصادية للمؤشرات الداخلية من مستوى تعليمي وناتج داخلي وتمكين المرأة كانت تضع تونس في خانة البلدان الديمقراطية أو القابلة للديمقراطية الاستقرار السياسي كان يستند إلى قوة الدولة (السلطوية) وضعف المجتمع المدني 50 % من منخرطي التّجمع الدستوري كانوا من المعطلين والفئات الهشة بدوافع مختلفة الخوف البحث عن المصلحة أو دون وعي.

ما وفرته الثورة من أفق للتخلص من الاستبداد ثم من جدل عمومي صاحبه عنف سياسي سلفي وأصولي بين المرجعية المدنية والدينية للدولة ثم ما بدأت تطرحه الحركات الاجتماعية الشبابية والنقابية من مطالب تتعلق أساساً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعدالة يتجدد اليوم وككل مجتمعات العالم يتهياً مجتمعنا لمعركة قادمة بين من يريد تحميل كلفة الأزمة للطبقات الفقيرة والهشة والمتوسطة ومن يريد أن يجعل منها منطلقاً لمجتمع أكثر عدلاً ولجمهورية ثانية اجتماعية كما يقول عنها دستورها بالنظر إلى الفصول الضامنة لأهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يقرها الجيل الثاني لحقوق الإنسان.

لا ننكر أن كلّ الجهد النظري والعملية المرتبط بمرافقة هذه الحركة المتعدّدة المعاني والمطالب والأنفاس لم تتوفّق إلى أرضية نضالية جامعة فبدي هذا الفضاء مفككٌ وبلا مرجعية لا مجال ولا نية الآن لتعداد الأسباب والعوامل الذاتية والموضوعية بعضها صار معلوما لدى الكلّ الأكثر جدوى هو أن نلتقط هذا المنعرج محلياً وننزل مطلب العدالة الاجتماعية في المسار السياسي التونسي الحالي أي إلى أي مدى يمكن التقدم في تحقيق العدالة الاجتماعية

في إطار المرجعية الدستورية الحالية وفي إطار إصلاح جذري لمنظومة إنتاج الثروة وتوزيعها؟ إجابة أولية عن هذا السؤال تستند إلى ما رصدناه في بحثنا المقدم في القسم الأول وإلى ما نعتقد أنه يعتمل داخل المجتمع تقترح ثلاثة مقدمات:

- لتتفق حول معنى الديمقراطية

تجاوزنا نهائياً في تونس اليوم الجدل حول الديمقراطية الإجرائية أي الديمقراطية التي تنظم التعددية الحزبية والسياسية والفكرية وتنظم الانتخابات الدورية التمثيلية كشرط لبلوغ الفكرة السيادة الشعبية ما من أحد اليوم يرفض المشاركة في العملية السياسية حتى وإن كان يرغب في تغيير قوانينها لدينا إذن كما يقول ألان توران دولة الحق (الناشئة عندنا) والتي تسعى إلى وضع الأسس القانونية للحياة داخل المجتمع ولدينا فكرة السيادة الشعبية التي تربط بين الحياة السياسية التي تمارس باسم الشعب والقوى المجتمعية الفاعلة ولكن بأي شرط تؤدي السيادة الشعبية إلى الديمقراطية؟

الشرط الأول بالضرورة هو ضمان الحريات والحقوق للجميع بما يمنع بقوة السياسة وهي تمارس باسم الشعب أي اعتداء على حقوق الأفراد والأقليات لكن الشرط الثاني اقتصادي واجتماعي وهو الحد من مظاهر اللامساواة لأن اللامساواة ليست نتاج طبيعي وليست حتمية تاريخية فالتباعد في مستوى الدخل والنفاذ للحق في الصحة والتعليم والثقافة والبيئة السليمة هي نتاج سياسات واختيارات وما دامت كذلك فهي ليست عقائد جامدة بل يمكن تغييرها. ليس غياب المساواة نتاج لمسؤولية الأفراد بل نتاج لمسؤولية كل المجتمع والدولة.

لقد دأبنا على امتداد سنوات المعارضة السياسية على ربط غياب العدالة التوزيعية بالاستبداد واليوم نواجه مساعي لربط فكرة غياب العدالة بالديمقراطية أي إعفاء الدولة من كل مسؤولية اجتماعية وتخيلها عن أي دور رقابي تعديلي على الاقتصاد والمجتمع.

للردّ على هذه العقيدة الليبرالية الجديدة نعود إلى قاعدة فلسفية وقيمية مرجعية للنظريات المتبنية لفكرة العدالة الاجتماعية كلّ حديث عن حقوق الإنسان بفصلها عن حقوق المواطن هو تجريد لها وفصل بين الإنسان الفعلي والإنسان المجرد.

الإنسان الفعلي اليوم في تونس بمعنى المواطن كما يعرفه دستور الثورة يفترض أن تضمن له الدولة الحق في الماء والصحة والتعليم والتنمية الجهوية العادلة وتحمي ثرواته الطبيعية وتضمن التنمية المستدامة لأبنائه من علامات الصحة المرتبطة بهذه المواطنة الاجتماعية هو جهد الربط في مرحلة ما بعد الاستبداد بين النضال النقابي والاجتماعي والسياسي من أجل العدالة الاجتماعية وهو ما تهتم به تحولات سوسيولوجيا التنظيمات ونضال الحركات الاحتجاجية تهتم به أيضا سوسيولوجيا الفعل الجماعي.

التجلي القوي اليوم للفقراء وذوي الدخل المحدود والفئات الهشة في الفضاء العمومي بل اقتحامهم له مجددا يعيد إلى وعينا الجماعي مهمة الاضطلاع بالفريضة الغائبة وهي فريضة العدالة الاجتماعية في مسار ثورة الحرية والكرامة التونسية ويضع أمام أعيننا وفي متناول فعلنا السياسي إمكانية الربط بين نظرية العدالة الاجتماعية والقناعات الشعبية الواسعة حولها. هبة الديمقراطية أنها تمكننا أن نستمر في طرح مسألة العدل الاجتماعي في كنف الحرية وبإصرار.

- المعركة حول معنى الإصلاح

دخلنا في تونس بعد انتخابات 2014 منعرج ثاني للصراع الاجتماعي والفكري حول مفهوم ودلالات الإصلاح انحصرت المرحلة الأولى بين 2011 و2014 حول معنى الإصلاح الديني والسياسي بما يضمن خروجنا من نفق الدولة الدينية وهو جدل أعاد إلى الساحة الفكرية مواجهة بين مقاربات تعود إلى القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بين المحافظين والليبراليين تضافر

عدة عوامل وضع حدًا (غير نهائي عند البعض) للحرب الأهلية الكامنة بين " التكفيريين " والعلمانيين " وقبل الجميع أن تكون الجمهورية الثانية جمهورية ديمقراطية لا تقصي أحدا.

المرحلة الثانية حول معنى الإصلاح وتدور منذ 2014 وإلى اليوم حول الاقتصاد والمجتمع والثروة إنتاجا وتوزيعا وهو صراع لم يعد يرسم خطوط الفصل على أساس أيديولوجي علماني - محافظ بل على أساس ليبرالي - يساري (اجتماعي).

من هم هؤلاء اللذين يسمّون أنفسهم الاصلاحيون الجدد؟ هم بحسب ميشال كامو نخب تكنوقراط ورجال أعمال ومسيرو مؤسسات مرتبطون بالفضاء الاقتصادي المتوسطي كفضاء انفتاح على الاقتصاد المعولم ويعملون على ما يسميه كامو " تحالف خطاب " يدور حل الليبرالية الاقتصادية هذه النخب التونسية التي تسم نفسها بالإصلاحية (المواكبة للعصر والمنفتحة والذكية والناجحة) هي في نظر الباحث الفرنسي مصنفة قياسا الي حججها ومصالحها وممارساتها وشبكاتها العلائقية باعتبارها تتقاسم نفس الرؤية ونفس خطاب الإصلاحات الذي تحمله المنظمات المالية المموّلة

هذا التحالف حول خطاب الإصلاحات في تونس والتي كانت تعني التقدم في الخوصصة، استمرار سياسات التقشف، مراجعة سياسات الدّعم وتفكيك مراكزات دولة الرعاية الاجتماعية و عض الطرف عن صحة وتعليم بسرعتين واحدة للميسورين وأخري للفقراء والمحدودي الدّخل هذه "العقيدة" التي حبكها تحالف الخطاب المهيمن مرشحة للارتباك بالعودة إلى عاملين الأول عالمي يتمثل في صعود الأصوات داخل الحقل الاقتصادي والسياسي لوقف جنون العولمة الرأسمالية فالليبراليين المساواتيين والكينيزيين الجدد واليساريين يعودون للدفاع عن ضرورة مراجعة فكرة الانسحاب الكامل للدولة من العملية الاقتصادية العامل الثاني محلي هو

فرصة بناء "تحالف خطاب" مضادّ عنوانه الديمقراطية الحقيقية أي الديمقراطية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية.

المدخل الثالث لفهم ضرورة طرح المسألة الاجتماعية كمسألة مرتبطة بالتغيير السياسي نضعه تحت عنوان "الطبيعة تأبى الفراغ لقد " نجح الاستبداد بتواطؤ جزء من النخب في طمس الغضب الاجتماعي واحتوائه وفي تحويل المسألة الاجتماعية إلى مادة دعائية إعلامية للرعاية التي كان يوفرها النظام الفردي للفئات الهشة (مؤائد الإفطار، صندوق 26-26) من جهة وشبكة العلاقات التي كان ينسجها التجمع وسلك العمد والمعتمدين والولاية ورؤساء البلديات كانت وسائل النظام التسلطي لفصل المسألة الاجتماعية عن المسألة الديمقراطية المرتبطة بالحريات مما ساعد النظام السابق على تقديم النخب المطالبة بالإصلاح والحريات والحقوق كنخب معزولة، لم يصمد هذا النموذج التحكيمي في المسألة الاجتماعية التي انتهت بالانفجار في وجه السلطة في 2008 بالحوض المنجمي في تنبيه أول ثم نهائيا في 2010 وتنتهي بوضع حدّ له.

سقوط الاستبداد وصعود نخب سياسية جديدة للمشهد لا يعني تبخر المسألة الاجتماعية بل يعني قابلية الهشاشة الاجتماعية وتراجع الدولة للاستثمار السياسي في مسار مضاد للبناء الديمقراطي المنشود بعد الثورة وهو تراجع اقترن بدخول المجموعات السلفية مع دورها في الحقل الدّعوي و التعليمي إلى الفضاء الاقتصادي والتجاري في مجال التجارة في الملابس الجديدة والمستعملة (الفريب) والنقل العمومي والمحلات التجارية الصغيرة.. هذا النشاط التجاري الموازي والغير مهيكّل أحيانا هو في نظر الباحث معتر الفطناسي مدخل لبناء قاعدة اقتصادية لهذه التيارات السلفية لأن هذه المشاريع مربحة وتوفر لأصحابها والملتحقين بها المساعدة المالية وحتى الحرفاء والمستهلكين وساعد الجماعات السلفية على احتواء الأشخاص من كلّ الفئات بما في ذلك المنحرفين وأصحاب السوابق العدلية وحسن

توظيفهم داخل مجالات التجارة مع العمل على التغيير المرحلي لتصرفاتهم وسلوكهم وقناعاتهم حتى تتقارب مع سلوكيات الجماعة العقدية.

وهو ما يعني أننا أمام عملية إدماج اقتصادي واجتماعي لفئات هشة مرتبط بإدماج سياسي، هذا العرض السلفي للمسألة الاجتماعية كما العرض الخيري ينزع عن الحق الاجتماعي دلالاته الكونية والسياسية. وينقلها إلى مجال أخلاقي خيري.

إدارة الظهر للمسألة الاجتماعية من قبل القوي المدنية والتقدمية وخلق الفراغ القانوني في مجتمعات الهامش وانسحاب الدولة لم يعد يحتمل بل هو اليوم يهدد العملية الديمقراطية برمتها. نافذة تفتح اليوم

حدود الفردانية، عودة الدولة وقيمة المشترك

تزدحم إلى حدّ الآن الورقات التحليلية ومقالات الرأي في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تتبنى أطروحة القول بتغيّرات لما بعد الكورونا كأن العالم يسترجع مرة أخرى الحاجة إلى تجاوز أوهامه القديمة ما بعد الأزمة الصحية.

يراد القول بهذه الأوهام بانسداد أفق مشروع العولمة النيوليبرالي وسقوط أوهام التقدم والحرية في عالم مفتوح عقيدته الأولى السوق الغير معدّل.

لفهم ما يجري نعود باقتضاب إلى أهم ملامح التحولات المتلاحقة التي رافقت العالم والنظم الاجتماعية والسياسية للمجتمعات البشرية في العصر الحديث، للتأمل في حالنا الرّاهن نستحضر من القراءة التاريخية للمؤرخ البريطاني اريك هوبزباوم في ثلاثيته المعروفة التي تناولت تحولات القرن التاسع عشر (عصر الثورات 1779-1848) وعصر رأس المال (1848-1875) ثم عصر الإمبراطورية (1848-1914) وأخيرا إصداره لسنة 1994 عصر التطّرفات وهو

تاريخ القرن العشرين الوجيز (1914- 1991) بحقباته الثلاث "عصر الكوارث" بين 1914 و1945 "العصر الذهبي بين 1945 و1970 ثم فترة الأزمة العامة والتي تستمر منذ انهيار الكتلة الشرقية وظهور العالم ذو القطب الأوحـد .

كل هذه التحولات التي تابعها المؤرخ مليئة بالتحوّلات تبين نشأة الرأسمالية وتطورها وانتقالها بالمجتمعات البشرية من منظومات قديمة إلى منظومات مستحدثة على مستوى بني الإنتاج والتفكير والتنظيم الاجتماعي والعلاقات الدولية والعلاقات بين الشعوب فالخيط الناظم لأعمال هوبزباوم هو التأسيس الابستمولوجي لفكرة عولمة تاريخ العالم عبر التطور المميز للرأسمالية.

ويبقى الهدف المركزي العملي (النضالي) لأعماله هو بلورة تاريخ عامة الناس وردود فعل عامة الناس وهو ما يهمننا نحن بالدرجة الأهم في سياق هذه الدراسة التي نقتربها باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لأنه يلجّ علينا أن نهتم بالإنسان كائنا حيا وكائنا مغتربا وقلقا ومهدورا تحت آلة العولمة الكاسحة عالميا ومحليا.

ففي كل مرحلة من مراحل تطورها تعرف الرأسمالية قفزة نوعية في الزمن من خلال التقنية والتنظيم الاجتماعي والسياسي تعقبها أزمة ثم دورة جديدة، فمن هنا يصير من المهم التساؤل عن صدق العلاقة بين التقدم المادي والتقدم الأخلاقي أي صدق العلاقة بين تقدم العلم والتكنولوجيا وإنسانية طرق العيش وانتشار الحرية والخير وتعميم العدالة .

النقد الفلسفي ينكبّ على درجات الكلفة الإنسانية الغير محتملة لهذه التحوّلات النيوليبرالية على الأقل على مستوى العمل وتكنولوجيا السّلطة والتّسلط المركزي الغربي على الشعوب الغير غربية وفرض خطط اقتصادية لا تراعي خصوصيات البلدان والشعوب وسلم أولوياتها .

فالتحول الجلي في ارتفاع مردودية رأس المال المالي قلّص من دور الاقتصاد المنتج لفائدة الاقتصاد المضارب والريعي خاصة مع سهولة حركة رأس المال

وقد ترجم ذلك على مستوى صعود العمل اللامادي والمرن على حساب العمل المادي المنتج وانتشار وتوسيع مجالات تدخل الزبوتية والحضور المتنامي للرقمنة في عمليات التخطيط والإنتاج نفسها وهي جملة تحولات كبرى لا تقل قيمة عن التحول الكبير الذي أعلنه بولاني بل إن هذه التحولات في تسارعها وآثارها العميقة والشاملة غيرت دلالات العمل والزمن والمكان والروابط الاجتماعية

موت الفكر، موت الأيديولوجيا نهاية التاريخ نهاية العمل نهاية السياسة كم تبدو اليوم مثل هذه الإعلانات مدعاة للمراجعة ونحن نعيش لا فقط استمرارا لحركة التاريخ بل تسارعا غير مسبوق لأحداثه ولسرعة وقوعها وانتشارها بين ساكني المعمورة منذ بداية الألفية لا شيء هادئ بتعبير دافيد هارفي كلّ الحركات سائلة وتسير في كلّ اتجاه ولا مستقر لها . .

بالترايق مع ذلك تتعدد أشكال الا مساواة وتنامي العنصرية وتساعد أشكال الهيمنة والرقابة على الأفراد والمجتمعات من جهة وتعود الانتفاضات الشعبية دفاعا عن الحقوق ورفضاً لدكتاتورية السوق الجديدة.

المطالبة بالحرية والسلم و" العدالات " في تعددها: الاجتماعية والاقتصادية والمعنوية والمناخية والجنديرية واحترام حقوق الأقليات وقائع يتناقلها منذ سنوات الإعلام وتنخرط فيها شبكات من الحركات الأفقية والممتدة العالم مرجلا يغلي وحدهم المحافظون الجديد " توحيديون " وضحايا داء التوحّد.

هناك جهود هامة للردّ النظري على مسلمات الليبرالية السياسية والاقتصادية والمحافظين الجدد وحول اكتمال التشكل التاريخي لقيمة الحرية كونيا وفق الجغرافية الغربية وتحولها إلى حقيقة عابرة للثقافات القابلة بها، والفلسفة السياسية والاجتماعية وهي المعنية بتأسيس مبادئ عامة حول قضايا الوجود والمعرفة والجمال والأخلاق معنية أيضا كما دأبت دوما بطرح قضايا الحرية

والعدالة واللا مساواة في عالمنا المعاصر معنية بكل ما يربط بينها ويرتبط بها كقضايا فلسفية سياسية أي مسائل تهتم العيش المشترك مع الآخرين.

فالمسافة بين ما يجب أن يكون وما هو كائن لا تزال كبيرة والهوة بين الموجود والمنشود سحيقة لذلك تبقى الفلسفة السياسية كحقل فكري ومعرفي لا فقط ممكنة بل ضرورية حتى لا يتفرد بالشأن السياسي خبراء الحرب والاقتصاد والإعلام الكوكبي والمحلي، شرنقة الفيلسوف اليوم في الفضاء العمومي للتذكير بإتيتقا العيش المشترك وبقيم الحق والعدل هي جزء من مقاومة الإنسانية جمعاء لسطوة عالم المال على السياسة بعد الاقتصاد والإعلام والميديا وحقوق الطبيعة.

الجهد الآخر عملي يرافق الانشغال الفكري ويكمن في شغف الانخراط في حضيرة الفلسفة المفتوحة أمام كل العاملين فيها وهو انخراط حفّزته أسئلة الحاضر وما تستوجهه من دعوة لحضور يقض للفيلسوف والمهم هنا هو حضور الفيلسوف حين لا معنى للغياب وللتحفظ والتّعفف عن غبار والتباس ما يحدث على سطح الوقائع بفعل البشر أنفسهم و باعتبارهم بشرا واقعيين وهو ما نشهد تدفقا مريحا له إلى حدّ الآن منذ أن أجبرنا الفيروس أن نتوقف عن الرّكض في كلّ الاتجاهات .

لا مفر أمام الفيلسوف المواطن وهو يخوض تجربة الفكر والعمل أن يبقى كما هو تملي عليه تجربة الوقائع عمليا ارتجاعيا وهو يحي وسط العالم ليرى ما لم يره فكر من قبل أو يهتدي بفضل الفكر النقدي إلى الشبكات الأكثر ملاءمة معرفيا لحصر الواقع وقد تجرّأ وتشظي بتعبير كارل بوبر وصار مركبا صعب الاختزال كما يصفه أيضا أدغارموران .

إن العالم إذن لم يوقف حركته ومخاضه وسيلانه فهو يتحوّل على أكثر من واجهة خاصّة منذ تسارع نسق العولمة وسقوط جدار برلين، بنية الإنتاج وآليات التبادل التجاري، طبول الحروب التي تدقّ، طبيعة العمل

اللامادي الجديدة، التقسيم العالمي الجديد للعمل، جوهر العلاقات الإنسانية والاجتماعية، تعدد أشكال الاغتراب والاحتقار والعنصرية واللامساواة ثورة طرق العيش والتواصل وتوسيع مجالات الطلب الديمقراطي، وحتى درجات الحرارة على وجه الأرض والتي لم تشهد ارتفاعا كالذي نعيشه منذ بداية التاريخ لقيس الحرارة، كل هذه التحولات الكبرى تهزّ يقينيات العصر الكلاسيكي الفكرية والقيمية وهي دافعة كذلك إلى ما يشبه الأمر الأخلاقي لقيام حركة عصيان مدني عالمية دفاعا عن الحياة فوق الأرض كشرط أول فلا حياة لنا خارجها فضلا عن الصراع من أجل الكرامة والحرية والعدالة.

كلها قضايا لا مندوحة من عدّها على جدول أعمال الفلاسفة اليوم. نحن لا نعيش في عالم هادئ ولا نستطيع فهمه دون أن نجدد عدّتنا وأدواتنا. ولا نستطيع الفعل فيه وتغييره دون أن نفهم آليات الهيمنة الغير مسبوقه التي يفرزها وتجليات الاغتراب المقترنة بها لأجل ذلك يأتي هذا العمل في مسار مواصلة لبحث سابق لشهادة الماجستير ركزنا فيه على إتيقا المقاومة عند أنطونيو نغيري في زمن الإمبراطورية وسعينا أن نتبع فيه مسارات تشكّل الجمهور المقاوم وأفق المشترك الإنساني الضروري، وهو ما يعني التأسيس الفلسفي بالمعنى النظري والعملية لمناهضة العولمة النيوليبرالية والتفكير في عولمة بديلة.

إنّ ما يكتبه اليوم على السبيل الذكر لا الحصر هذه الأيام توماس بيكاتي Thomas Picketty . حول رأسمالية القرن الحالي وما أنتجته من احتدام للتناقضات الاجتماعية واتساع هوة الفوارق الاجتماعية يتنزل ضمن هذا الإطار، أطروحة هذا الأخير والتي صارت ذائعة الصيت وملاذ كل المناهضين للرأسمالية المعاصرة تقوم على التدليل على أن فائض الربح اليوم في الرأسمالية يتأتى من الرأس مال المالي وليس من الرأسمال المنتج والمشغّل. فمردودية الاستثمار في مجال المال تدر فائض قيمة بالتعبير الماركسي ارفع من الاستثمار في التصنيع والتشغيل وذلك وفق معادلة تقيس

حجم الأرباح، وعائدات الفوائد، ففائض قيمة رأس المال المالي والعقاري أرفع من عائدات نمو الاقتصاد الفعلي. هذه البنية الجديدة لرأس المال ولآليات إنتاج الثروة واحتكارها أدت حسب آخر تقرير يحيل إليه بيكاتي إلى إحصاء أن نصف سكان الأرض أي 3.4 مليار من البشر يعيشون بأقل من 5,5 دولار في اليوم في حين ينحصر عدد المليارديرات في 2208 ثري تزيد أرباحهم 2,5 مليار دولار في اليوم .

كما نقرأ منذ سنوات تجليات الانتفاضة الفكرية لزيغليتز J Ziglitz . بعد خروجه من البنك الدولي كإفرا بعقيدته الليبرالية المشطية وقد نشر أخيراً وهو يتابع انتفاضات العالم ضد سياسات التقشف أسابيع قليلة قبل أن يسكن الفيروس المعمورة كلها وسجل راديكالية حركات المقاومة خاصة من أجل العدالة المناخية ونشر مقالا صريحا تحت عنوان نهاية النيوليبرالية واستئناف حركة التاريخ وليشهد على شعور المواطنين العاديين بأنهم وقعوا ضحية لعملية نصب. وكانوا على حق في الشعور بأنهم خُدعوا.

فنحن نشهد حسب رأيه الآن عواقب السياسة المترتبة على هذا الخداع الأكبر: انعدام الثقة في النخب، وفي "علوم" الاقتصاد اللأسياسي التي استندت إليها النيوليبرالية، والنظام السياسي الذي أفسده المال وجعل كل ذلك ممكنا.

الحقيقة أنه على الرغم من اسمه فإن عصر النيوليبرالية كان بعيدا كل البعد عن كونه ليبراليا. فقد فرض عقيدة فكرية كان الأوصياء عليها غير متسامحين على الإطلاق مع المعارضة. وقد عومل الاقتصاديون الذين يحملون وجهات نظر إبداعية تجديدية غير تقليدية على أنهم هراطقة يجب تجنبهم، أو في أحسن الأحوال حصرهم في مؤسسات معزولة. إن النيوليبرالية لا تشبه "المجتمع المفتوح" الذي نادى به كارل بوبر تلك هي الصرخة الأخيرة التي أطلقها خبير البنك العالمي المستبعد والناقد للصلف النيوليبرالي.

بيكاتيوستيغليتز وغيرهما يؤكدان أن مدخل الاقتصاد السياسي سيكون أكثر من ضروري لفهم مسؤولية الرأسمالية المعاصرة في خلق الفوارق المجحفة ومسؤولية الإيديولوجية النيوليبرالية في تبريرها عقلانياً

لنعد بعد هذا المدخل الي موضوع اهتمامنا ونعني جائحة كورونا ففي أقل من شهرين حوّل فيروس لا مرئي "القرية العالمية" كما تصفها سردية العولمة إلى قرية مذعورة فالخوف هو أعدل الأشياء قسمة بين الناس اليوم لأن الطبيعة الناقلة للفيروس لا تتوقف أمام حدود أراضي تحميها الآلهة ولا أمام أجسام محصنة بقوة السحر أو التّعبد أو الحرس الشخصي وهي كذلك لا تتوقف أمام الدول المالكة لأعتى الجيوش ولا على حدود الفراديس الجبائية وجزر الأغنياء. كلنا أمام الفيروس أجسام عارية وكلنا أمامه متساوون باحتمال الإصابة ومسئولون على احتمال نشر العدوى بما هيا تهديد لحياة الآخرين.

فهل كنا في حاجة إلى جائحة أخرى لنفهم أن الانتماء للإنسانية هو انتماء للمشارك وأن جموح الخلاص الفردي لا يقود إلّا إلى الجحيم؟

نحن نعيش منذ سبعينات القرن الماضي بداية التحوّل نحو عالم يكشف اليوم عن تناقض بنيوي يحكمه بشكل مستحدث يعود إلى التناقض بين مسارات ومجالات التوسع الرأسمالي وتفكك الكيانات السياسية التاريخية الموروثة عن الحداثة الأولى المؤسسة لسلطة الدولة كسلطة للإرادة العامة أي أننا في قلب ما يصفه سمير أمين إدارة الفوضى يعني النزوع نحو كلية الاقتصادي وتفكك السياسي بمشروعاته القيمية الإنسانية .

وهو ما لا تقف ارتداداته عند مركز النظام الرأسمالي بل تمتد إلى أطرافه المعرضة أكثر من أي وقت مضى لفقدان مقومات الحياة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واليوم إيكولوجياً، في حين يستمر وصمها بجغرافيا توليد البربرية والتخلف والإرهاب. في خطة عنصرية لعزلها وعدّها عبئاً على الاقتصاد المعولم.

تتفكك في زمن العولمة محتويات وأشكال السُّلطة التقليدية للدولة فهي لم تعد تستند على النموذج القانوني الحديث أي على قاعدة الآلية التعاقدية التي نظرت لها فلسفة العقد الاجتماعي التي نقلت مشروعية سيادة الدولة من السماء للإرادة العامة في مجال سلطتها الترابي وفق التصور القانوني الذي يضع ثلاث شروط لوجود الدولة هي الإقليم والشعب والسلطة السياسية مثل هذا المثلث فقد معناه اليوم أمام قوة الشركات الكبرى وضعف الحكومات وزوال الحدود القديمة في وجه حركة البضائع والاستثمارات والصور والمعلومات .

الإمبراطورية بتعريف نيغري كشكل غير مسبوق للوضع العالمي اليوم ليست مؤسسة على معاهدات وليس لها أي مصدر فيديريالي لإدارة المعمورة ديمقراطيا، مصادر معياريتها الجديدة هي في نفس الوقت تجارية وصناعية واتصالية وفي بعض المنعطفات عسكرية. باختصار آلية بيو-سياسية معولمة

بضرب من ضروب حيلة العقل إنَّ الذي يتعولم اليوم ليست حركة المال والبضائع بل أيضا حركات الريح والهواء والأشياء الحاملة للفيروسات التي تنتجها الطبيعة حيث تشاء وتنقلها حيث تشاء فسرعة انتشار المرض من يوهان إلى كلِّ بقاع الدنيا وقبله وباء سارس وإبولا وجنون البقر وارتفاع درجات الحرارة على سطح الأرض وأزمات الجفاف والآثار البيئية لزحف المدن على الغابات والتمادي في استغلال الطاقات الباطنية للأرض والتعديل الجيني لثبات كمصادر لغذائنا تصدمننا اليوم بحقيقة تأليفية عنيدة وهي أن للطبيعة حدود غير قابلة للخرق. لسنا سادة العالم حين نتملك العلم ونعتنق ديانة السوق ونسقط القيم ونبرر خواء الرُّوح

حين نقف على دور التَّحولات التقنية من جهة كونها أدوات للإنتاج والاستخدام والاستعمال اليومي في سير الحياة اليومية ثم لاحقا على توسُّع تقنيات الاتصال عبر ثورة المعلوماتية الأخيرة، نقف من ثمة على سلطة التقنية كتنظيم اجتماعي وإداري وبيروقراطي فوقي يرافق تطوُّر قوي الإنتاج

ويحوّل الدولة عبر ترسانتها القانونية والإدارية والتحكيمية إلى أداة لتغيير طبيعة العلاقات الاجتماعية. نفهم بالنتيجة المهام الجديدة التي تضطلع بها الدولة التي توصف بأنها ملائمة للعصر حين تتمكك تفاصيل المراقبة والضبط وتترك العنان للسوق وتوصف بالردئية والمحافظة حين تتمسك بدورها الاجتماعي والتعديلي. من هنا يفتح لنا تفشي الوباء العالمي إمكانية النظر في مشكلتين تخترقان الوعي الشقي للإنسانية منذ عقود وهما موضوع اهتمام فكري وفلسفي لا يتوقف بل يتعمق.

الأولى هي مشكلة التقنية أو العلم والعقل الحسابي اليوم وهي لا تنحصر في عدمية المعنى بعد طرد السحر من العالم بالمعنى الفيبري ولا فيما صارت تملكه الإنسانية من قدرة تقنية على تدمير ذاتها نوويا دفعة واحدة أو تدريجيا بفعل غلبة منطق الربح والإنتاج على تهديد التوازن البيئي وكيفية صناعة ما نأكل وما نشرب وما نلبس وصناعة وتسويق الأدوية ومواد التجميل وفق منطق السوق أو تكنولوجيا التحكم الجيني في الموروث الطبيعي للنبات والحيوان وحتى الإنسان ببرود بيوتكنولوجي صلف يسخر من كل رقابة قيمة. مشكلة العلم والتقنية كـ "أيدولوجيا" هي أنها فتحت سبل التحكم التقني على المجتمع والحياة هي اليوم تلج علينا حتى ندرك ضرورة الوعي مجدداً براهنية سؤال الايتيقا كالتزام بالخير المشترك فهذا الانهماج بالإيتيقي يعود إلى الفضاء العام بعد سبات سياسي وعلمي للتفكير فيما يمثله الخطر النووي وكذلك مشاكل البيئة من تهديد للجنس البشري ولكل أشكال الحياة وفيما تطرحه استخدامات تطور البيولوجيا والطب حين تديرها مسار قوة ربحية وينضاف إلى كل ذلك تززع منظومة القيم وصعود العدمية والفردانية.

فالتقنية التي حولت الغرب إلى حيوان آلي بلا روح وحوّلت التنظيم البيروقراطي المقترن بقسوة "اللّوغوس" على "الأيروس" إلى عقيدة، وآثار عصر الكوارث كلها قرائن على ما يعيشه الغرب من انقسام فهذا الأخير وبرغم

إدّعائه أنه يمنح البشرية نموذج تحرّرها ومسار تقدمها وكل النسق المفهومي والإبستيمي لعالمية مشتركة يقف اليوم أمام صحراء المعنى في زمن العولمة غير قادر على تحمل إرثه فاليد الخفية للسوق تقف عاجزة للحدّ من جنون الهروب إلى الأمام وتدور الدوائر لتصبح قوة الدولة القاهرة ملاذ الجميع. ويصمت البنك العالمي وتصدع إلى سدّة قيادة العالم المنظمة العالمية للصحة

ما كتب عن الكورونا مؤخرا في علاقة بدولة الاستثناء وفرض الحضر الصحي الصارم في أغلب دول العالم وتكثيف تقنيات مراقبة الأفراد عن طريق استخدام طائرات دون طيار و"ربوات" أو حتى بالملاحقة بالعصي كما في الهند للمارّة تكشف مفارقات العولمة التي حوّلت من جهة فتح الحدود إلى كشف للسكان المحليين للوباء في نفس الوقت الذي تحوّلت فيه إجراءات التحكم في أجسام الناس إلي حلّ لحمايتهم من بعضهم البعض ليصبح الانضباط لدولة الرقابة والارتياح من الآخر شرط السلامة الفردية. لا مجال هنا لنقد جدية الدولة وهي تتخذ من يوهان نموذجاً تقنيا لا سياسيا للحكومة العالمية للمدن بل المطلوب هو الدفاع عن سلطة الدولة ودورها خارج رهاب الأزمات

المشكل الثاني والاهم في الدرس المستخلص من هذا "الفيروس العادل" هو الصعود القوي مجدداً لفكرة المساواة فالأغنياء أفراد وطبقات ودول لا يستطيعون حماية أنفسهم لوحدهم من الشر كلّه في عالم غير عادل فكره الفقراء والمهاجرين وبسطاء الناس وبناء الأسوار دونهم لا يمنح البشرية أن تجد نفسها أمام مشاكل مشتركة حلولها مشتركة تراجيديا غياب المشترك ونهاية المجتمعات وشرنقة الفردانية هي تراجيديا قاتلة نشعر بها اليوم ونحن بين سندان الفيروس ومطرقة التقشف كإملاء اقتصادي نيوليبرالي غير ديمقراطي بالمرّة سيضغط منطلقه للإنساني على الحكومات بأمر الأطباء لترك المسنين ونسبة من المرضى يموتون لعجز ميزانية الدول على علاجهم

والحال أن نفس السياسة العالمية مكّنت دون حرج 1% من أثرياء العالم تملّك ما يقارب نصف ثروة البشرية جمعاء أنها تراجيديا نافية للحياة ومؤججة للغضب زيف العولمة النيوليبرالية أنها أوهمتنا بنهاية المجتمعات ونهاية المشترك الكوني وهي اليوم تتخبّط في عدميتها.

فردنة "الفعل الاجتماعي أثر كما يري روبر كاستال على أداء الأفراد داخل الحقول الاجتماعية وعلى علاقة الفرد بالمؤسسات سواء كانت مؤسسات التنشئة الأولى أو المؤسسات السياسية والمدنية"

لأجل ذلك تبرز فكرة المشترك كأفق لمجاوزة العولمة الأنانية الغير عادلة ومن خلال مشروع المشترك تعود فكرة الدولة الراقية والعادلة لا فقط زمن الأزمات بل كملاذ للإنسانية من هلاك نفسها بنفسها هذه الفكرة تتمدد داخل الحقل السياسية العالمية لتطرح معضلة ديون البلدان الفقيرة كقيد يجعل خدمة الدين أولى من خدمة حقوق الإنسان وهو ما رفضته مؤخرًا الحكومة اللبنانية تحت ضغط الحراك الشعبي كما تطرح مطلب التضامن العالمي فوق أرض هي موطن الجميع كما أكد لنا ذلك فيروس كورونا الذي لا يفكر ولا يميز بين البشر استنادا إلى لونها ودينهم ومالههم وجنسهم.

أن نفكر في المشترك هو أن نفكر في المعية لا في العزلة أي في أن نعمل وأن نجتهد وأن نتدبر الحلول مع الآخر لا ضده لعل في هذه المقولة بداية تفوقنا الأخلاقي والأيدولوجي على إيديولوجيا النيوليبرالية.

دعوات متعددة في كلّ العالم لالتقاء المقاومات وتحويل ما بعد انفعال الخوف كانفعال حزين إلى اللقاء بالآخر كانفعال سعيد بالمعنى السبينوزي هناك علاقة مبهجة عند سبينوزا بين قوة الفهم وقوة الفعل وسعادة الفعل فكل فعل إرادي يتقدم بنا في تجسيم الرغبة في الوجود يتناغم مع فرحة دائمة.

كيف سنخرج من دائرة الحزن والخوف؟ هل سننجو فقط بأنفسنا وهل مثل هذه النجاة ممكنة بل هي أخلاقية؟ هل سنبحث عن نجاة أمتنا وطائفتنا أم أن لا نجاة ممكنة فوق الأرض إلا للإنسانية جمعاء

بدأت في تونس بواكير الاسهام في هذه الورشة الفكرية الناقدة للرأسمالية الجديدة اللاإنسانية تنشر نقراً لمير سعيداني أن أكثر ما يتوجب أن يثير المعنيين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية في رحلة أثر الفيروس، هو أن يجدوا عسرا في إدخاله إلى مختبراته من بين أسباب ذلك العسر، استمرار الكثير من التناول الإعلامي المحلي والعالمي في التركيز على التعامل القومي "الوطني" المفرد والمتفرد مع آثار رحلة الفيروس عبر العالم للبحث في مصير الإنسانية وتحويل لخطوة الأزمة في نظر سعيداني إلى فرصة تغيير مستقبلي حقيقي لا بدّ من فتح مختبر العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى جانب المختبر البيولوجي الوبائي والمختبر والحربي والمختبر الإعلامي الدّعائي والمختبر الاقتصادي المالي.

من جهتها تضع سمية المستيري النقاش الفلسفي والاجتماعي حول مشكل العلاقة بين الفرد والجماعي لتشير إلى توتر سابق يعود الآن بقوة حول المسؤولية الاجتماعية للأفراد إذ يستمر التهافت على هذه الحقوق " حتى لو لم يقيم الفرد بواجباته الاجتماعية بشكل سليم لأن منظري العقد الاجتماعي، بغض النظر عن تنوعهم - حتى لو كان لدى الليبراليين الجدد تعاطفاً أولياً مع روسو أكثر من لوك أو هوبز - فكروا في المجتمع الاجتماعي ولكنهم أهملوا الالتزامات التي يتحملها الأفراد تجاهه، القلق الحقيقي كان هو التفكير في سلطة سياسية مشروعة، أي الدولة. وحتى لو سلمنا بأن توجد الدولة لمنع الهيمنة والسيطرة داخل المجتمع، فإن الأفراد، من جانبهم، عليهم عدد معين من الواجبات تجاه الدولة وتجاه المجتمع في آن وتعود المستيري، لصاحب جائزة نوبل للاقتصاد أمارتيا سين عندما يدعم الحرية الإيجابية والحرية السلبية، معتبرا أن الحرية الاجتماعية قبل كل شيء، وهذا يعني الالتزام

والمسؤولية. من خلال تحقيق هذه القفزة النوعية، نحرر الحرية الليبرالية من قاعدتها القانونية ونقوم بإدراجها في نموذج له هدف أخلاقي مثل هذا الهدف الأخلاقي للحرية ولكل فعل إنساني الآن يصبح محكّ الحكم السياسي على ما يقوم به الأفراد وما يقوم به الفاعلون " الاقتصاديون .

حكيم بن حمودة يعرض ثلاثة مجالات تؤثر للخروج من أسر العولمة النيوليبرالية المجال الأول يخص في رأيي مسألة السيادة الوطنية والحدود. فقد إنبتت العولمة على مبدأ التراجع في مبدأ السيادة السياسية والاقتصادية لصالح المؤسسات والمنظمات الدولية وحركة الشركات الكبرى والاستثمار العالمي. إلا أن هذا المبدأ يعرف اليوم الكثير من النقد وبدأت عديد الحكومات في التراجع عنه.

المسألة الثانية تخص عودة الدولة والدور الاستراتيجي الذي تلعبه في هذه الأزمة والذي ستواصل القيام به إثرها هذه العودة القوية للدولة ساهمت في نقد وتراجع الأصوات المنادية طيلة عقود بضرورة الخروج من هيمنة الدولة على الاقتصاد وإعطاء السوق كل المجالات وأسست هذه الأفكار لهيمنة النيوليبرالية في فترة الانتصارات الكبرى، ونشهد اليوم تراجعا كبيرا لهذه الأفكار.

المجال الثاني والذي تعرف فيه أفكار العولمة النيوليبرالية تراجعا مهما تخص عودة المجتمع والمسألة الاجتماعية، وقد ساهم تصاعد الفوارق الاجتماعية في المجتمعات الديمقراطية في حملة النقد التي تعرضت لها العولمة في السنوات الأخيرة، إلا أن الأزمة الصحية الأخيرة ساهمت في عودة المسائل الاجتماعية والتضامن والاستثمارات الكبرى في القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم من أجل خلق رابط اجتماعي وعلاقات اجتماعية جديدة تتميز بالتآزر والتضامن.

المسألة الرابعة والتي تشير إلى الخروج من العولمة تهم مسألة التوزيع العالمي للصناعات والعمل والتي ساهمت في تطوير وتدعيم العولمة خلال العقود الفائتة.

النقطة الخامسة والتي بدأنا نعرف فيها تراجعاً للعولمة تخص العولمة المالية والتي صاحبت عولمة الإنتاج في أغلب البلدان المتقدمة. لقد ساهمت أزمة 2008 في تراجع هذا التوجه وساهمت قواعد المخاطرة الجديدة لقانون بال3 في كبح جماح المغامرة عند المضاربين في المجال المالي. وستلعب الأزمة الحالية دوراً كبيراً في تراجع العولمة المالية.

النقطة السادسة والتي تشير إلى تراجع العولمة النيوليبرالية فتخص مسألة الحوكمة وتراجع دور المؤسسات الدولية كالأمن المتحدة والمنظمات الإقليمية لصالح الشركات الكبرى والمصالح الخاصة. إلا أن هذه الأزمة كانت وراء عودة المؤسسات الدولية للمساهمة في دعم دور الدولة الوطنية.

هذه فقط عينات ومقترحات أولية للدور المرتقب للعلوم الاجتماعية والإنسانية في المعركة القادمة نظرياً وبرامجياً وعملياً وهو دور تتأكد فيه قيمة الحريات الأكاديمية كمكسب من مكاسب الحريات العامة والذي يجعلها في خدمة المجتمع بدءاً من فهمه وبحثاً عن شروط تنميته.

نصل هنا إلى خاتمة هذه العمل الذي أراد أن يحيب عن حاجة ملحة بحثية ونضالية تتعلق بتسليط الضوء على ما سميناه مجتمعات الهامش والهشاشة وذلك بهدف الانتباه الى أن مقاربة السلوك الاجتماعي للأفراد والمجموعات من زاوية أحادية تشير الى نقص الوعي وانعدام روح المسؤولية يعدّ تحاملاً تردّ عليه أولاً وقائع مضادة عن حس مدني ووطني وانساني حادّ عبرت عنه فئات عدة رغم انتمائها لعالم الهشاشة وتردّ عليه كذلك الأوضاع الصعبة التي يعيشها ما يقارب 3 ملايين تونسي في ضل الحضر والتي تجعل نمط الحياة الجديد الذي يفرضه الحضر لا يحتمل

هذا التمشي تنزّل في سياق ايمان بتعدد المسارات الاجتماعية والحقيقة المركبة والملتبسة للوقائع مما يجعل كلّ تنميط في التفسير وكلّ حكم معياري خارجي غير مجدي

لم يكن خيار هذه الدراسة ولا في مستطاعها الانكباب على ظواهر اجتماعية وسلوكات صادمة من مثل الوصم الذي يتعرض له المرضي بالكورونا او رفض السماح بدفن المتوفين في بعض الجهات أو تفشي العنف العائلي في حق الاطفال والنساء أو رفض البقاء في مراكز الحجر الصحي المخصصة ... ورشة البحث السوسيوولوجي والنفسي لا تزال مفتوحة وهي ظواهر اجتماعية مثيرة للقلق والمهم أن تكون مدعاة لتناول مجتمعنا بالتحليل

لم يتوفر لنا لا الوقت الأزم ولا مقومات التحقيق الميداني المباشر لذلك تبقي هذه المحاولة بالضرورة منقوصة كما تطور المعطيات السريع سيوفر مادة جديدة لإغناء التحليل الذي بدأناه أو لتوسيع دائرة اهتمامه.

المهم أن الدراسة وضعت مرّة أخرى قضايا الفئات الهشة والمحدودة الدّخل والجهات والاحياء اي المسألة الاجتماعية في مقدمة الاهتمام السياسي والانتقال الديمقراطي لا ادماج سياسي لهذا المجتمع في عملية بناء ديمقراطي تشاركية دون ادماج اقتصادي واجتماعي تلك هي المسلمة التي كنا في المنتدى نشتغل عليها وهي اليوم تزداد رسوخا. العمل اللائق الحق في الصحة والتعليم والمرافق العمومية خطط

النهوض العاجلة بالجهات الأكثر فقرا أمننا وسيادتنا الغذائية حماية نسيجنا الاقتصادي الوطني هي مقدمات ادماج فعلي يقوم على العمل من أجل انتاج الثروة والعدالة والتكافؤ والاحترام. وطالما ستستمر نفس السياسات الاقتصادية ولا يتم تحويل تطلعات الفئات والجهات والمناطق المحرومة الى هدف مركزي لتصور السياسات وتنفيذها فستضل الديمقراطية التونسية عرجاء ومهددة

من القناعات التي ازدادت رسوخا أيضا بعد جملة القراءات والتحليل المقتزنة بالأزمة الصحية وبآليات معالجتها وبما يلوح بعدها هي الجولة القادمة من المواجهة بين الشعوب والطبقات الفقيرة والضعيفة والاجراء المحدودي الدخل في كل العالم من جهة والأقلية المتحكمة في الاقتصاد العالمي والمحتركة للمنافع وتبدو اليوم عدة منظمات حقوقية وأممية وعدة نقابات وحركات سياسية مستعدة لهذه المواجهة

وهي مواجهة لا نستطيع نحن كتونسيين ومغاريبين أن نخوضها دون أن نوفر أدواتها. ليس وعي الناس بحقوقهم هو الغائب وليس استعدادهم للدفاع عنها بل هو الإطار الضروري للنضال المشترك وخريطة الطريق وصدق العزائم.



المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
47 شارع فرحات حشاد، الطابق الثاني، 1001 تونس

contact@ftdes.net / www.ftdes.net / +216 71 257 664